

کتابخانه اصفیه سرکار عالی حیدرآباد دکن

۱۵۲۵۳

الف ۱۸

۱۵۱۵۳

۱۵۲۵۳

نمبر داخل

تاریخ داخل

العلوم الحدیث المعروف بمقدم ابن الصلاح

نام کتاب

حدیث

فن کتاب

۸۹۶

نمبر کتاب فن مذکور





فهرس الكتاب

صحيحة

- ٠٢ خطبة الكتاب ومقدمته
- ٠٦ (النوع الاول) معرفة الصحيح من الحديث
- ١٢ ( » الثاني ) معرفة الحسن منه
- ١٦ ( » الثالث ) معرفة الضعيف منه
- ١٧ ( » الرابع ) معرفة للسند
- ١٨ ( » الخامس ) معرفة المتصل
- ١٨ ( » السادس ) معرفة للمرفوع
- ١٨ ( » السابع ) معرفة الموقوف
- ١٩ ( » الثامن ) معرفة المقطوع وهو غير المنقطع
- ٢٠ ( » التاسع ) معرفة للمرسل
- ٢٢ ( » العاشر ) معرفة للمنقطع
- ٢٣ ( » الحادي عشر ) معرفة للمفضل ويليه قريعات في المضمن والتعليق
- ٢٨ ( » الثاني عشر ) معرفة التدليس وحكم المدلس
- ٢٩ ( » الثالث عشر ) معرفة الشاذ
- ٣٠ ( » الرابع عشر ) معرفة للنكر
- ٣١ ( » الخامس عشر ) معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد
- ٣٢ ( » السادس عشر ) معرفة زيادات الثقات وحكمها
- ٣٣ ( » السابع عشر ) معرفة الافراد
- ٣٤ ( » الثامن عشر ) معرفة الحديث المعلن
- ٣٥ ( » التاسع عشر ) معرفة المضطرب من الحديث

3520  
3/5/18



صفحة	
٣٦	(النوع الموقى عشرون) معرفة للمدرج في الحديث
٣٧	(النوع الحادى والعشرون) معرفة الحديث للموضوع
٣٨	(النوع الثانى والعشرون) معرفة للمقلوب
٣٩	(فصل) ذكر أمور مهمة مما سبق الوعد بشرحه من الانواع الضعيفة
٤٠	(النوع الثالث والعشرون) معرفة صفة من قبل روايته ومن ترد روايته
٤٨	(النوع الرابع والعشرون) معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله
٥٥	مطلب بيان طرق وأحكام وجوه الاخذ والتحمل وفيه ثمانية أقسام
٥٥	(القسم الاول) السماع من لفظ الشيخ وينقسم الى املاء وتحديث
٥٦	(القسم الثانى) القراءة على الشيخ التى تسمى عرضاً
٥٧	(القسم الثالث) الاجازة - وبيان أنواعها
٦٣	(القسم الرابع) المناولة وهي على نوعين
٦٧	(القسم الخامس) من أنواع طرق الاخذ المكتوبة
٦٨	(القسم السادس) اعلام الراوى بمروياته بدون أن يأذن له بالرواية عنه
٦٩	(القسم السابع) من أنواعها الوصية بالكتب
٦٩	(القسم الثامن) الوجدادة
٧٠	(النوع الخامس والعشرون) معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده
٧٢	مطلب بيان أمور ومعارف مهمة راقية
٨٣	(النوع السادس والعشرون) معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك وفيه كثير من نقائس هذا العلم
٩٦	(النوع السابع والعشرون) معرفة آداب المحدث
١٠٠	(النوع الثامن والعشرون) معرفة آداب طالب الحديث
١٠٥	(النوع التاسع والعشرون) معرفة اسناد العالى والنازل
١٠٨	فصل وأما النزول فهو ضد العلو



خليفة

- ١٠٩ ( النوع للموفي ثلاثين ) معرفة للمشهور من الحديث  
 ١١٠ ( » الحادي والثلاثون ) معرفة الغريب والعزيز من الحديث  
 ١١١ ( » الثاني والثلاثون ) معرفة غريب الحديث  
 ١١٢ ( » الثالث والثلاثون ) معرفة للسلسل  
 ١١٣ ( » الرابع والثلاثون ) معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه  
 ١١٤ ( » الخامس والثلاثون ) معرفة للضعف من أسانيد الاحاديث ومتونها  
 ١١٦ ( » السادس والثلاثون ) معرفة مختلف الحديث  
 ١١٧ ( » السابع والثلاثون ) معرفة للمزيد في متصل الاسانيد  
 ١١٨ ( » الثامن والثلاثون ) معرفة للمراسيل الخفي ارسالها  
 ١١٨ ( » التاسع والثلاثون ) معرفة الصحابة رضي الله عنهم  
 ١٢٣ ( » للموفي أربعين ) معرفة التابعين رضي الله عنهم  
 ١٢٥ ( » الحادي والاربعون ) معرفة أكابر الرواة عن الاصاغر  
 ١٢٥ ( » الثاني والاربعون ) معرفة للمدح وما سواه من رواية الاقران بعضهم

عن بعض

- ١٢٦ ( النوع الثالث والاربعون ) معرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة  
 ١٢٧ ( » الرابع والاربعون ) معرفة رواية الآباء عن الابناء  
 ١٢٨ ( » الخامس والاربعون ) معرفة رواية الابناء عن الآباء  
 ١٢٩ ( » السادس والاربعون ) معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر

وتباعد ما بين وفاتيهما

- ١٢٩ ( النوع السابع والاربعون ) معرفة من لم يرو عنه الا راو واحد  
 ١٣١ ( » الثامن والاربعون ) معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو لعوت متعددة  
 ١٣٢ ( » التاسع والاربعون ) معرفة للمفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء  
 ١٣٤ ( » للموفي خمسين ) معرفة الاسماء والكنى

صغينه

- ١٣٧ ( النوع الحادي والخمسون ) معرفة كنى المعروفين بالاسماء دون الكنى  
 ١٣٧ ( » الثاني والخمسون ) معرفة ألقاب المحدثين  
 ١٤٠ ( » الثالث والخمسون ) معرفة للمؤلف والمختلف  
 ١٤٦ ( » الرابع والخمسون ) معرفة للمتفق والمفترق  
 ١٤٩ ( » الخامس والخمسون ) نوع يتركب من هذين النوعين  
 ١٥٠ ( » السادس والخمسون ) معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والسبب المتمايزين  
 بالتقديم والتأخير في الابن والاب  
 ١٥١ ( النوع السابع والخمسون ) معرفة للمسوين الى غير آباؤهم  
 ١٥٢ ( » الثامن والخمسون ) معرفة الانساب التي باطنها على خلاف ظاهرها  
 ١٥٣ ( » التاسع والخمسون ) معرفة للمبهمات  
 ١٥٤ ( » للوفي ستين ) معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها  
 ١٥٧ ( » الحادي والستون ) معرفة الثقة والضعفاء من الرواة  
 ١٥٨ ( » الثاني والستون ) معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات  
 ١٦٠ ( » الثالث والستون ) معرفة طبقات الرواة والعلماء  
 ١٦١ ( » الرابع والستون ) معرفة للموالى من الرواة والعلماء  
 ١٦٢ ( » الخامس والستون ) معرفة أوطان الرواة وبلدانهم وذلك آخرها  
 ( تم الفهرس )



١٩٩٤  
١٥  
١٥

# كتاب

## علوم الحديث

المعروف بمقدمة ابن الصلاح

نأليف

الامام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن  
موسى بن أبي نصر النصرى الشيرزورى الشافعى المتوفى  
سنة ٦٤٣ هجرية عرف بابن الصلاح رحمه الله تعالى

﴿ الطبعة الأولى ﴾

سنة ١٣٢٦

على نفقة أحمد ناجى الجمالى وعبد أمين الخانجى الكتبى وأخيه

عنى بتصحيحه حضرة الفاضل الشيخ محمود السمكري الحلبي

قوبلت على نسختين • الاولى طبعت في احدي البلاد الهنديه باعتماء العالم المحدث  
الشيخ عبد الحي السكوي • والثانية نسخة مخطوطة قوبلت على المؤلف مخطوطة  
برواق الاثران بمصر

( طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر )

لصاحبها محمد اسماعيل





قال الشيخ الامام الحافظ مفتي الشام شيخ الاسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصرى الشهرزورى الشافعى المعروف بابن الصلاح عليه الرحمة • ربنا آتنا من لدنك رحمة وهى لنا من أمرنا رشدا • الحمد لله الهادي من استهداه • الواقي من اتقاء • الكافي من تحرى رضاه • حمداً بالغاً أمد التمام ومنتهاه • والصلاة والسلام الايمان الاكملان على نبينا والنبیین وآل كل ما رجبى واج مغفرة ورحماء • هذا وان علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة • وأنفع الفنون النافعة • يحبه ذكور الرجال وفحولهم • ويعنى به محققوا العلماء وكملتهم • ولا يكرهه من الناس الا رذآلهم وسفلتهم • وهو من أكثر العلوم توجلاً فى فنونها • لا سيما الفقه الذى هو اسان عيونها • ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفى الفقهاء • وظهر الخلل فى كلام المخلين به من العلماء • ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً عظيمة جموع طلبته • رفيعة مقادير حفاظه وحملته • وكانت علومه بحياتهم حية • وأفتان فنونه ببقائهم غضة • ومفانية بأهله آهلة • فلم يزلوا فى اقراض ولم يزل فى اندراس حتى آضت به الحال الى ان صار أهله انما هم شرذمة قليلة العدد • ضعيفة العدد • <sup>(١)</sup> لا تغنى على الاغلب فى تحمله بأكثر من سماعه غفلاً • ولا تغنى فى تقييده بأكثر من كتابته عطلاً • مطرحين علومه التى بها جل قدره • مباعدين معارفه التى بها نخم أمره • فحين كاد الباحث عن مشكله لا يلقى له كاشفاً • والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً • من الله الكريم

(١) قوله لا تغنى الى قوله عطلاً لم تثبت فى النسخة المخطوطة



تبارك وتعالى على وله الحمد أن أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث هذا الذي باح بأسراره الخفية وكشف عن مشكلاته الایسة • وأحكم معاقده • وأقعد قواعده • وأثار معالنه • وبین أحكامه • وفصل أقسامه • وأوضح أصوله • وشرح فروعہ وفصوله • وجمع شتات علومه وقوائده • وقصص شوارد نكته وفرائده • قاله العظیم الذي بيده الضر والنفع • والاعطاء ولتنفع • أسأل واليه أضرع وأبتهل متوسلاً اليه بكل وسيلة • متشفعاً اليه بكل شفيع • أن يجعله ملياً بذلك وأمل • وافياً بكل ذلك وأوفى • وإن يعظم الاجر والنفع به في الدارين انه قريب مجيب • وما توفيتني الا بالله عليه توكلت واليه أنيب • وهذه فهرست أنواعه



( فالاول ) منها معرفة الصحيح من الحديث

( الثاني ) معرفة الحسن منه

( الثالث ) معرفة الضعيف منه

( الرابع ) معرفة المسند

( الخامس ) معرفة المتصل

( السادس ) معرفة المرفوع

( السابع ) معرفة الموقوف

( الثامن ) معرفة المقطوع وهو غير المنقطع

( التاسع ) معرفة المرسل

( العاشر ) معرفة المنقطع

( الحادى عشر ) معرفة المعضل ويليه تفرعات منها في الاسناد المعنعن ومنها في التعليق

( الثانى عشر ) معرفة التدايس وحكم المدلس

( الثالث عشر ) معرفة الشاذ

( الرابع عشر ) معرفة المنكر

( الخامس عشر ) معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

( السادس عشر ) معرفة زيادات الثقات وحكمها



- ( السابع عشر ) معرفة الافراد  
 ( الثامن عشر ) معرفة الحديث المعلق  
 ( التاسع عشر ) معرفة المضطرب من الحديث  
 ( العشرون ) معرفة المدرج في الحديث  
 ( الحادي والعشرون ) معرفة الحديث الموضوع  
 ( الثاني والعشرون ) معرفة المقلوب  
 ( الثالث والعشرون ) معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته  
 ( الرابع والعشرون ) معرفة كيفية سماع الحديث وتحملة وفيه بيان أنواع الاجازة  
 وأحكامها وسائر وجوه الاخذ والتحمل وفيه علم جم  
 ( الخامس والعشرون ) معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده  
 وفيه معارف مهمة رائعة  
 ( السادس والعشرون ) معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك  
 وفيه كثير من تفائس هذا العلم  
 ( السابع والعشرون ) معرفة آداب المحدث  
 ( الثامن والعشرون ) معرفة آداب طالب الحديث  
 ( التاسع والعشرون ) معرفة اسناد العالي والنازل  
 ( النوع الموفى ثلاثين ) معرفة المشهور من الحديث  
 ( الحادي والثلاثون ) معرفة الغريب والعزيز من الحديث  
 ( الثاني والثلاثون ) معرفة غريب الحديث  
 ( الثالث والثلاثون ) معرفة المسلسل  
 ( الرابع والثلاثون ) معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه  
 ( الخامس والثلاثون ) معرفة المصنف من أسانيد الاحاديث ومتونها  
 ( السادس والثلاثون ) معرفة مختلف الحديث  
 ( السابع والثلاثون ) معرفة للزيد في متصل الاسانيد

- ( الثامن والثلاثون ) معرفة للراشيد الخفي اوساها  
 ( التاسع والثلاثون ) معرفة الصحابة رضى الله عنهم  
 ( الموفي أربعين ) معرفة التابعين رضى الله عنهم  
 ( الحادى والاربعون ) معرفة أكابر الرواة عن الاصاغر  
 ( الثانى والاربعون ) معرفة المديح وما سواه من رواية الاقران بعضهم عن بعض  
 ( الثالث والاربعون ) معرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة  
 ( الرابع والاربعون ) معرفة رواية الابهاء عن الابناء  
 ( الخامس والاربعون ) عكس ذلك معرفة رواية الابناء عن الابهاء  
 ( السادس والاربعون ) معرفة من اشترك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر  
 تباعدا بين وفاتيهما

- ( السابع والاربعون ) معرفة من لم يرو عنه الا راو واحد  
 ( الثامن والاربعون ) معرفة من ذكر بأسماء مختلفة او نعوت متعددة  
 ( التاسع والاربعون ) معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء  
 ( الموفي خمسين ) معرفة الاسماء والكنى  
 ( الحادى والخمسون ) معرفة كنى المعروفين بالاسماء دون الكنى  
 ( الثانى والخمسون ) معرفة ألقاب المحدثين  
 ( الثالث والخمسون ) معرفة للمؤلف والمختلف  
 ( الرابع والخمسون ) معرفة للاتفق والمفترق  
 ( الخامس والخمسون ) نوع يتركب من هذين النوعين  
 ( السادس والخمسون ) معرفة الرواة المتشابهين فى الاسم والنسب للتمايزين  
 بالتقديم والتأخير فى الابن والاب

- ( السابع والخمسون ) معرفة للمساويين الى غير آباؤهم  
 ( الثامن والخمسون ) معرفة الالساب التى باطنها على خلاف ظاهرها  
 ( التاسع والخمسون ) معرفة للمبهات

( الموفيتين ) معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها

( الحادي والستون ) معرفة الثقات والضعفاء من الرواة

( الثاني والستون ) معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

( الثالث والستون ) معرفة طبقات الرواة والعلماء

( الرابع والستون ) معرفة للوالى من الرواة والعلماء

( الخامس والستون ) معرفة أوطان الرواة وبلدانهم وذلك آخرها

وليس بآخر للممكن في ذلك فانه قابل للتوزيع الى ما لا يحصى اذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها وما من حالة منها ولا صفة الا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها فإذا هي نوع على حاله ولكنه نصّب من غير أدب وحسبنا الله ولعم الوكيل •

النوع الاول •• من أنواع علوم الحديث معرفة الصحيح من الحديث •• اعلم علمك الله واياي ان الحديث عند أهله ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف • أما الحديث الصحيح فهو الحديث للسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً وفي هذه الاوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه غلة قاذحة وما في روايته نوع جرح وهذه أنواع يأتى ذكرها ان شاء الله تبارك وتعالى فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث وقد يختلفون في صحة بعض الاحاديث لاختلافهم في وجود هذه الاوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الاوصاف كما في المرسل ومتى قالوا هذا حديث صحيح فعناه انه اتصل سنده مع سائر الاوصاف المذكورة وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الامر اذ منه ما يفرد بروايته عدد واحد وليس من الاخبار التي أجمعت الامة على تلقاها بالقبول وكذلك اذا قالوا في حديث انه غير صحيح فليس ذلك قطعاً بانه كذب في نفس الامر إذ قد يكون صدقاً في نفس الامر وانما المراد به انه لم يصح اسناده على الشرط المذكور والله اعلم

• فوائد مهمة • أحدها الصحيح يتنوع الى متفق عليه ومختلف فيه كما سبق ذكره



ويتنوع الى مشهور وغريب وبين ذلك ثم ان درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب  
 تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تبني الصحة عليها وتنقسم باعتبار ذلك الى اقسام  
 يستعصى احصاؤها على العاد الحاصر ولهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث  
 بانه الاصح على الاطلاق على ان جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت  
 أقوالهم فروينا عن اسحاق بن راهويه انه قال أصح الاسانيد كلها الزهري عن سالم عن  
 أبيه وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل وروينا عن عمرو بن علي الفلاس انه قال أصح  
 الاسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي وروينا نحوه عن علي بن المديني وروى ذلك  
 عن غيرهما ثم منهم من عين الراوي عن محمد وجعله أيوب السخيتاني ومنهم من جعله  
 ابن عون وفيما نرويه عن يحيى بن معين انه قال أجودها الاعمش عن ابراهيم عن علقمة  
 عن عبد الله وروينا عن أبي بكر بن أبي شيبة قال أصح الاسانيد كلها الزهري عن  
 علي بن الحسين عن أبيه عن علي وروينا عن أبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح  
 انه قال أصح الاسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر وبنى الامام أبو منصور عبد القاهر  
 ابن طاهر التميمي على ذلك ان أجمل الاسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر  
 واحتج باجماع أصحاب الحديث على انه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي  
 رضي الله عنهم أجمعين والله أعلم . الثانية اذا وجدنا فيما نروى من أجزاء الحديث وغيرها  
 حديثاً صحيح الاسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء  
 من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فأنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته فقد  
 تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد لانه مامن  
 اسناد من ذلك الا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته علي ما في كتابه صريحا عما يشترط  
 في الصحيح من الحفظ والضبط والاثقان قال الامر اذا في معرفة الصحيح والحسن الى  
 الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها  
 من التغير والتحريف وصار معظم المقصود بما يتداول من الاسانيد خارجا عن ذلك إبقاء  
 سلسلة الاسناد التي خصت بها هذه الامة زادها الله شرفاً آمين . الثالثة اول من صنّف  
 الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم وتلاه أبو الحسين مسلم

ابن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم ومسلم مع انه أخذ عن البخاري واستفاد منه  
 يشاركه في أكثر شيوخه وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز وإماما زويناه  
 عن الشافعي رضي الله عنه من انه قال ما أعلم في الارض كتابا في العلم أكثر صوابا من  
 كتاب مالك ومنهم من رواء بغير هذا اللفظ قائما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري  
 ومسلم ثم ان كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد وإماما زويناه عن  
 أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من انه قال ما نحت أديم  
 السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب  
 كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به ان كتاب مسلم يرجح بأنه لم يمازجه  
 غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسرود غير ممزوج بمثل  
 ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الاشياء التي لم يسندوها على الوصف المشروط في  
 الصحيح فهذا لا بأس به وليس يلزم منه من ان كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس  
 الصحيح على كتاب البخاري وان كان المراد به ان كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا  
 مردود على من يقوله والله أعلم . الرابعة لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ولا التزما  
 ذلك فقد روينا عن البخاري انه قال ما ادخلت في كتاب الجامع الا ما صح وتركته  
 من الصحيح لملاال الطول . وروينا عن مسلم انه قال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته  
 هنا يعني في كتابه الصحيح انما وضعت هنا ما أجمعوا عليه قلت أراد والله أعلم انه لم  
 يضع في كتابه الا الاحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم  
 يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم . ثم ان أبا عبد الله بن الاخرم الحافظ قال قل ما فوت  
 البخاري ومسلماً مما ثبت من الحديث يعني في كتابيهما . ولما نال ان يقول ليس ذلك  
 بالقليل فان المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما قاما على  
 شيء كثير وان يكن عليه في بعضه مقال فإنه بصرفه منه صحيح كثير وقد قال البخاري  
 أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وجملة ما في كتابه الصحيح  
 سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالاحاديث المسكورة وقد قيل إنها باسطة  
 المسكورة أربعة آلاف حديث الا ان هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة



والتابعين، وبما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين<sup>(١)</sup>، ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبا مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود السجستاني وأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الرحمن اللساني وأبي بكر ابن خزيمة وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم منصوصاً على صحته فيها ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب اللساني وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره، ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ككتاب أبي عوادة الأسفرائيني وكتاب أبي بكر الاسماعيلي وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرها من تمة لمحدوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين وكثير من هذا موحود في الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرک أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاه عن رواة في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحنج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي رحمه الله أجمعين والله أعلم. الخامسة الكتب المخرجة على كتاب البخاري أو كتاب مسلم رضي الله عنهما لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في الفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة

(١) وحد بهامش اللسخة المخطوطة ما نصه . . قال المؤلف وهكذا صحيح مسلم هو نحو أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر فقد روينا عن أبي قريش الحافظ قال كنت عند أبي زرعة الرازي فجامعني بن الحجاج فسلم عليه فلما ان قام قلت له هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح فقال ولم يك الباقي والله أعلم  
(٢ - علوم)



البخاري ومسلم طلبا لعلو الاسناد فحصل فيها بعض التفاوت في الالفاظ وهكذا أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير للبيهقي وشرح السنة لأبي محمد البغوي وغيرها مما قالوا فيه أخرجه البخاري أو مسلم فلا يستفاد بذلك أكثر من ان البخاري أو مسلما أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال ان يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى وإذا كان الامر في ذلك على هذا فليس لك ان تنقل حديثاً منها وتقول هو على هذا الوجه في كتاب البخاري أو كتاب مسلم الا أن تقابل لفظه أو يكون الذي أخرجه قد قال أخرجه البخاري بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فان مصنفهما نقلوا فيها الفاظ الصحيحين أو أحدهما غير ان الجمع بين الصحيحين للحميدى الاندلسي منها يشتمل على زيادة نتمت لبعض الاحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يوجد فيه من الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين ثم أن التخریج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان أحدهما علو الاسناد والثانية الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من الفاظ زائدة وتتمت في بعض الاحاديث يثبت صحتها بهذه التخریج لانها واردة بالاسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك التخرج الثابت والله أعلم السادسة ما أسنده البخاري ومسلم رحمهما الله في كتابيهما بالاسناد المتصل فذلك الذي حكاه بصحته بلا اشكال وأما المعلق الذي حذف من مبتدأ اسناده واحد أو أكثر فأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً ففي بعضه نظر وينبغي ان نقول ما كان من ذلك ونحوه باللفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه مثاله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا قال ابن عباس كذا قال مجاهد كذا قال عذان كذا قال القعني كذا روى أبو هريرة كذا وكذا وما أشبه ذلك من العبارات فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه فلن يستجيز اطلاق ذلك الا اذا صح عنده ذلك عنه ثم اذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الاسناد بينه وبين الصحابي وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثله روى عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وروى عن فلان كذا أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا فهذا وما أشبهه من الالفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عن ذكره عنه لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً ومع ذلك فإبراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله اشعاراً يؤنس به ويركن إليه والله أعلم . ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الابواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذي يشعر به اسمه الذي سماه به وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه وإلى الخصوص الذي يبناء يرجع مطلق قوله ما أدخلت في كتاب الجامع الا ماصح وكذلك مطلق قول الحافظ أبي نصر الوائلي السنجري أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق اث جميع ما في كتاب البخاري مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يحنث وللرأة بحالها في حبالته وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله لم نجد من الأئمة لناذين رضي الله عنهم أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة الا هذين الإمامين فأما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الابواب دون التراجم ونحوها لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً مثل قول البخاري باب ما يذكر في الفخذ وروى عن ابن عباس وجرهده ومحمد بن جهمش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة وقوله في أول باب من أبواب الغسل وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أحق أن يتحي منه فهذا قطعاً ليس من شرطه ولذلك لم يورده الحميدي في جمعه بين الصحيحين فأعلم ذلك فإنه .م .م خاف والله أعلم . السابعة اذا انتهى الامر في معرفة الصحيح الى ماخرجه الأئمة في أصانيفهم الكفاية ببيان ذلك كما سبق ذكره فالحاجة ماسة الى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك . فأولها صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعاً . الثاني صحيح انفرد به البخاري أي عن مسلم . الثالث صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري . الرابع صحيح على شرطهما لم يخرجاه . الخامس صحيح على شرط البخاري لم



يخرجه • السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرجه • السابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد • ثم ما هذه أمهات أقسامه وأعلامها الأول وهو القبي يقرول فيه أهل الحديث كثيراً صحيح متفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لاتفاق الامة عليه لكن اتفاق الامة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الامة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من انى ذلك محتجاً بأنه لا يفيدنى أصله الا الظن وانما تلقته الامة بالقبول لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويا ثم بان لى ان المذهب الذى اخترناه أولا هو الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والامة في اجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الاجماع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعا بها وأكثر اجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما فرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الامة كل واحد من كتابهما بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم • الثامنة اذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن في مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك اذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو بالاحتجاج به لذي مذهب أن يرجع الى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما أنفقت عليه تلك الاصول والله أعلم

النوع الثانى • • معرفة الحسن من الحديث رويناه عن أبى سليمان الخطابى رحمه الله انه قال بعد حكاية ان الحديث عند أهله يتقسم الى الافسام الثلاثة التى قدمنا ذكرها الحسن ما عرف مخرجه واشهر رجاله وقال وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى قبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء وروينا عن أبى عيسى الترمذى رضى الله عنه انه يريد بالحسن أن لا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً ويروي من

غير وجه نحو ذلك وقال بعض المتأخرين الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ، يصلح العمل به قلت كل هذا مسنيهم لا يشفي القليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يصلح الحسن من الصحيح وقد أمنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استمالمهم فتفتح لي وأنصح ان الحديث الحسن قسماً . أحدهما الحديث الذي لا يخلو رجال أساده من مستور لم تحقق أهليته غيراته ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو منهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعدد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بحاله من شاهد وهو ورود حديث آخر نحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكر وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل . القسم الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكرًا سلامته من أن يكون معللاً وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابي فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل معرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه عفل عن البعض وذهل والله أعلم هذا تأصيل ذلك وتوضيحه . تنبيهات وتقرينات . أحدها الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع رواه قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وأمانهم إما بالمثل الصريح أو بطريق الاستفاضة على ما سلبينه ان شاء الله تعالى وذلك غير مشروط في الحسن فانه يكفي فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضي الله عنه في مراسيل التابعين انه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الاول في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من وجه



آخر وذكّرنا أنه أيضاً ما حكاه الإمام أبو المظفر السمعاني وغيره عن بعض أصحاب الشافعي من أنه  
تقبل رواية المستور وإن لم تقبل شهادة المستور ولذلك وجه متجه كيف وأما لم نكتف  
في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور على ما سبق آنفاً والله أعلم. الثاني لعل الباحث  
الفهم يقول أنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بإسناد كثيرة من وجوه  
عديدة مثل حديث الاذان من الرأس ونحوه فهلا جعلتم ذلك وامثاله من نوع الحسن  
لأن بعض ذلك عصف بضعاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً وجواب ذلك أنه  
ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت فنه ضعف يزوله  
ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راوية مع كونه من أهل الصدق والديانة  
فاذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه بما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له  
وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الارسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله امام  
حافظ اذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ومن ذلك ضعف لا يزول  
بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي  
ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذاً وهذه جملة تفاصيلها تدرك  
بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من النفائس العزيزة والله أعلم. الثالث إذا كان راوي  
الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر  
وروي مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقى حديثه  
من درجة الحسن الى درجة الصحيح مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك  
عند كل صلاة فحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن  
من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته  
فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم الى ذلك كونه روي من أوجه آخر زال بذلك  
ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك المقص اليسير فصح هذا الاسناد  
والتحقق بدرجة الصحيح والله أعلم. الرابع كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل  
في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ويوجد

في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كإحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما  
ويختلف النسخ من كتاب الترمذي في قول هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن  
صحيح ونحو ذلك فيلزم أن تصحح أصالك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه  
وانس الدارقطني في سننه على كثير من ذلك ومن مظانه سنن أبي داود السجستاني رحمه  
الله رويناه عنه أنه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وروينا عنه أيضاً ما معناه  
أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث فيه  
وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض قلت فعلى  
هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا انس على  
صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود وقد  
يكون في ذلك ما ليس بحسن عنده ولا مندرج فيها حقناً ضبط الحسن به على ما سبق إذ  
حكى أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول كان من  
مذهب أبي عبد الرحمن اللساني أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه وقال ابن مندة  
وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب  
غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال والله أعلم. الخامس ما صار إليه صاحب المصابيح  
رحمه الله من تقسيم أحاديثه إلى نوعين الصحيح والحسان مريداً بالصحيح ما ورد في  
أحد الصحيحين أو فيهما وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم  
فهذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك وهذه الكتب  
تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه والله أعلم. السادس كتب الاسانيد غير  
ما تحققة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن اللساني وجامع الترمذي  
وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً كسند أبي داود  
الطبراني ومسند عبيد الله بن موسى ومسند أحمد بن حنبل ومسند إسحاق بن راهويه  
ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند أبي يعلى اللؤلؤي ومسند الحسن بن سفيان  
ومسند البزار أبي بكر وأشباهها فهذه ما دهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه  
من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به فلماذا تأخرت صحتها وإن جلت لجلالة



مؤلفها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم. السابع قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح أن يكون شاذاً أو معللاً غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله أنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لانعدام العلة والقادح هو الأصل والظاهر والله أعلم. الثامن في قول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح اشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه أنه حديث حسن صحيح أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه الأقوى وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فأعلم ذلك والله أعلم. التاسع من أهل الحديث من لا يفرق نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجهم في أنواع ما يحتاج به وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته واليه يومي في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح وأطلق الخطيب أبو بكر أيضاً عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي وذكر الحافظ أبو طاهر النسائي الكتب الخمسة وقال اتفق علي صححتها علماء الشرق والغرب وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه ما قسم ما في كتابه إلى صحيح وغيره والترمذي مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن ثم أن من سمي الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المين أولاً فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى والله أعلم.

النوع الثالث . معرفة الضعيف من الحديث كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكوراته فيما تقدم فهو حديث ضعيف

وأطلب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً وما ذكره ضابط جامع لجميع ذلك وسبيل من أراد البسط أن يعتمد إلى صفة معينة منها فيجعل ماعدت فيه من غير أن يخلفها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قسماً واحداً ثم ماعدت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسماً ثانياً ثم ماعدت فيه مع صفتين معينتين قسماً ثالثاً وهكذا إلى أن يستوفي الصفات المذكورات جمع ثم يعود ويعين من الابتداء صفة غير التي عينها أولاً ويجعل ماعدت فيه وحدها قسماً ثم القسم الآخر ماعدت فيه مع عدم صفة أخرى ولكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى المبدوء بها لكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى وهكذا هلم جرا إلى آخر الصفات ثم ماعدت فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأردل وما كان من الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك فتضاعف بذلك الأقسام والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك الموضوع والمقلوب والشاذ والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل في أنواع سيأتي عليها الشرح أن شاء الله تعالى والملاحظ فيما نورد من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التقسيم الذي فرغنا الآن من أقسامه ونسأل الله تبارك وتعالى تعميم النفع به في الدارين آمين

النوع الرابع . . معرفة السند ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل أسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم وذكر أبو عمر ابن عبد البر الحافظ أن المسند ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خاصة وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهم وحكي أبو عمر عن قوم أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قات وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله الحافظ ولم يذكر في كتابه غيره فهذه أقاويل ثلاثة مختلفة والله أعلم



النوع الخامس . . معرفة المتصل ويقال فيه أيضاً للموصول ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف وهو الذي اتصل اسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي الى منتهاه مثال المتصل المرفوع من الموطأ مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثال المتصل الموقوف مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله والله أعلم

النوع السادس . . معرفة المرفوع وهو ما أضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها فهو والمسند عند قوم سواء والاتقطاع والاتصال بدخلان عليهما جميعاً وعند قوم يفرقان في ان الاتقطاع والاتصال بدخلان على المرفوع ولا يقع المسند الا على المتصل المضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت المرفوع ما أخبر به الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعله فخصه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عني بالمرفوع المتصل والله أعلم

النوع السابع . . معرفة الموقوف وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انه منه ما يتصل الاسناد فيه الى الصحابي فيكون من الموقوف للموصول ومنه ما لا يتصل اسناده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما صرف مثله في المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك اذا ذكر الموقوف مطلقاً وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طاوس أو نحو هذا وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الاثر قال أبو القاسم الفوراني منهم فيما بلغنا عنه الفقهاء يقولون أخبر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثر ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم

النوع الثامن . . معرفة للمقطوع وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره ان شاء الله تعالى ويقال في جمعه للمقاطع والمقاطع وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم قال الخطيب أبو بكر الحافظ في جامعه من الحديث للمقطوع وقال للمقاطع هي الموقوفات على التابعين والله أعلم قلت وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الامام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما والله أعلم .

تفريعات

\* أحدهما قول الصحابي كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا إن لم يصفه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل الموقوف وان أضافه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد قطع به أبو عبد الله بن السبيح الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبيل المرفوع وباعني عن أبي بكر البرقاني انه سأل أبا بكر الاسمعيلى الامام عن ذلك فأنكر كونه من المرفوع والاول هو الذى عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه وتقريره أحد وجوه السان للمرفوعة فانها أنواع منها أقواله صلى الله عليه وسلم ومنها أفعاله ومنها تقريره وسكوته عن الانكار بعد اطلاعه ومن هذا القبيل قول الصحابي كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا أو كان يقال كذا وكذا على عهد أو كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته صلى الله عليه وسلم فكل ذلك وشبهه مرفوع مسند مخرج في كتب المسند وذكر الحاكم أبو عبد الله فيما روينا عن المغيرة بن شعبة قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون يابه بالاظهار ان هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً يعنى مرفوعاً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس بمسند بل هو موقوف وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في جامعه قلت بل هو مرفوع كما سبق ذكره وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى لكونه أخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه ثم تأولناه له على انه أراد انه ليس بمسند لفظاً بل هو موقوف لفظاً وكذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى والله أعلم .

والثاني قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم وخالف في ذلك



فريق منهم أبو بكر الأسعيلي والاول هو الصحيح لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من اليه الامر والنهي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا قول الصحابي من المسند كذا فالاصح انه مسند مرفوع لان الظاهر انه لا يريد به الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه وكذلك قول أس رضي الله عنه أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة وسائر ما جالس ذلك فلا فرق بين أن يقول ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده صلى الله عليه وسلم \* الثالث ما قبل من أن تفسير الصحابي حديث مسند قائما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك كقول جابر رضي الله عنه كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأئزله عز وجل لساؤكم حرث لكم الآية فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشمل على إضافة شيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات والله أعلم \* الرابع من قبيل المرفوع الاحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي يرفع الحديث أو يبلغ به أو ينحى أو رواية مثال ذلك سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية قاتلون قوما سفار الاعين الحديث وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال الناس تبع لقريش الحديث فكل ذلك وامثاله كناية من رفع الصحابي الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً قلت وإذا قال الراوي عن التابعي يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع ولكنه مرفوع مرسل والله أعلم

النوع التاسع \* معرفة المرسل وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي اتى جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار ثم سعيد بن المسيب وامثالهما اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم وله صور اختلف فيها أمن المرسل أم لا \* أحدها اذا انقطع الاسناد قبل الوصول الى التابعي وكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقفه قالذي قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث ان ذلك لا يسمى مرسلًا وان الارسال مخصوص بالتابعين بل ان كان من سقط ذكره قبل الوصول الى التابعي شخصاً واحداً سمي

منقطعاً فحسب وان كان أكثر من واحد سمي مفضلاً ويسمى أيضاً منقطعاً وسيأتي مثال ذلك ان شاء الله تعالى والمعروف في الفقه واصوله ان كل ذلك يسمى مراسلاً وإلى ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به وقال الا ان أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه الثابتي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما رواه ثابتي الثابتي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المفضل والله أعلم \* الثانية قول الزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد الاصبغى وأشباههم من اصغار التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكى بن عبد البر ان قوماً لا يسمونه مراسلاً بل منقطعاً لكونهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثني وأكثر روايتهم عن التابعين \* قلت وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول الى الثابتي مراسلاً والمشهور التسوية بين التابعين في اسم الارسال كما تقدم والله أعلم \* الثالثة اذا قيل في الاسناد فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان أو نحو ذلك فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث انه لا يسمى مراسلاً بل منقطعاً وهو في بعض المصنفات للمعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل والله أعلم \* ثم اعلم ان حكم المرسل حكم الحديث الضعيف الا ان يصح نخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن ولهذا احتج الشافعي رضي الله عنه برسالات سعيد بن المسيب رضي الله عنهما فانها وجدت مسانيد من وجوه أخرى ولا يختص ذلك عنده بارسال ابن المسيب كما سبق ومن أنكر هذا زاعماً ان الاعتماد حينئذ يقع على المسند دون المرسل فيقع لغواً لا حاجة إليه فجوابه انه بالمسند تبين صحة الاسناد الذي فيه الارسال حتى يحكم له مع ارساله بانه اسناد صحيح تقوم به الحجة على ما مهدنا سبيله في النوع الثاني واتما ينكر هذا من لامذاق له في هذا الشأن وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو للمذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الآثار وقد تداولوه في تصانيفهم وفي صدور صحيح مسلم المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث والاحتجاج به مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما رحمهم الله في طائفة والله أعلم ثم انما لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل



الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه منه لأن ذلك في حكم الوصول للسند لأن روايتهم عن الصحابة فالجمله بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول والله أعلم

النوع العاشر . . معرفة المنقطع وفيه وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب لاهل الحديث وغيرهم . فمنها ما سبق في نوع المرسل عن الحاكم صاحب كتاب معرفة أنواع علوم الحديث من ان المرسل مخصوص بالتابعي وان المنقطع منه الاسناد الذي فيه قبل الوصول الى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً . ومنه الاسناد الذي ذكر فيه بعض رواة بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرها مثال الاول مارويته عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وليتموها أبا بكر فقول أمين الحديث فهذا اسناد اذا تأمله الحديث وجد صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وانما سمعه من النعمان بن أبي شبة الجندي عن الثوري ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي اسحق انما سمعه من شريك عن أبي اسحق . ومثال الثاني الحديث الذي رواه عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الصلاة اللهم اني أسألك الثبات في الامر الحديث والله أعلم . ومنها ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين والمنقطع شامل له وغيره وهو عنده كل ما لا يتصل اسناده سواء كان يعزى الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى غيره . ومنها أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل اسناده وهذا المذهب أقرب صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته الا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال مارواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر ما يوصف بالانقطاع مارواه من دون التابعين عن الصحابة مثله مالك عن ابن عمر ونحو ذلك والله أعلم . ومنها ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث ان المنقطع ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله وفعله وهذا قريب

بعبء والله أعلم

النوع الحادي عشر . معرفة المعضل وهو لقب لنوع خاص من المنقطع لكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً وقوم يسمونه مراسلاً كما سبق وهو عبارة عما سقط من أسناده أنان فصاعداً وأصحاب الحديث يقولون أعضله فهو معضل بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكل للمأخذ من حيث اللغة وبحيث فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد ولا التفات في ذلك إلى معضل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل في المعنى ومثاله ما يرويه تابعي التابعي قائلًا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذكر للوسائط بينه وبينهم وذكر أبو بكر نصر السجزي الحافظ قول الراوي بلغني نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامة وكسوته الحديث وقال أي السجزي أصحاب الحديث يسمونه المعضل . قلت وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ونحو ذلك كله من قبيل للمعضل لما تقدم وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مراسلاً وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل مراسلاً كما سبق وإذا روى تابع التابع عن التابع حديثاً موقوفاً عليه وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جمعه الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل مثاله ما يرويه عن الأعمش عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه الحديث فقد أعضله الأعمش وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصل مسند . قلت هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع بأثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الأعضاء أولى والله أعلم .

تقريعات . أحدها الأسناد الممتنع وهو الذي يقال فيه فلان عن فلان عنه بعض الناحي من قبيل المرسل والمنقطع حتى يبين اتصاله بغيره والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الأسناد المتصل وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم وأودعوه للشرطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدهي أجماع أئمة



الحديث على ذلك وادعى أبو عمرو الداني للقرىء الحافظ اجماع اهل النقل على ذلك وهذا بشرط ان يكون الذين أضيفت العنونة اليهم قد ثبتت ملاقاتهم بعضهم بعضاً مع برائتهم من وصمة التدليس فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال الا أن يظهر فيه خلاف ذلك وكثر في عصرنا وما قارب بين المنتسبين الى الحديث استعمال عن في الاجازة فاذا قال أحدهم قرأت على فلان عن فلان أو نحو ذلك فظن به انه رواه عنه فالاجازة ولا يخرج به ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى والله أعلم . الثاني اختلفوا في قول الراوى ان فلانا قال كذا وكذا هل هو بمنزلة عن في الحمل على الاتصال اذا ثبت التثاق في بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع مثاله مالك عن الزهري ان سعيد بن المسيب قال كذا فروينا عن مالك رضى الله عنه انه كان يرى عن فلان وان فلانا سواء وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه انهما ليسا سواء وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم ان عن وان سواء وانه لا اعتبار بالحروف والالفاظ وانما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة يعنى مع السلامة من التدليس فاذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع وحكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي ان حرف ان محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى وقال عندي لا معنى لهذا لاجتماعهم على ان الاسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول والله أعلم . قلت ووجدت مثل ما حكاه عن البرديجي أبي بكر الحافظ . للحافظ الفحل يعقوب بن شيبه في مسنده الفحل فانه ذكر ما رواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فرد على السلام وجعله مستنداً موصولاً وذكر رواية قيس بن سعد لذلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية ان عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فجعله مرسلاً من حيث كونه قال ان عماراً فلى ولم يقل عن عمار والله أعلم ثم ان الخطيب مثل هذه المسألة بحديث نافع عن ابن عمر عن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أينام أحدنا وهو جنب الحديث وفي رواية أخرى عن ابن عمر ان عمر قال



يارسول الله الحديث ثم قال ظاهر الرواية الاولى يوجب ان يكون من مسند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والثانية ظاهرها يوجب ان يكون من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت ليس هذا للمثال مماثلاً لما نحن بصدده لان الاعتماد في الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور انما هو على التقي والادراك وذلك في هذا الحديث مشترك متردد لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعمرو رضى الله عنه وصحبة الراوي ابن عمر لما فاقضى ذلك من جهة كونه رواء عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن جهة أخرى كونه رواء عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم . الثالث قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي عن من لقيه بأي لفظ كان وهكذا أطلق أبو بكر الشافعي السيرفي ذلك فقال كل من علم له سماع من السان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم انه لم يسمع منه ما حكاه وكل من علم له لقاء السان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم وانما قال هذا فيمن لم يظهر تدليس ومن الحاجة في ذلك وفي سائر الباب انه لو لم يكن قد سمعه منه لكان باطلاق الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلسا والظاهر السلامة من وصمة التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس . ومن أمثلة ذلك قوله قال فلان كذا وكذا مثل ان يقول نافع قال ابن عمر وكذلك لو قال عنه ذكر أو فعل أو حدث أو كان يقول كذا وكذا وما جالس ذلك فكل ذلك محمول ظاهراً على الاتصال وانه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما مهما ثبت لقاءه له على الجملة ثم منهم من اقتصر في هذا الشرط المشروط في ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع كما حكيناه آنفاً وقال فيه أبو عمرو المقرئ اذا كان معروفاً بالرواية عنه وقال فيه أبو الحسن القابسي اذا أدرك المقول عنه ادراكاً بيناً وذكر أبو اللفظ السمعاني في العنونة انه يشترط طول الصحبة بينهم وأنكر مسلم بن الحجاج في خطبة صحيحة على بعض أهل عصره حيث اشترط في العنونة ثبوت اللقاء والاجتماع وادعى انه قول مخترع لم يسبق قائله اليه وان القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالاخبار قديماً وحديثاً انه يكفي في ذلك ان ثبت كونهما في عصر واحد وان لم يأت في خبر قط انهما اجتمعا أو تشابها وفيما قاله مسلم لظن وقد قيل ان القول الذي رده مسلم

هو الذي عليه أئمة هذا العلم على ابن المديني والبخاري وغيرهما والله أعلم . قلت وهذا الحكم لا أراه يستمر بعد للمتقدمين فيها وجد من المصنفين في تصانيفهم مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان ونحو ذلك فافهم كل ذلك فانه مهم عزيز والله أعلم .

الرابع التعليق الذي يذكره أبو عبد الله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المغاربة في أحاديث من صحيح البخاري قطع أسنادها وقد استعمله الدارقطني من قبل صورته صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجا ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح الى قبيل الضعيف وذلك لما عرف من شرطه وحكمه على ما نبهنا عليه في الفائدة السادسة من النوع الاول ولا التفت الى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف الحديث من جهة ان البخاري أورده قائلا فيه قال هشام بن عمار وساقه بإسناده فزعم ابن حزم انه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله جوابا عن الاحتجاج به على تحريم المعازف وأخطأ في ذلك من وجوه والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح والبخاري رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفا من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحها خلل الانقطاع والله أعلم . وما ذكرناه من الحكم في التعليق المذكور فذلك فيما أورده منه أصلاً مقصوداً لا فيما أورده في معرض الاستشهاد فان الشواهد بمقتضى ما ليس من شرط الصحيح معلقاً كان أو موصولاً ثم ان لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حذف من مبتدأ أسناده واحد فأكثر حتى ان بعضهم استعمله في حذف كل الأسناد مثل ذلك قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا قال ابن عباس كذا وكذا روى أبو هريرة كذا وكذا قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وهكذا الى شيوخ شيوخه وأما ما أورده كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً في الثالث من



هذه التفريعات وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق  
ثانياً وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه وقال لي فلان وزادنا فلان  
فوهم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المتصل من حيث المعنى وقال متى رأيت  
البخاري يقول وقال لي وقال لنا فاعلم أنه اسناد لم يذكره للاحتجاج به وإنما ذكره  
للاستشهاد به وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات  
وأحاديث المذاكرة قل ما يحتجون بهاء . قلت وما ادعاه على البخاري مخالف لما قاله من  
هو أقدم منه وأعرف بالبخاري وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري فقد  
روينا عنه أنه قال كل ما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناولة . قلت ولم أجده لفظ  
التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الاسناد من وسطه أو من آخره ولا مثل قوله  
يروي عن فلان ويذكر عن فلان وما أشبه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه  
بأنه قاله وذكره وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه لما  
بشرك الجميع فيه من قطع الاتصال والله أعلم . الخامس الحديث الذي رواه بعض الثقات  
مرسلاً وبعضهم متصلاً اختلف أهل الحديث إلى أنه ملحق بقيل الموصول أو بقيل  
المرسل مثاله لانكاح الا بولي رواه اسراييل بن يونس في آخرين عن جده أبي اسحق  
السبيعي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مسنداً هكذا متصلاً ورواه سفيان الثوري وشعبة عن أبي اسحق عن أبي بردة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً هكذا فحكي الخطيب الحافظ أن أكثر أصحاب الحديث  
يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل وعن بعضهم أن الحكم للأكثر من أصحاب الحديث  
الحكم للاحتفظ فإذا كان من أرسله أحفظ عن وصله فالحكم لمن أرسله ثم لا يقدح  
ذلك في عدالة من وصله وأهليته ومنهم من قال من أسند حديثاً قد أرسله الحافظ فإرسالهم  
له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته ومنهم من قال الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً  
ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة قال الخطيب هذا  
القول هو الصحيح . قلت وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله وسئل البخاري عن  
حديث لانكاح الا بولي المذكور فحكم لي وصله وقال الزيادة عن الثقة مقبولة فقال



البخاري هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبالان لها من الحفظ والاتقان الدرجة العالية ويلتحق بهذا ما إذا كان الذي وصله هو الذي أرسله وصله في وقت وأرسله في وقت وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه بعضهم على الصحابي ورفعوا أحده في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع لأنه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافياً فالتثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفي عليه ولهذا الفصل تعلق بفضل زيادة الثقة في الحديث وسيأتي إن شاء الله تعالى والله أعلم

النوع الثاني عشر •• معرفة التدليس وحكم المدلس التدليس قسمان • أحدهما تدليس الأسناد وهو أن يروي عن من لقيه ما لم يسمعه منه موها أنه سمعه منه أو عن من عاصره ولم يلقه موها أنه قد لقيه وسمعه منه ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر ومن شأنه أن لا يقول في ذلك أخبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبههما وإنما يقول قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك مثال ذلك ما رويناه عن علي بن خنسم قال كنا عند ابن عيينة فقال قال الزهري فقبل له حدثكم الزهري فسكت ثم قال قال الزهري فقبل له سمعته من الزهري فقال لا لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزهري • القسم الثاني تدليس الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسببه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف مثاله ما روي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني فقال حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله وروي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرئ فقال حدثنا محمد بن سند نسبته إلى جدله • أما القسم الأول فمكروه جداً ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذمّاً له فروينا عن الشافعي الإمام عنه أنه قال التدليس أخو الكذب وروينا عنه أنه قال لأن أزني أحب إلي من أن أدلس وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك وقال قبيص لا روايته بحال بين السامع أو لم بين والصحيح

التفصيل وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم  
للمرسل وأنواعه وما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا  
وأشبهها فهو مقبول محتج به وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتبرة من حديث  
هذا الضرب كثير جداً كقتادة والاعمش والسيافين وهشام بن بشير وغيرهم وهذا  
لان التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل والحكم بأنه لا يقبل  
من المدلس حتى يبين وقد أجاز الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة والله أعلم  
• أما القسم الثاني فأمره أخف وفيه تضييع للمروى عنه وتوغير لطريق معرفته  
على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض  
الحامل عليه فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة أو كونه  
متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه  
أو كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الاكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة  
وتسمح بذلك جماعة من الرواة للمصنفين منهم الخطيب أبو بكر فقد كان ملجأ به في  
تصانيفه والله أعلم

النوع الثالث عشر • معرفة الشاذروينا عن يونس بن عبد الأعلى قال الشافعي  
رحمه الله ليس الشاذ من الحديث ان يروى الثقة ما لا يروى غيره إنما الشاذ ان يروى الثقة  
حديثاً يخالف ما روي الناس وحكي الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي  
وجماعة من أهل الحجاز ثم قال الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الا اسناد  
واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان من  
ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ ان الشاذ هو الحديث  
الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة وذكر انه يغابر المعلل من  
حيث ان المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علته  
كذلك • قلت اما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا اشكال في انه شاذ غير مقبول  
واما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث الاعمال  
باليات فانه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم



تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث وأوضح من ذلك في ذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته تفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك عن الزهري عن أس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه مقفر تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا استناد واحد تفرد به ثقة في غرائب الصحيح أشبه لذلك غير قليلة وقد قال مسلم بن الحجاج الزهري نحو تسعين حرفاً برويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياذ والله أعلم . فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليل والحاكم بل الأمر في ذلك على تفصيل نيته فتقول إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقائه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كافياً سبق من الأمثلة وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقائه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مخرجاً له عن حيز الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط للمقبول تفرداً استحسننا حديثه ذلك ولم نخط إلى قبيل الحديث الضعيف وإن كان بعيداً من ذلك ردودنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر نخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان أحدهما الحديث الفرد المخالف والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشدوذ من النكارة والضعف والله أعلم

النوع الرابع عشر . . معرفة المنكر من الحديث بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ أنه الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف مثله من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث



والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ وعند هذا نقول المنكر يتقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فانه بمعناه مثال الاول وهو للتفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم بخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمرو بن عثمان بضم العين وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز ان كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يعني بفتح العين وذكر أن مالكا كان يشير بيده الى دار عمرو بن عثمان كأنه علم انهم يخالفونه وعمرو وعمرجيعاً ولد عثمان غير ان هذا الحديث انما هو عن عمرو بفتح العين وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه والله أعلم ومثال الثاني وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والاتقان ما يحمّل معه تفرد مارويناه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلوا البلع بالتمر فان الشيطان اذا رأى ذلك غامطه ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجسد يد بالخلق تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرجه عنه مسلم في كتابه غير انه لم يبلغ مبلغ من يحمّل تفرد والله أعلم

النوع الخامس عشر . معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه أولاً وهل هو معروف أولاً وذكر أبو حاتم محمد بن حبان النخعي الحافظ رحمه الله ان طريق الاعتبار في الاخبار مثاله ان يروى حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فان وجد علم ان للخبر أصلاً يرجع اليه وان لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والا فصحايب غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأى ذلك وجد يعلم به ان للحديث أصلاً يرجع اليه والا فلا . . قلت فتعال المتابعة انت يروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد فهذه المتابعة التامة فان لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة وإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ وينقسم عند ذلك إلى محدود منكر وغير محدود كما سبق وإذا قالوا في مثل هذا تفرد به أبو هريرة وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين وتفرد به عن ابن سيرين أيوب وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة كان في ذلك اشعاراً بانتفاء وجوه المتابعات فيه ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون محدوداً في الضعفاء وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به وقد تقدم التلييه على نحو ذلك والله أعلم مثال المتابع والشاهد رويناه من حديث سفيان وابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أخذوا أهاليها فذبغوه فانتفعوا به وروى ابن جريج عن عمرو بن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ فذكر الحافظ أحمد البيهقي لمحدث ابن عينة متابعاً وشاهداً أما المتابع فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء وروى بإسناده عن أسامة عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إلا نزعتم جلودها فذبغتموه فاستمتعتم به وأما الشاهد فحديث عبد الرحمن بن وعله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيماناً أهاب دباغ فقد طهر والله أعلم

النوع السادس عشر . معرفة زيادات الثقات وحكمها وذلك فن لطيف يستحسن العناية به وقد كان أبو بكر بن زياد اليسابوري وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة المذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً خلافاً لمن روى من أهل الحديث ذلك مطلقاً وخلافاً



لمن رد الزيادة منه وقبلها من غيره وقد قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم أن الحكم لمن أرسله مع أن وصله زيادة من الثقة وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام أحدها أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ الثاني أن لا يكون فيه منافات ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير لمخالفة أصلاً فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روي ذلك الحديث مثاله ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكراً وأنثى من المسلمين فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكاً تفرد من بين الثقات بزيادة قوله من المسلمين وروي عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم الشافعي وأحمد رضي الله عنهم والله أعلم ومن أمثلة ذلك حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وجعل تربتها لنا طهوراً فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام وما رواه للتفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث أنه لا منافاة بينهما وأما زيادة الوصل مع الإرسال فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل ويجاب عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة هنا مع من وصله والله أعلم

النوع السابع عشر •• معرفة الأفراد وقد سبق بيان المهم من هذا النوع في

الأنواع التي تليه قبله لكن أفردته بترجمة كما أفردنا الحاكم أبو عبد الله ولما بقي منه فنقول الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة أما الأول فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريباً وأما الثاني وهو

ما هو فرد بالنسبة فتل ما يفرد به ثقة عن كل ثقة وحكمه قريب من حكم القسم الاول ومثل ما يقال فيه هذا حديث تفرد به أهل مكة أو تفرد به أهل الشام أو أهل الكوفة أو أهل خراسان عن غيرهم أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان أو تفرد به البصريون عن المدنيين أو الخراسانيون عن المكيين وما أشبه ذلك ولسنا لطول بأمثلة ذلك فانه مفهوم دونها وليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث الا أن يطلق قائل قوله تفرد به أهل مكة أو تفرد به البصريون عن المدنيين أو نحو ذلك على ما لم يروه الا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين ونحوه ويضيفه اليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة اليها مجازاً وقد فعله الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه فيكون الحكم فيه على ما سبق في القسم الاول والله أعلم

النوع الثامن عشر . معرفة الحديث للمعالي ويسميه أهل الحديث للمعول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعول مرذول عند أهل العربية واللغة اعلم ان معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية فاضنة قاذحة فيه فالحديث المعال هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدر في صحته مع ان الظاهر السلامة منها ويتطرق ذلك الى الاسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن ينضم الى ذلك تبه العارف بهذا الشأن على ارسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث او وهم واهم لغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فينوقف فيه وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه وكثيراً ما يعطلون للموصول بالمرسل مثل ان يجيء الحديث باسناد موصول ويجيء أيضاً باسناد منقطع أقوى من اسناد الموصول ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه قال الخطيب أبو بكر السبيل الى معرفة علة الحديث ان يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواه ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط وروي عن علي بن المديني قال الباب اذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه ثم قد تقع العلة في اسناد الحديث وهو الاكثر وقد تقع في



منه ثم ما يقع في الاسناد قد يقدح في صحة الاسناد والمتمن جميعاً كما في التعليل بالارسال والوقف وقد يقدح في صحة الاسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن فمن أمثلة ما وقعت العلة في اسناده من غير قدح في المتن ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار الحديث فهذا الاسناد متصل بتقل العدل عن العدل وهو معلى بن عبيد صحيح وللمتن على كل حال صحيح والعلة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم بأخراجه في حديث أنس من اللفظ للمصرح بنى قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فعلى قوم رواية اللفظ للذكر لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على أخراجه في الصحيح ورأوا أن من رواه باللفظ للذكر رواه بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد لله أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية والضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم ثم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف للمناعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ولذلك نجد في كتب عالم الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح وسمى الترمذي اللسخ علة من علل الحديث ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو ارسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال من أقسام الصحيح ما هو صحيح معطل كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم

النوع التاسع عشر • معرفة المضطرب من الحديث المضطرب من الحديث هو

الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر يخالف له وإنما نسبت مضطربا إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجعت أحدهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ وأكثر صحة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للأرجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الاسناد وقد يقع ذلك من راو واحد وقد يقع من رواية له جماعة والاضطراب موجب ضعف الحديث لاشعاره بأنه لم يضبط والله أعلم ومن أمثله ما روينا عن اسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصلى إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطأ فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن اسماعيل هكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عن اسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن محمد بن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة ورواه وهيب وعبد الوارث عن اسماعيل عن أبي عمرو ابن حريث عن جده حريث وقال عبد الرزاق عن ابن جريج سمع اسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه والله أعلم

النوع العشرون . معرفة المدرج في الحديث وهو أقسام منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواه بأن يذكر الصحابي أو من بعده غريب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما يذكر قائله فيلبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أمثله المشهورة ما روينا في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال قل التحيات لله والصلوات فذكر التشهد وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد هكذا ورواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر فأدرج في الحديث قوله فإذا قلت هذا إلى آخره وإنما



هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الدليل عليه ان الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن رواية الحسن بن الحر كذلك وافق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روي التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شعبة عن أبي خيثمة فقصه أيضاً ومن أقسام المدرج أن يكون متن الحديث عند الراوي له باسناد الاطراف منه فانه عنده باسناد ثان فيدرجه من رواه عنه على الاسناد الاول ويحذف الاسناد الثاني ويروي جميعه بالاسناد الاول مثاله حديث ابن عيينة وزائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي آخره انه جاء في الشتاء فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب والصواب رواية من روى عن عاصم ابن كليب هذا الاسناد صفة الصلاة خاصة وفضل رفع ذكر الايدي عنه فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر ومنها أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للاول في الاسناد مثاله رواية سعيد بن أبي مسريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباغضوا ولا تمناسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا الحديث فقوله لا تنافسوا أدرجه ابن أبي مسريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه لا تنجسوا ولا تنافسوا ولا تمناسدوا والله أعلم ومنها أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في اسناده فلا يذكر الاختلاف بل تدرج روايتهم على الاتفاق مثاله رواية عبد الرحمن بن مهدي وعبد بن كثير العبدي عن الثوري عن منصور والاعمش وواصل الاحدب عن أبي وائل عن عمرو ابن شرحبيل عن ابن مسعود قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم الحديث وواصل انما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما والله أعلم واعلم انه لا يجوز تعبد شيء من الادراج المذكور وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم بالفصل للوصل المدرج في النقل فثنى وكفى والله أعلم النوع الحادي والعشرون \* معرفة الموضوع وهو المختلق المصنوع اعلم ان

الحديث للموضوع شر الاحاديث الضعيفة ولا تحمل روايته لاحد علم حاله في أى معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه بخلاف غيره من الاحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب على ما سيقته قريباً ان شاء الله تعالى وانما يعرف كون الحديث موضوعاً باقرار واضعه أو ما ينزل منزلة اقراره وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي او المروي فقد وضعت احاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة الفاظها ومعانيها ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه وانما حقه أن يذكر في مطلق الاحاديث الضعيفة والواضعون الحديث أصنافاً وأعظمهم ضرراً أقوم من المنسوين الى الزهد وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركونا اليهم ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله وفيها رويناه عن الامام أبي بكر السمعاني ان بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب ثم ان الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وربما غلط غلط فوقع في شبه الوضع من غير عمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالهار (مثال) رويناه عن أبي عصمة وهو نوح بن أبي مريم انه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ومنازي محمد بن اسحاق فوضعت هذه الاحاديث حسبة وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروي عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن سورة فسورة بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى الى من اعترف بانه وجاعة وضعه وان أثر الوضع لين عليه ولقد أخطأ الواحدي للمفسر ومن ذكره من المفسرين في ايداعه تفاسيرهم والله أعلم

النوع الثاني والعشرون •• معرفة المقلوب هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه وكذلك ما رويناه ان البخاري رضي الله عنه قدم بغداد فاجتمع قبله مجلسه قوم من أصحاب الحديث وعمدوا الى مائة حديث



فقلبوا مثنونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر واسناد هذا المتن لمتن آخر ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة التفت إليهم فرد كل متن إلى اسناده وكل اسناد إلى متنه فاذعنوا له بالفضله ومن أمثله ويصلح مثالا للمعلل مارويناه عن اسحاق بن عيسى الطباع قال حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قال اسحاق بن عيسى فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال وهم أبو النضر إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني وحجاج بن أبي عثمان معنا فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس أبو النضر هو جرير بن حازم والله أعلم

﴿فصل﴾ قد وفينا بما سبق الوعد بشرحه من الأنواع الضعيفة والحمد لله فلنلبه الآن على أمور مهمة \* أحدها إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيفاً وتعني أنه بذلك الاسناد ضعيف وليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد فقد يكون مروياً باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك على حكم امام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به أو بأنه حديث ضعيف أو نحو هذا مفسراً وجه القدرح فيه فإن اطلق ولم يفسر ففيه كلام يأتي أن شاء الله تعالى فاعلم ذلك فإنه مما يغلط فيه والله أعلم \* الثاني يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها وذلك كالإعطاء والتقصص وقصائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب وسائر ما لا تتعلق له بالأحكام والعقائد وعن رويناه عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما \* الثالث إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير اسناد فلا تقل فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وما أشبهه هذا من الالفاظ الجارمة بأنه صلى الله عليه

وسلم قال ذلك وإنما تقول فيه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا أو بلغنا عنه كذا وكذا أو ورد عنه أو جاء عنه أو روى بعضهم وما أشبه ذلك وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه وإنما تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولاً والله أعلم

النوع الثالث والعشرون \* معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتاج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً غير مغفل حافظاً أن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه أن حدث من كتابه وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني والله أعلم ونوضح هذه الجملة بمسائل \* أحدها عدالة الراوي تارة ثبت بتنصيب المعدلين على عدالته وتارة ثبت بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والامانة استغنى فيه بذلك عن بيعة شاهدة بعدالته تنصيصاً وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه ومن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدأ على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله وفيما قاله انساع غير مرضي والله أعلم \* الثانية يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً مبتأ وإن وسدناه كثير الخلعة لم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه والله أعلم \* الثالثة التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب



الصحيح المشهور لان أسبابه كثيرة يصعب ذكرها فان ذلك يخرج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا فيعدد جميع ما فسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً وأما الجرح فانه لا يقبل الا مفسراً مبين السبب لان الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله وذكر الخطيب الحافظ انه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما وكاسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود السجستاني وذلك دال على انهم ذهبوا الى ان الجرح لا يثبت الا اذا فسر سببه ومذاهب النقاد للرجال فامضة مختلفة وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من يستفسر في جرحه فذكر مالا يصلح جارحاً منها عن شعبة انه قيل له لم تركت حديث فلان قال رأيت يركض على بردون فتركت حديثه ومنها عن مسلم بن ابراهيم انه سئل عن حديث الصالح المزني فقال ما يصنع بصالح ذكره يوما عند حماد ابن سلمة فامتنع حماد والله أعلم . . قلت ولقائل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك أو هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك فاشتراط بيان السبب يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الاكثر وجوابه ان ذلك وان لم يعتمد في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ثم من اتراحت عنه الريبة منهم بالبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبنا الصحيحين وغيرهما عن مسهم مثله هذا الجرح من غيرهم قالهم ذلك فانه مخلص حسن والله أعلم بالراية

اختلفوا في انه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أولاً بد من اثنين فمنهم من قال لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره انه يثبت بواحد لان العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات والله أعلم \* الخامسة اذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لان المعدل يخبر عن مظهر من حاله والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل فان كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى والصحيح والذي عليه الجمهور ان الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم \* السادسة لا يجزئ التعديل على الإيهام من غير تسمية للمعدل فاذا قال حدثني ثقة أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والمصنف في الفقه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك وذلك لانه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالاجماع فيحتاج الى ان يسميه حتى يعرف ببلإضرابه عن تسميته مرئياً يوقع في القلوب فيه تردداً فان كان القائل لذلك عالماً بأجزاء ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض المحققين وذكر الخطيب الحافظ ان العالم اذا قال كل من رويت عنه فهو ثقة وان لم أسمه ثم روي عن من لم يسمه فانه يكون مزكياً له غير ان لا يعمل بتزكياته هذه وهذا على ما قدمناه والله أعلم \* السابعة اذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلاً منه له لان ذلك يتضمن التعديل والصحيح هو الاول لانه يجوز ان يروي عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله وهكذا نقول ان عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في روايته والله أعلم \* الثامنة في رواية المجهول وهو في غرضنا ههنا أقسام أحدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما بينها عليه أولاً والثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا يعرف عدالة باطنه فهذا المجهول يخرج



بروايته بعض من رد رواية الاول وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الامام  
 سليم بن أيوب الرازي قال لان أمر الاخبار مبني على حسن الظن بالراوي ولان رواية  
 الاخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة  
 ذلك في الظاهر ويفارق الشهادة فلها تكون عند الحكم ولا يتعذر عليهم ذلك واعتبر  
 فيها العدالة في الظاهر والباطن .. قلت ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي  
 في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم  
 وتعذرت الخبرة الباطنة بهم والله أعلم . الثالث المجهول العين وقد قبل رواية المجهول  
 العدالة ممن لا يقبل رواية المجهول العين ومن روى عنه عدلان وعائنه فقد ارتفعت عنه  
 هذه الجهالة ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها أن المجهول عند  
 أصحاب الحديث هو كل من لم يعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو  
 واحد مثل عمرو وذو مر وجبار الطائيين وسعيد بن ذي جردان لم يرو عنهم غير أبي  
 اسحق السبيعي ومثل الهزاهن بن ميزان لا راوى عنه غير الشعبي ومثل جري بن كليب  
 لم يرو عنه الا قتادة .. قلت قد روى عن الهزاهن الثوري أيضاً قال الخطيب وأقل  
 ما يرتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم الا انه لا يثبت له حكم  
 العدالة بروايتهم عنه وهذا مما قد منابياه والله أعلم .. قلت قد خرج البخاري في صحيحه  
 حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم مرداس الاسلمي لم يرو عنه غير قيس بن  
 أبي حازم وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب  
 الاسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن وذلك منهما مصير الى أن الراوى قد  
 يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية برواية واحد عنه والخلاف في ذلك يتجه في  
 التعديل نحو إنباء الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد<sup>(١)</sup> على ما قدمناه والله أعلم  
 \* التاسعة اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته فمنهم من رد روايته مطلقاً  
 لانه فاسق ببدعته وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوى في الفسق المتأول وغير  
 المتأول ومنهم من قبل رواية المبتدع اذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه

(١) من قوله نحو الى قوله بواحد لم تثبت بالسنة المخطوطة

أو لاهل مذهبه سواء كان داعية الى بدعته أو لم يكن وعزى بعضهم هذا الى الشافعي لقوله أقبل شهادة أهل الأهواء والخطايا من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور ولموافقيهم وقال قوم قبل روايته إذا لم يكن داعية ولا قبل إذا كان داعية الى بدعة وهذا مذهب الكثير أو لا كثر من العلماء وحكى بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع الى بدعته وقال أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته وقال أبو حاتم بن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند امتناقطة لأعلم بينهم فيه خلافاً وهذا للمذهب الثالث أعداؤها وأولها والأول بعيد مباعداً للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والاصول والله أعلم . العاشرة النائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق قبل روايته إلا النائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها لا قبل روايته أبداً وإن حصلت توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وأطلق الامام أبو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك وذكر أن ذلك مما اختلفت فيه الرواية والشهادة وذكر الامام أبو المظفر السمعاني المروزي أن من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي والله أعلم . الحادية عشرة إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروى عنه فنفاه فالتحار أنه ان كان جازماً بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب على أو نحو ذلك فقد تعارض الجزمان والحاجد هو الاصل فوجب رد حديث فرعه ذلك ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديثه لانه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك فلا يس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه فتساقط اما اذا قال المروى عنه لا أعرفه أولاً أدرى أو نحو ذلك فذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنه ومن روى حديثاً ثم نسب لم يكن ذلك مستطاعاً للعقل به . جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لجمهور



من أصحاب أبي حنيفة صاروا الى اسقاطه بذلك وبنوا عليه ردهم حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نكحت المرأة بغير اذن وليها فنكاحها باطل الحديث من أجل ان ابن جريج قال لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين فان عبد العزيز ابن محمد لداراوردى قال لقيت سهيلا فسألته عنه فلم يعرفه والمصحيح ما عليه الجمهور لان المروى عنه يصدد السمر والنسيان والراوى عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عنى عن أبي ويسوق الحديث وقد روى كثير من الاكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان أحدهم يقول حدثني فلان عنى عن فلان بكذا وكذا وجمع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب أخبار من حدث ولى ولاجل ان اللسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء منهم الشافعي رضي الله عنه قال لابن عبد الحكم اياك والرواية عن الأحياء والله أعلم. الثانية عشرة من أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث وروينا عن اسحاق بن ابراهيم انه سئل عن المحدث يحدث بالاجر فقال لا يكتب عنه وعن أحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي نحو ذلك وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين وعلى بن عبد العزيز للمكي وآخرون فى أخذ العوض على التحديث وذلك شبه بأخذ الاجرة على تعليم القرآن ونحوه غير ان فى هذا من حيث العرف خرم للمروءة والظن يساء بفعله الا ان يقتزن ذلك لعذر ينفي ذلك عنه كمثل ما حدثني الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ أبي سعيد السمعاني ان أبا الفضل محمد بن ناصر السلامي ذكر ان أبا الحسين بن النقور فعل ذلك لان الشيخ أبا اسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الاجرة على التحديث لان أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله والله أعلم. الثالثة عشرة لا تقبل رواية من عرف بالتسافل في سماع الحديث أو سماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكن يحدث لامن أصل مقابل صحيح ومن هذا التنبيل من عرف لقبول التلقين في الحديث ولا يقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير

في حديثه جاء عن شعبة أنه قال لا يحيثك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح وكل هذا يحرم الثقة بالراوي ويضبطه وورد عن ابن المبارك وعن أحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه وفي هذا نظر وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك والله أعلم . الرابعة عشرة أعرض الناس في هذه الاعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما ينال من الشروط في رواية الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغا عاقلاً غير متظاهراً بالفسق والسخف وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله فانه ذكر فيما رويناه عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما قرأ عليهم بعد أن تكون القراءة من أصل سماعهم ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم قد دوت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها قال البيهقي فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ومن جاء بحديث معروف عندهم قالذي برويه لا يفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث سلسلاً يحدثنا وأخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفاً لنبيينا المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله . الخامسة عشرة في بيان الالفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحس . ونحن نرتبها كذلك . ونورد ما ذكره . ونضيف إليه



ما بلغنا في ذلك عن غيره ان شاء الله تعالى أما الفاظ التعديل فعلى مراتب الاولى قال ابن أبي حاتم اذا قيل للواحد انه ثقة أو متقن فهو ممن يحتاج بحديثه . . قلت وكذا اذا قيل ثبت أو حجة وكذا اذا قيل في العدل انه حافظ أو ضابط والله أعلم . الثانية قال ابن أبي حاتم اذا قيل انه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية . . قلت هذا كما قال لان هذه العبارات لا يشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه وقد تقدم بيان طريقته في أول هذا النوع وان لم يستوف النظر المعروف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً أو احتجنا الى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر ومشهور عن عبد الرحمن بن مهيدي القدوة في هذا الشأن انه حدث فقال حدثنا أبو خلدة فقبل له أكان ثقة فقال كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً وفي رواية كان خياراً الثقة شعبة وسفيان ثم ان ذلك يخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة قال قلت ليحيى بن معين انك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف قال اذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة واذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه . . قلت ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فانه نسبة الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم والله أعلم . الثالثة قال ابن أبي حاتم اذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه الا انه دون الثانية . الرابعة قال اذا قيل صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار . . قلت وجاء عن أبي جعفر أحمد ابن سنان قال كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله أعلم . . وأما الفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب اولها قولهم اين الحديث قل ابن أبي حاتم اذا أجابوا في الرجل بليين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً . . قلت وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الامام فقال له اذا قلت فلان لين ايش تريد به قال لا يكون ساقطاً متروكاً الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة . الثانية قال ابن أبي حاتم اذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الاولى في كتب حديثه الا انه دون الثالثة قال ابن أبي حاتم اذا قالوا

ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به . الرابعة قال اذا قالوا متروك الحديث او ذاهب الحديث او كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة قال الخطيب أبو بكر أرفع العبارات في الاحوال الرواة ان يقال حجة أو ثقة وأدونها ان يقال كذاب ساقط أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي الغراوي قراءة عليه بنيسابور قال أخبرنا محمد بن اسمعيل الفارسي قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الحافظ أخبرنا أبو الحسن بن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال سمعت أحمد بن صالح قال لا يترك حديث رجل حتى يجمع الجميع على ترك حديثه قد يقال فلان ضعيف فأما ان يقال فلان متروك فلا الا ان يجمع الجميع على ترك حديثه ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الالفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم فلان قد روى الناس عنه فلان وسط فلان مقارب الحديث فلان مضطرب الحديث فلان لا يحتاج به فلان مجهول فلان لا شيء فلان ليس بذلك وربما قيل ليس بذلك التقوي فلان فيه أوفي حديثه ضعف وهو في الجرح أقل من قولهم فلان ضعيف الحديث فلان ما أعلم به بأسا وهو في التعديل دون قولهم لا بأس به وما من لفظة منها ومن أشباهها الا ولها نظير شرحناه أو أصل أصلناه تنبه ان شاء الله به عليها والله أعلم

النوع الرابع والعشرون . . معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه واعلم ان طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة ولتقدم على بيانها بيان أمور . أحدها يصح التحمل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الاسلام وروى بعده وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده ومنع من ذلك قوم فأخطأوا لأن الناس قبلوا رواية احداث الصحابة كالحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير والتميمان ابن بشير وأشباههم من غير فرق ما بين تحمله قبل البلوغ وما بعده ولم يزالوا قديما وحديثا يحضرون الصبيان مجالس الحديث والسماع ويعتدون بروه ايتهم لذلك والله أعلم . الثاني قال أبو عبد الله الزيري يستحب كتب الحديث في العشرين لانها مجتمع العسل قال وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض وورد عن سفيان الثوري قال كان الرجل اذا أراد ان يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة وقيل لموسي بن اسحق كيف لم



تكتب عن أبي نعيم فقال كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة وقال موسى بن هارون أهل البصرة يكتبون لعشر سنين وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام ثلاثين . قلت وينبغي بعد ان صار الملحوظ إبقاء سلسلة الاسناد ان يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه وأما الاشتغال بكتبه الحديث وتخصيله وضبطه وتقييده فمن حين يتأهل لذلك ويستعدله وذلك يختلف باختلاف الاشخاص وليس منحصراً في سن مخصوص كما سبق ذكره آنفاً عن قوم والله أعلم . الثالث اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير فروينا عن موسى بن هارون الجمال أحد الحفاظ النقاد انه سئل متى يسمع الصبي الحديث فقال اذا فرق بين البقرة والدابة وفي رواية بين البقرة والحمار وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه انه سئل متى يجوز سماع الصبي الحديث فقال اذا عقل وضبط فذكر له عن رجل انه قال لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة فأنكر قوله وقال بثس القول وأخبرني الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الاسدي عن أبي محمد عبد الله بن محمد الاشيري عن القاضي الحافظ عياض بن موسى السبتي البجلي قال قد حدد أهل الصنعة في ذلك ان أقله سن محمود بن الربيع وذكر برواية البغاري في صحيحه بعد ان ترجم متى يصح سماع الصغير بإسناده عن محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو وفي رواية أخرى انه كان ابن أربع سنين . قلت التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع ولمن لم يبلغ خمساً حضر أو حضر والذي ينبغي في ذلك ان يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص فان وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهما للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه وان كان دون خمس وان لم يكن كذلك لم نصحح سماعه وان كان ابن خمس بل ابن خمسين وقد بلغنا عن ابراهيم بن سعيد الجوهري قال رأيت صبياً ابن أربع سنين وقد حمل الى المؤمنين قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير انه اذا جاع يبكي وعن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد الاصبهاني قال حفظت القرآن ولي خمس سنين وحملت الى أبي بكر بن المقرئ لاسمع منه ولي أربع (٧ علوم)

سنتين فقال بعض الحاضرين لا تسمعوا له فيما قرئ فإنه صغير فقال لي ابن المقرئ اقرأ سورة الكافرين فقرأتها فقال اقرأ سورة الكوثر فقرأتها فقال لي غيره اقرأ سورة والمرسلات فقرأتها ولم أغلط فيها فقال ابن المقرئ سمعوا له والعهد على وأما حديث محمود بن الربيع فيدل على صحة ذلك من ابن خمس مثله محمود ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يتميز بمحمود رضي الله عنه والله أعلم

( بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله ومجامعها ثمانية أقسام )

القسم الاول . . السماع من لفظ الشيخ وهو يتقسم الى املاء وتحديث من غير املاء وسواء كان من حفظه أو من كتابه وهذا القسم أرفع الاقسام عند الجماهير وفيما نرويه عن القاضي عياض بن موسى السبكي أحد المتأخرين المطلقين قوله لا خلاف انه يجوز في هذا ان يقول السامع منه حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلانا يقول وقال لنا فلان وذكر لنا فلان . . قلت في هذا نظر وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الالفاظ مخصوصاً بما سمع من غير لفظ الشيخ على ما نيتنه ان شاء الله تعالى ان لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الابهام والالباس والله أعلم وذكر الحافظ أبو بكر الخطيب أن أرفع العبارات في ذلك سمعت ثم حدثنا وحدثني فإنه لا يكاد أحد يقول سمعت في أحاديث الاجازة والمكاتبه ولا في تدليس ما لم يسمعه وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجيز له حدثنا وروى عن الحسن انه كان يقول حدثنا أبو هريرة ويتأول انه حدث أهل المدينة وكان الحسن اذ ذاك بها الا انه لم يسمع منه شيئاً . . قلت ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة والله أعلم ثم يتلو ذلك قول أخبرنا وهو كثير في الاستعمال حتى ان جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ من حدثهم الا بقولهم أخبرنا منهم حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وهشيم ابن بشير وعبد الله بن موسى وعبد الرزاق بن همام ويزيد بن هارون وعمرو بن عون ويحيى بن يحيى النخعي واسحق بن راهويه وأبو مسعود أحمد بن الفرات وعمر بن أبوب الرازيان وغيرهم وذكر الخطيب عن محمد بن رافع قال كان عبد الرزاق



يقول أخبرنا حتى قدم أحمد بن حنبل وأسحق بن راهويه فقالا له قل حدثنا فكل ما سمعت مع هؤلاء قال حدثنا وما كان قبل ذلك قال أخبرنا وعن محمد بن أبي الفوارس الحافظ قال هشيم ويزيد بن هارون وعبد الرزاق لا يقولون إلا أخبر فإذا رأيت حدثنا فهو من خطأ الكاتب والله أعلم . . قلت وكان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بما قرئ على الشيخ ثم يتلو قول أخبر قول أنبأنا ونبأنا وهو قليل في الاستعمال . . قلت حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة أخرى وهي أنه ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ رَوَاهُ الحديث وخطبه به وفي حدثنا وأخبرنا دلالة على أنه خاطبه به ورواه له أو هو ممن فعل به ذلك سأل الخطيب أبو بكر الحافظ شيخه أبا بكر البرقاني الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى عن السري كونه يقول فيها رَوَاهُ لهم عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني الآبندوني سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبر فذكر له أن أبا القاسم كان مع نفعه وصلاحه عسيراً في الرواية وكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره فسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل إليه فلذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا لأن قصده كان الرواية للدخل إليه وحده وأما قوله قال لنا فلان أو ذكر لنا فلان فهو من قبيل قوله حدثنا فلان غير أنه لا ثبوت بما سمعه منه في المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا وقد حكينا في فصل التعليق عقيب النوع الحادي عشر عن كثير من المحدثين استعمال ذلك معبرين به عما جرى بينهم في المذاكرات والمناظرات وأوضع العبارات في ذلك أن يقول قال فلان أو ذكر فلان من غير ذكر قوله لي ولنا ونحو ذلك وقد قدمنا في فصل الاسناد المعنعن أن ذلك وما أشبهه من الالفاظ محمول عندهم على السماع إذا عرف لقاؤه له وسماعه منه على الجملة لا سيما إذا عرف من حاله أنه لا يقول قال فلان إلا فيما سمعه منه وقد كان حجاج بن محمد الأعور يروي عن ابن جريج كتبه ويقول فيها قال ابن جريج فحملها الناس عنه واحتجوا برواياته وكان قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه وقد خص الخطيب أبو بكر الحافظ القول بحمل ذلك على السماع بمن عرف من عادته مثله ذلك والمحمول للمعروف ما قدمنا ذكره والله أعلم

القسم الثاني . من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً من حيث أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ وسواء كنت أنت القارئ أو قرأ غيرك وأنت تسمع أو قرأت من كتاب أو من حفظك أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ لكن بمسك أصله هو أوقته غيره ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه والله أعلم واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه فنقل عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرها ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه وروى ذلك عن مالك أيضاً وروى عن مالك وغيره أنها سواء وقد قيل أن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ومذهب مالك وأصحابه وأشيائهم عن علماء المدينة ومذهب البخاري وغيرهم والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية وقد قيل إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق والله أعلم وأما العبارة عنها عند الرواية بها فهي على مراتب أجودها وأسلمها أن يقول قرأت على فلان أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به فهذا شائع من غير اشكال ويتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها هنا مقيدة بأن يقول حدثنا فلان قراءة عليه وأخبرنا قراءة عليه ونحو ذلك وكذلك أشدنا قراءة عليه في الشعر وأما إطلاق حدثنا وأخبرنا في القراءة على الشيخ فقد اختلفوا فيه على مذاهب فمن أهل الحديث من منع منهما جميعاً وقيل أنه قول ابن المبارك ويحيى بن يحيى النيسابوري وأحمد بن حنبل واللساني وغيرهم ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وقد قيل إن هذا مذهب معظم الحجازيين والكوفيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان في آخرين من الأئمة المتقدمين وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جماعة من المحدثين ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضاً أن يقول سمعت فلانا وللمذهب الثالث الفرق بينهما في ذلك والمنع من إطلاق حدثنا وتجويز إطلاق أخبرنا وهو مذهب الشافعي وأصحابه وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح وجمهور أهل المشرق وذكر صاحب كتاب الانصاف محمد بن الحسن



القمي الجوهري المصري ان هذا مذهب الاكثر من اصحاب الحديث الذين لا يحصيهم  
أحد وانهم جعلوا أخبرنا علما يقوم مقام قول قائله أنا قرأته عليه لا أنه لفظ به لي قال  
ومن كان يقول به من أهل زماننا أبو عبد الرحمن اللساني في جماعة مثله من محدثينا  
قلت وقد قيل ان أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين ابن وهب بمصر وهذا  
يدفعه أن ذلك مروي عن ابن جريج والاوزاعي حكاه عنهما الخطيب أبو بكر إلا أن  
يعني أنه أول من فعل ذلك بمصر والله أعلم . قلت الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب  
على أهل الحديث والاحتجاج بذلك من حيث اللغة عناء وتكلفا وخير ما يقال فيه أنه  
اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ثم خصص النوع الأول بقول حدثنا القوة  
إشعاره بالتطوق والشافعية والله أعلم ومن أحسن ما يحكى عن يذهب هذا المذهب ما حكاه  
الحافظ أبو بكر البرقاني عن أبي حاتم محمد بن يعقوب المروى أحد رؤساء أهل الحديث  
بخراسان أنه قرأ على بعض الشيوخ عن الفربري صحيح البخاري وكان يقول له في كل  
حديث حدثكم الفربري فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه إنما سمع الكتاب  
من الفربري قراءة عليه فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه أخبركم الفربري  
والله أعلم . تفريعات الأول اذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه بيد غيره وهو الموثوق  
به مراعى لما يقرأ أهل لذلك فان كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما لو كان أصله بيد  
نفسه بل أولى لتعاقد ذهن شخصين عليه وان كان الشيخ لا يحفظ ما يقرأ عليه فهذا مما  
اختلفوا فيه فرأى بعض أئمة الأصول ان هذا سماع غير صحيح والختار أن ذلك صحيح  
وبه عمل معظم الشيوخ وأهل الحديث واذا كان الأصل بيد القارئ وهو موثوق به ديناً  
ومعرفة فكذلك الحكم فيه وأولى بالتصحيح وأما اذا كان أصله بيد من لا يوثق  
بإسماكه ولا يؤمن إيماله لما يقرأ فسواء كان بيد القارئ أو بيد غيره في أنه سماع  
غير معتد به اذا كان الشيخ غير حافظ للمقرؤ عليه والله أعلم . الثاني اذا قرأ القارئ  
على الشيخ قائلًا أخبرك فلان أو قلت أخبرنا فلان أو نحو ذلك والشيخ ساكت مصغ  
إليه فاهم لذلك غير منكر له فهذا كاف في ذلك واشترط بعض الظاهرية وغيرهم اقرار  
الشيخ لفظاً وبه قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازي وأبو الفتح سليم الرازي وأبو نصر

ابن الصباغ من الفقهاء الشافعيين وقال أبو نصر ليس له ان يقول حدثني أو أخبرني وله ان يعمل بما قرئ عليه واذا أراد روايته عنه قال قرأت عليه أو قرئ عليه وهو يسمع وفي حكاية بعض المصنفين الخلاف في ذلك ان بعض الظاهرية شرط اقرار الشيخ عند تمام السماع بأن يقول القارئ للشيخ وهو كما قرأته عليك فيقول نعم والصحيح ان ذلك غير لازم وان سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة نصريحه بتصديق القارئ اكتفاء بالقرائن الظاهرة وهذا مذهب الجماهير من المحدثين والفقهاء وغيرهم والله أعلم. الثالث فيما ترويه عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله الذي اختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى ان يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد حدثني فلان وما يأخذه من المحدث لفظاً ومعه غيره حدثنا فلان وما قرأ على المحدث بنفسه أخبرني فلان وما قرئ على المحدث وهو حاضر أخبرنا فلان وقد روينا نحوه ما ذكره عن عبد الله بن وهب صاحب مالك رضى الله عنهما وهو حسن رائق فان شك في شيء عنده انه من قبيل حدثنا أو أخبرنا أو من قبيل حدثني أو أخبرني لتردده في انه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره فليقل حدثني أو أخبرني لان عدم غيره هو الاصل ولكن ذكر على بن عبد الله المديني الامام عن شيخه يحيى بن سعيد القطان الامام فيما اذا شك ان الشيخ قال حدثني فلان أو قال حدثنا فلان انه يقول حدثنا وهذا يقتضي فيما اذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك ان يقول حدثنا وهو عندي يتوجه بان حدثني أكمل مرتبة وحدثنا أنقص مرتبة فليقتصر اذا شك على الناقص لان عدم الزائد هو الاصل وهذا لطيف ثم وجدت الحافظ أحمد البيهقي رحمه الله قد اختار بعد حكاية قول القطان ما قدمته ثم ان هذا التفصيل من أصاليه مستحب وليس بواجب حكاها الخطيب الحافظ عن أهل العلم كافة فجاز اذا سمع وحده أن يقول حدثنا أو نحوه لجواز ذلك للواحد في كلام العرب وجائز اذا سمع في جماعة أن يقول حدثني لأن المحدث حده وحدث غيره والله أعلم. الرابع رويناه عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه انه قال اتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت وأخبرنا ولا تعدوه. قلت ليس لك فيما تحده من الكتب المؤلفة من روايات من قبلك ان تحل في نفس الكتاب ما قبل



فيه أخبرنا بحدثنا ونحو ذلك وان كان في اقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق لاحتمال ان يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما ولو وجدت في ذلك اسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية عنهما فاقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى وذلك وان كان فيه خلاف معروف فالذى نراه الامتناع من اجراء مثله في ابدال ماوضع في الكتب للمصنفة والجامع المجموعة على ما سنده ان شاء الله تعالى وما ذكره الخطيب أبو بكر في كفايته من اجراء ذلك الخلاف في هذا فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ الحديث غير موضوع في كتاب مؤلف والله أعلم .

الخامس اختلف أهل العلم في صحة سماع من ينسخ وقت القراءة فورد عن الامام ابراهيم الحربي وأبي أحمد بن عدى الحافظ والاستاذ أبي اسحاق الاسفرايينى الفقيه الاصولي وغيرهم نفي ذلك وقد روينا عن أبي بكر أحمد بن اسحاق الصبغى أحد أئمة الشافعيين بخراسان انه سئل عن يكتب في السماع فقال يقول حضرت ولا يقل حدثنا ولا أخبرنا وورد عن موسى بن هارون الحمال نحو ذلك عن أبي حاتم الرازي قال كتبت عند حاتم وهو يقرأ وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ وعن عبد الله بن المبارك انه قرئ عليه وهو ينسخ شيئاً آخر غير ما يقرأ ولا فرق بين النسخ من السامع والنسخ من المستمع . . قلت وخير من هذا الاطلاق التفصيل فيقول لا يصح السماع اذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم الناسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى سمعه كأنه صوت غفل ويصح اذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم كمثل ما روينا عن الحافظ العالم أبي الحسن الدارقطنى انه حضر في حديثه مجلس اسماعيل الصنفار فجلس ينسخ جزءاً كان معه واسماعيل يلى فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت تنسخ فقال فهمى للاملاء خلاف فهمك ثم قال تحفظ كم املاً الشيخ من حديث الى الآن فقال لا فقال الدارقطنى املاً ثمانية عشر حديثاً فعدت الاحاديث فوجدت كما قال ثم قال أبو الحسن الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثله كذا والحديث الثانى عن فلان عن فلان ومثله كذا ولم يزل يذكر أسانيد الاحاديث ومثونها على ترتيبها الى الاملاء حتى ادى على آخرها فتعجب الناس منه والله أعلم . . السادس ما ذكرناه في النسخ من التفصيل يجري مثله فيما اذا كان الشيخ

أو السامع يتحدث أو كان القارئ خفيف القراءة يفرط في الإسراع أو كان يهينم بحيث يخفى بعض الكلم أو كان السامع بعيداً عن القارئ وما أشبه ذلك ثم إن الظاهر أنه يعني في كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين ويستحب للشيخ أن يجيز لجميع السامعين رواية جميع الجزء أو الكتاب الذي سمعوه وإن جرى على كله اسم السماع وإذا بذل لأحد منهم خطه بذلك كتب له سمع مني هذا الكتاب وأجزت له روايته عنى أو نحو هذا كما كان بعض الشيوخ يفعل وفيما نرويه عن الفقيه أبي محمد ابن أبي عبد الله بن عتاب الفقيه الاندلسي عن أبيه رحمه الله أنه قال لا غنى في السماع عن الإجازة لأنه قد يغلط القارئ ويغفل الشيخ أو يغلط الشيخ إن كان القارئ ويغفل السامع فيجيز له ما فات بالإجازة هذا الذي ذكرناه تحقيق حسن وقد روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا ولا يفهم عنه تري أن يروى ذلك عنه قال أرجو أن لا يضيق هذا وبلغنا عن خلف بن سالم الحرشي قال سمعت ابن عيينة يقول عمرو بن دينار يريد حدثنا عمرو بن دينار لكن اقتصر من حدثنا على النون والالف فإذا قيل له قل حدثنا عمرو قال لا أقول لاني لم أسمع من قوله حدثنا ثلاثة أحرف وهي حذف لكثرة الزحام . قلت قد كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً حتى ربما بلغ الوفا مؤلفة ويبلغهم عنهم المستملون فيكتبون عنهم بواسطة تبايع المستملين فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن للمولى روينا عن الأعمش رضي الله عنه قال كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من نخي عنه فيسأل بعضهم بعضاً عما قال ثم يروونه وما سمعوه منه وعن حماد بن زيد أنه سأل رجلاً في مثل ذلك فقال يا أبا اسمعيل كيف قلت فقال استفهم ممن يليك وعن ابن عيينة أن أبا مسام المستملى قال له إن الناس كثير لا يسمعون قال لا تسمع أنت قال نعم قال فاستمعهم وأبي آخرون ذلك روينا عن خلف بن تميم قال سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت استفهم جليسي فقلت لزائدة فقال لي لا أحدث منها إلا بما تحفظ بقلبك وسمع أذنك قال فالتفتها وعن أبي نعيم أنه كان يرى فيما سقط عنه من الحرف والاسم مما سمعه



من سفیان والاعمش واستفهمه من أصحابه أن يرويه عن أصحابه لا يرى غير ذلك واضحاً له . قلت والاول لساهل بعيد وقد روينا عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ الاصبهاني انه قال لواحد من أصحابه يا فلان يكفيك من السماع شبه وهذا إما متأول أو متروك على قائله ثم وجدت عن عبد الغني بن سعيد الحافظ عن حمزة بن محمد الحافظ بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي انه قال يكفيك من الحديث شبه قال عبد الغني قال لنا حمزة يعني اذا سئل عن أول شيء عرفه وليس يعني التسهيل في السماع والله أعلم . السابع يصح السماع ممن هو وراء حجاب اذا سمع صوته فيما اذا حدث بلفظه واذا عرف حضوره يستمع منه فيما اذا قرأ عليه وينبغي ان يجوز الاعتماد في معرفة صوته وحضوره على خبر من يوثق به وقد كانوا يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ويروونه عنهن اعتماداً على الصوت واحتج عبد الغني بن سعيد الحافظ في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وروى بإسناده عن شعبة انه قال اذا حدثك المحدث فم تر وجهه فلا ترو عنه قلعله شيطان قد تصوّر في صورته يقول حدثنا وأخبرنا والله أعلم . الثامن من سمع من شيخ حديثاً ثم قال له لا تروه عنى أولاً آذن لك في روايته عنى أو قال لست أجيزك به أو رجعت عن اعتمادى اياك به فلا تروه عنى غير مسند ذلك الى انه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك بل منعه من روايته عنه مع جزمه بأنه حديثه وروايته فذلك غير مبطل لسماعه ولا مانع له من روايته عنه وسأل الحافظ أبو سعد بن غلبك النيسابوري الاستاذ أبا اسحاق الاسفرائيني رحمه الله عن محدث خص بالسماع قوما فجاء غيرهم وسمع منه من غير علم المحدث به هل يجوز له رواية ذلك عنه فأجاب بأنه يجوز ولو قال المحدث اني أخبركم ولا أخبر فلاناً لم يضره والله أعلم

القسم الثالث . من أقسام طرق نقل الحديث ونحوها الاجازة وهي متنوعة أنواعاً أولها ان يميز لمعين في معين مثل ان يقول أجزت لك الكتاب الفلاني أو ما شمل عليه فهرستي هذه فهذا أعلا أنواع الاجازة المجردة عن المناوأة وزعم بعضهم انه لا خلاف في

جوازها ولا خالف فيها أهل الظاهر وإنما خلافتهم في غير هذا النوع وزاد القاضي أبو الوليد الباجي المالكي فأطلق لى الخلاف وقال لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة من سلف هذه الامة وخلفها وادعي الاجماع من غير تفصيل وحكي الخلاف في العمل بها . . قلت هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والاصوليين وذلك احدى الروايتين عن الشافعي رضى الله عنه روى عن صاحبه الربيع بن سليمان قال كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث قال الربيع أنا أخالف الشافعي في هذا وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم القاضيان حسين بن محمد للروث وروذي وأبو الحسن الماوردي وبه قطع الماوردي في كتابه الحاوي وعزاه الى مذهب الشافعي وقالوا جميعاً لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة وروى أيضاً هذا الكلام عن شعبة وغيره وعن أبطلها من أهل الحديث الامام ابراهيم بن ابي حنيفة والحري وأبو محمد عبد الله بن محمد الاصميهاني الملقب بأبي الشيخ والحافظ أبو نصر الوايلي السجزي وحكي أبو نصر فسادها عن بعض من لقيه قل أبو نصر وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون قول المحدث قد أجزت لك ان تروي عن تقديره قد أجزت لك مالا يجوز في الشرع لان الشرع لا يبيح رواية من لم يسمع . . قلت ويشبه هذا ما حكاه أبو بكر محمد بن ثابت الخبزي أحد من أبطل الاجازة من الشافعية عن أبي طاهر الدباس أحد أئمة الحنفية قال من قال لغيره أجزت لك ان تروي عني مالم تسمع فكأنه يقول أجزت لك ان تكذب علي ثم ان الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بجواز الاجازة وإباحة الرواية بها وفي الاحتجاج لذلك غموض ويتجه أن نقول اذا أجاز له أن يروي عنه مروياته وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلاً وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ كما سبق وإنما الغرض حصول الافهام والفهم وذلك يحصل بالاجازة المفهومة والله أعلم ثم انه كما تجوز الرواية بالاجازة يجب العمل بالمروى بها خلافاً لمن قال من أهل الظاهر ومن تابعهم انه لا يجب العمل به وانه جار مجرى المرسى وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به والله أعلم



• النوع الثاني • من أنواع الاجازة أن يجيز لمعين في غير معين مثل أن يقول أجزت لك أو لكم جميع مسموطين أو جميع مروياتي وما أشبه ذلك فاختلاف في هذا النوع أقوى وأكثر والجمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجويز الرواية بها أيضاً وعلى إيجاب العمل بما روى بها بشرطه والله أعلم • النوع الثالث • من أنواع الاجازة أنت يجيز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول أجزت للمسلمين أو أجزت لكل أحد أو أجزت لمن أدرك زمانى وما أشبه ذلك فهذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز أصل الاجازة واختلفوا في جوازه فان كان ذلك مقيداً بوصف خاص أو نحوه فهو الى الجواز أقرب ومن جوز ذلك كله أبو بكر الخطيب الحافظ وروينا عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ أنه قال أجزت لمن قال لا إله إلا الله وجوز القاضي أبو الطيب الطبري أحد الفقهاء المحققين فيما حكاه عنه الخطيب الاجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجوداً عند الاجازة وأجاز أبو محمد بن سعيد أحد الاجاة من شيوخ الاندلس لكل من دخل على قرطبة من طلبة العلم ووافقه على جواز ذلك جماعة منهم أبو عبد الله بن عتاب رضى الله عنهم وأنبأني من سأل الحازمي أبا بكر عن الاجازة العامة هذه فكان من جوابه أن من أدركه من الحفاظ نحو أبي العلاء الحافظ وغيره كانوا يميلون الى الجواز والله أعلم • قلت ولم نر ولم نسمع عن أحد من يقتدى به أنه استعمل هذه الاجازة فروي بها ولا عن الشرفمة المتأخرة الذين سوغوها والاجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتمالها والله أعلم • النوع الرابع • من أنواع الاجازة للمجهول أو بالمجهول ويتشبهت بذيلها الاجازة المتعلقة بالشرط وذلك مثل أن يقول أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي وفي وقت ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والسبب ثم لا يعين المجاز له منهم أو يقول أجزت لفلان أن يروي عنى كتاب السنن وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين فهذه اجازة فاسدة لا فائدة لها وليس من هذا القليل ما إذا أجاز لجماعة مسمين معينين بأنسابهم والمجيز جاهل بأعيانهم غير عارف بهم فهذا غير قادح كما لا يقدح عدم معرفته به إذا حضر شخصه في المجمع من الله أعلم وإن أجاز للمسمين المنسبين في الاعجاز

ولم يعرفهم بأعيانهم ولا بألسابهم ولا يعرف عددهم ولم يتصفح أسمائهم واحداً فواحداً  
فيلبني أن يصح ذلك أيضاً كما يصح سماع من حضر مجلسه للسمع منه وإن لم يعرفهم  
أصلاً ولم يعرف عددهم ولا تصفح أشخاصهم واحداً واحداً وإذا قال أجزت لمن يشاء  
فلان أو نحو ذلك فهذا فيه جهالة وتعليق شرط فالظاهر أنه لا يصح وبذلك أفتي  
القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي إذ سأله الخطيب الحافظ عن ذلك وعلى أنه إجازة  
لجهول فهو كقوله أجزت لبعض الناس من غير تعيين وقد يدل ذلك أيضاً لما فيها من  
التعليق بالشرط بأن ما يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق على ما عرف عند قوم وحكى الخطيب  
عن أبي يعلى بن الفراء الحنبلي وأبي الفضل بن عمرو للمالكي أنهما أجازا ذلك وهو لاء  
الثلاثة كانوا مشايخ مذاهبيهم ببغداد إذ ذاك وهذه الجهالة ترتفع في ثانی الحال عند وجود  
للمشبهة بخلاف الجهالة الواقعة فيما إذا أجاز لبعض الناس وإذا قال أجزت لمن شاء فهو كما  
قال أجزت لمن شاء فلان بل هذه أكثر جهالة وانتشاراً من حيث أنها معلقة بمشبهة من  
لا يحص عددهم بخلاف تلك ثم هذا فيما إذا أجاز لمن شاء الإجازة منه له فإن أجاز لمن  
شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تفويض الرواية بها  
إلى مشبهة المجازلة فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحاً بما يقتضيه الإطلاق وحكاية  
للحال لا تعليقاً في الحقيقة ولهذا أجاز بعض أئمة الشافعيين في البيع أن يقول بعثك هذا  
بكذا إن شئت فيقول قبلت ووجد بخط أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي  
الحافظ أجزت رواية ذلك لجميع من أحب أن يروي ذلك عني وأما إذا قال أجزت  
لفلان كذا وكذا إن شاء روايته عني أولئك إن شئت أو أحببت أو أردت فالأظهر  
الأقوى أن ذلك جائز إذ قد انتفت فيه الجهالة وحقيقة التعليق ولم يبق سوى صيغته والعلم  
عند الله تعالى. النوع الخامس من أنواع الإجازة المعدوم ولذك مع الإجازة  
للطفل الصغير هذا نوع خاض فيه قوم من المتأخرين واختلفوا في جوازه ومثاله أن يقول  
أجزت لمن يولد لفلان فإن عطف المعدوم في ذلك على الموجود بان قال أجزت لفلان ولمن  
يولده أو أجزت لك ولولدك ولعقبك ما تناسلوا كان ذلك أقرب إلى الجواز من الأول ولعل  
ذلك أجاز أصحاب الشافعي رضي الله عنه في الوقف القسم الثاني دون الأول وقد أجاز



أصحاب مالك وأبي مخنف رضي الله عنهما ومن قال ذلك منهم في الوقت القسمين  
كلهما وفعل هذا الثاني في الاجازة من المحدثين المتقدمين أبو بكر بن أبي داود  
السجستاني قانا روينا عنه انه سئل الاجازة فقال قد أجزت لك ولأولادك ولجبل  
الحبلة يعني الذين لم يولدوا بعد وأما الاجازة للمعدوم ابتداء من غير عطف على  
موجود فقد أجازها الخطيب أبو بكر الحافظ وذكر انه سمع أبو يعلى بن الفراء  
الحنبلي وأبا الفضل بن عمرو المالكى يجزان ذلك وحكى جواز ذلك أيضاً أبو نصر  
ابن الصباغ الفقيه فقال ذهب قوم الى انه يجوز ان يجز لمن لم يخلق قال وهذا انما ذهب  
اليه من يعتقد ان الاجازة اذن في الرواية لا محادثة ثم بين بطلان هذه الاجازة وهو  
الذي استقر عليه رأى شيخه القاضي أبي الطيب الطبري الامام وذلك هو الصحيح  
الذى لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالمجاز على ما قدمناه في بيان صحة  
أصل الاجازة فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة للمعدوم ولو قدرنا ان الاجازة  
اذن فلا يصح أيضاً ذلك للمعدوم كما لا يصح الاذن في باب الوكالة للمعدوم لوقوعه في  
حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له وهذا أيضاً يوجب بطلان الاجازة للطفل  
الصغير الذي لا يصح سماعه وقال الخطيب سألت القاضي أبا الطيب الطبري عن الاجازة  
للطفل الصغير هل يعتبر في محتها سنه أو تميزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه فقال لا يعتبر  
ذلك قال فقلت له ان بعض أصحابنا قال لا تصح الاجازة لمن لا يصح سماعه فقال قد يصح  
أن يجيز ذلك للغائب عنه ولا يصح السماع له واحتج الخطيب لصحتها للطفل بأن الاجازة  
انما هي اباحة المجيز للمجاز له أن يروى عنه والاباحة تصح للعاقل وغير العاقل قال وعلى  
هذا رأينا كافة شيوخنا يجيزون للأطفال الغيب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ استأنهم  
وحال تميزهم ولم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال . . قلت كأنهم رأوا الطفل  
أهلاً لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث ليؤدي به بعد حصول أهليته حرصاً على  
توسيع السبيل الى بقاء الاسناد الذي اختصت به هذه الامة وتقريبه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . النوع السادس من أنواع الاجازة اجازة ما لم يسمعه المجيز ولم تحمله أصلاً بعد  
ليرويه المجاز له اذا تحمله المجيز بعد ذلك أخبرني من أخبرني عن القاضي عياض بن موسى

من فضلاء وقته بالمغرب قال هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ ورأيت بعض المتأخرين  
والعصرين يستمعونه ثم حكى عن أبي الوليد يونس بن مغيث قاضي قرطبة أنه سئل الاجازة  
بجميع ما رواه الى تاريخها وما يرويه بعد فامتنع من ذلك فغضب السائل فقال له بعض  
أصحابه يا هذا يعطيك ما لم يأخذه هذا محال قال عياض وهذا هو الصحيح . . قلت  
ينبغي أن يبنى هذا على أن الاجازة في حكم الاخبار بالمجاز جملة أو هي اذن فان جعلت  
في حكم الاخبار لم تصح هذه الاجازة اذ كيف يخبر بما لا خبر عنده منه وان جعلت اذنا  
ابننا هذا على الخلاف في تصحيح الاذن في باب الوكالة فيما لم يملكه الموكل بعد مثلاً أن  
يوكل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعي  
والصحيح بطلان هذه الاجازة وعلى هذا يتعين على من يريد أن يروي بالاجازة عن  
شيخ أجاز له جميع مسموعاته مثلاً أن يبحث حتى يعلم ان ذاك الذي يريد روايته عنه  
ما سمعه قبل تاريخ هذه الاجازة وأما اذا قال أجزت لك ماصح ويصح عندك من  
مسموعاتي فهذا ليس من هذا القبيل وقد فعله الدارقطني وغيره وجائز أن يروي بذلك  
عنه ماصح عنده بعد الاجازة انه سمعه قبل الاجازة ويجوز ذلك وان اقتصر على قوله  
ماصح عندك ولم يقل وما يصح لان المراد أجزت لك ان تروي عنى ماصح عندك فالمعتبر  
اذا فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية والله أعلم . النوع السابع من أنواع الاجازة  
أجازة المجاز مثل ان يقول الشيخ أجزت لك مجازاتي أو أجزت لك رواية ما أجزت  
لي روايته فمنع من ذلك بعض من لا يعتد به من المتأخرين والصحيح الذي عليه  
العمل ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيله الوكيل بغير اذن الموكل  
ووجدت عن أبي عمرو السفاقي الحافظ المغربي قال سمعت أبا نعيم الحافظ الاصبهاني  
يقول الاجازة على الاجازة قوية جائزة وحكي الخطيب الحافظ تجوز ذلك عن  
الحافظ الامام أبي الحسن الدارقطني والحافظ أبي العباس المعروف بابن عقدة  
الكوفي وغيرهما وقد كان الفقيه الزاهد نصر بن ابراهيم المقدسي يروي بالاجازة عن  
الاجازة حتى ربما والى في روايته بين أجازات ثلاث وينبغي لمن يروي بالاجازة عن  
الاجازة ان يتأمل كيفية أجازة شيخه . . . . . يميزها حتى لا يروي بها ما لم يندرج



نحتها فإذا كان مثلاً سورة إجازة شيخ شيخه أجزت له ماصح عنده من سمعاني  
 فرأى شيئاً من مسموعات شيخ شيخه فليس له أن يروي ذلك عن شيخه عنه حتى  
 يستبين أنه مما كان قد صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذي تلك  
 إجازته ولا يكتفى بمجرد صحة ذلك عنده الآن عملاً بلفظه وتقييده ومن لا يتفطن  
 لهذا وامثاله يكثر عثارة والله أعلم هذه أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إلى بيانها  
 ويتركب منها أنواع أخر ستعرف للتأمل حكمها مما أميناها إن شاء الله تعالى ثم  
 إن أتبه على أمور أحدها رويناه عن أبي الحسن أحمد بن فارس الأديب المصنف رحمه الله  
 قال معنى الإجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يسقاه المالك من الماشية  
 والحراث يقال منه استجزت فلاناً فأجاز لي إذا أسقاه ماء لارضك أو ماشيتك كذلك  
 طالب العلم يسأل العالم أن يحيزه علمه فيحيزه إياه . قلت فلامحيز على هذا أن يقول  
 أجزت فلاناً مسموعاني أو مروياتي فيعديه بتغير حرف جر من غير حاجة إلى ذكر  
 لفظ الرواية أو نحو ذلك يحتاج إلى ذلك من يجمال الإجازة بمعنى التوسيع والاذن  
 والاباحة وذلك هو المعروف فيقول أجزت لفلان رواية مسموعاني مثلاً ومن يقول  
 منهم أجزت له مسموعاتي فعلى سبيل الخلاف الذي لا يخفى نظيره والله أعلم . الثاني إنما  
 تستحسن الإجازة إذا كان المحيز عالماً بما يحيز والمجاز له من أهل العلم أنها توسع وترخيص  
 يتأهل له أهل العلم لميسر حاجتهم إليها وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها وحكام أبو  
 العباس الوليد بن بكر المالكي عن مالك رضي الله عنه وقال الحافظ أبو عمر الصحيح  
 أنها لا تجوز إلا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكلسناده والله أعلم . الثالث ينبغي  
 للمحيز إذا كتب إجازته أن يلفظ بها فان اقتصر على الكتابة كان ذلك إجازة جائزة  
 إذا اقترن بقصد الإجازة غير أنها أقص مرتبة من الإجازة الملقوظ بها وغير مستشعده  
 تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع  
 أنه لم يلفظ بما قرأ عليه إخباراً . فله بما قرأ عليه على ما تقدم بيانه والله أعلم

القسم الرابع . من أقسام طرق تحمله الحديث وتلقيه المناولة وهي على نوعين .  
 أحدهما المناولة المقرونة بالإجازة وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق ولها صور

• منها ان يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أو فرعه مقابل به ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عنى أو أجزت لك روايتي عنى ثم يملكه اياه أو يقول خسته والسخه وقابل به ثم رده الى أو نحو هذا • ومنها ان يجي الطالب الى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيأمله الشيخ وهو عارف مثبظ ثم يعيده اليه ويقول له وقفت على ما فيه وهو حديث عن فلان أو روايتي عن شيوخي فيه فاروه عنى أو أجزت لك روايتي عنى وهذا قد سماع غير واحد من أئمة الحديث عرضاً وقد سبقت حكايته في القراءة على الشيخ انها تسمى عرضاً فللمسم ذلك عرض القراءة وهذا عرض المناولة والله أعلم وهذه المناولة للمقترنة بالاجازة حالة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث وحكي الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابورى فى عرض المناولة المذكور عن كثير من المتقدمين انه سماع وهذا مطرد فى سائر ما يماثله من صور المناولة المقرونة بالاجازة فمن حكى الحاكم ذلك عنهم ابن شهاب الزهري وربيعة الراى ويحيى بن سعيد الانصارى ومالك بن أنس الامام فى آخرين من المدنيين ومجاهد وأبو الزبير وابن عينة فى جماعة من المكين وعلقمة وابراهيم النخعيان والشعبي فى جماعة من الكوفيين وقتادة وأبو العالية وأبو المنوكل الساجي فى طائفة من البصريين وابن وهب وابن القاسم وأشهب فى طائفة من المصريين وآخرون من الشاميين والخراسانيين ورأى الحاكم طائفة من مشايخه على ذلك وفى كلامه بعض التخليط من حيث كونه خلط بعض ماورد فى عرض القراءة بما ورد فى عرض المناولة وساق الجميع مساقاً واحداً والصحيح ان ذلك غير حال محل السماع وانه منعط عن درجة التحديث لفظاً والاخبار قراءة وقد قال الحاكم فى هذا العرض اما فقهاء الاسلام الذين أفتوا فى الحلال والحرام فانهم لم يروه سماعاً وبه قال الشافعى رحمه الله والاوزاعي والبيوطى والمزنى وأبو حنيفة وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى واسحاق بن راهويه قال وعليه عهدنا أئمتنا واليه ذهبوا واليه نذهب والله أعلم • ومنها ان يناول الشيخ الطالب كتابه ويجزله روايتي عنه ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه فهذا يتقاعد عما سبق لعدم احتواء الطالب على تحمله ونقيته عنه وجازله رواية ذلك عنه اذا نظف بالكتاب



أو بما هو مقابل به على وجه يثق معه موافقته لما تناولته الإجازة على ما هو معتبر في الإجازات المجردة عن المناولة ثم إن المناولة في مثل هذا لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة وقد صار غير واحد من الفقهاء والاصوليين إلى أنه لا تأثير لها ولا فائدة غير أن شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث أو من حكى ذلك عنه يرون لذلك مزية معتبرة والعلم عند الله تبارك وتعالى • ومنها أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول هذا روايتك فتناولني واجزني روايته فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه ويحقق روايته لجميعه فهذا لا يجوز ولا يصح فإن كان الطالب موثقاً بخبره ومعرفة جاز الاعتماد عليه في ذلك وكان ذلك إجازة جائزة كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القاري من الأصل إذا كان موثقاً به • معرفة ودينياً قال الخطيب أبو بكر رحمه الله ولو قال حدثت بما في هذا الكتاب عني أن كان من حديثي مع براءتي من الغلط والوهم كان ذلك جائزاً حسناً والله أعلم • الثاني للمناولة المجردة عن الإجازة بأن يناوله الكتاب كما تقدم ذكره أولاً ويقتصر على قوله هذا من حديثي أو من سمعته ولا يقول إروه عني أو أجزت لك روايته عني ونحو ذلك فهذه مناولة مختلفة لا تجوز الرواية بها وما بها غير واحد من الفقهاء والاصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها وسندوا أن شاء الله سبحانه قول من أجاز الرواية لمجرد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سمعته من فلان وهذا يزيد على ذلك ويترجح بما فيه من المناولة فإنها لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية والله أعلم • القول في عبارة الراوي بطريق المناولة والإجازة حكى عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوزوا إطلاق حديثنا وأخبرنا في الرواية والمناولة حكى ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما وهو لا يثق بمذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً وحكى أيضاً عن قوم مثل ذلك في الرواية بالإجازة وكان الحافظ أبو نعيم الإصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق أخبرنا فيما يرويه بالإجازة رويناه عنه أنه قال أنا إذا قلت حديثنا فهو

سماحي وإذا قلت أخبرنا على الإطلاق فهو إجازة من غير أن أذكر فيه إجازة أو كتابة أو كتب إلى أو أذن لي في الرواية عنه وكان أبو عبد الله المرزباني الاخباري صاحب التصانيف في علم الخبر يروي أكثر ما في كتبه إجازة من غير سماع ويقول في الإجازة أخبرنا ولا بينها وكان ذلك فيما حكاه الخطيب مما عيب به والصحيح المختار الذي عند الجمهور وإياه اختار أهل التحري والورع المنع في ذلك من إطلاق حديثنا وأخبرنا ونحوهما من العبارات وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به بأن يقيد هذه العبارات فيقول أخبرنا أو حدثنا فلان مناولة وإجازة أو أخبرنا إجازة أو أخبرنا مناولة أو أخبرنا أذنا أو في أذنه أو فيما أذن لي فيه أو فيما أطلق لي روايته عنه أو يقول أجاز لي فلان أو أجازني فلان كذا وكذا أو ناولني فلان وما أشبه ذلك من العبارات وخصص قوم بالإجازة بعبارات لم يسموها فيها من التبدليس أو طرف منه كعبارة من يقول في الإجازة أخبرنا مشافهة إذا كان قد شافهه بالإجازة لفظاً وكعبارة من يقول أخبرنا فلان كتابة أو فيما كتب إلى أو في كتابه إذا كان قد أجاز به بخطه فهذا وإن تعارفه في ذلك طائفة من المحدثين المتأخرين فلا يخلو عن طرف من التبدليس لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب إليه ذلك الحديث بعينه وورد عن الأوزاعي أنه خصص الإجازة بقوله خبرنا بالتشديد والقراءة عليه بقوله أخبرنا واصطلاح قوم من المتأخرين على إطلاق أنبأنا في الإجازة وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب الوجازة في الإجازة وقد كان أنبأنا عند القوم فيما تقدم بمنزله أخبرنا وإلى هذا الحافظ المتن أبو بكر البيهقي إذا كان يقول أنبأني فلان إجازة وفيه أيضاً رعاية لاصطلاح المتأخرين والله أعلم وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله أنه قال الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشائخي وأئمة عصرى أن تقول فيما عرض عليه المحدث فأجازه له روايته شفاها أنبأني فلان وفيما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازة كتب إلى فلان وروينا عن أبي عمرو بن أبي جعفر بن حمدان النيسابوري قال سمعت أبي يقول كل ما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناولة . . . قلت وورد عن قوم من الرواة التعبير عن الإجازة بقوله أخبرنا فلان أن فلان حدثه أو أخبره وبلغنا ذلك عن



الامام أبي سليمان الخطابي انه اختاره أو حكاه وهذا اصطلاح بعيد عن الاشعار بالاجازة وهو فيما اذا سمع منه الاستاذ فحسب وأجاز له ما رواه قريب فان كلمة ان في قوله أخبرني فلان ان فلانا أخبره فيها إشعار بوجود أصل الاخبار وان أجل الخبر به ولم يذكره تفصيلاً . . قلت وكثيراً ما يعبر الرواة المتأخرون عن الاجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المسمع بكلمة عن فيقول أحدهم اذا سمع علي شيخ باجازته عن شيخه قرأت علي فلان عن فلان وذلك قريب فيما اذا كان قد سمع منه باجازته عن شيخه ان لم يكن سماعاً فانه شاك وحرف عن مشترك بين السماع والاجازة صادق عليهما والله أعلم ثم اعلم ان للتع من اطلاق حدثنا وأخبرنا في الاجازة لا تزول بإباحة المجزئ لذلك كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في اجازتهم لم يميزون له ان شاء قال حدثنا وان شاء قال أخبرنا فليعلم ذلك والعلم عند الله تبارك وتعالى

القسم الخامس . . من أقسام طرق نقل الحديث وتلقيه للمكاتب وهو أن يكتب الشيخ الى الطالب وهو غالب شيئاً من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر ويلتحق بذلك ما اذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه اليه وهذا القسم ينقسم أيضاً الى نوعين . أحدهما أن تجرد المكاتب عن الاجازة . والثاني أن يقترن بالاجازة بأن يكتب اليه ويقول أجزت لك ما كتبتك لك أو ما كتبت به اليك أو نحو ذلك من عبارات الاجازة أما الاول وهو ما اذا اقتصر على المكاتب فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم أيوب السخيتاني ومنصور والليث بن سعد وقاله غير واحد من الشافعيين وجعلها أبو المظفر السمعاني منهم أقوى من الاجازة واليه صار غير واحد من الأصوليين وأبي ذلك قوم آخرون واليه صار من الشافعيين القاضي الماوردي وقطع به في كتابه الحاوي والمذهب الاول هو الصحيح للمشهور بين أهل الحديث وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم كتب الي فلان قال حدثنا فلان والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول وفيها اشعار قوي بمعنى الاجازة فهي وان لم تقترن بالاجازة لفظاً فقد تضمنت الاجازة معنى ثم يكفي في ذلك ان يعرف المكتوب اليه خط الكاتب وان لم يعم اليقظة عليه ومن الناس قال الخط يشبه الخط

فلا يجوز الاعتماد على ذلك وهذا غير مرضى لأن ذلك نادر والظاهر أن خط اللسان لا يشبه بقره ولا يقع فيه التباس ثم ذهب غير واحد من علماء الحديث وأكابرهم منهم الليث بن سعد ومنصور إلى جواز إطلاق حديثنا وأخبرنا في الرواية بالمكاتبه والمختار قول من يقول فيها كتب إلى فلان قال حديثنا فلان بكذا وكذا وهذا هو الصحيح اللائق بذهب أهل التحري والنزاهة وهكذا لو قال أخبرني به مكاتبه أو كتابة ونحو ذلك من العبارات أما المكاتبه المقرونة بلفظ الاجازة فهو في الصحة والقوة شبيه بالمناولة المقرونة بالاجازة والله أعلم

القسم السادس . من أقسام الأخذ ووجوه النقل اعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته مقتصرأ على ذلك من غير أن يقول أروه عني أو أذنت لك في روايته أو نحو ذلك فهذا عند كثيرين طريق يجوز لرواية ذلك عنه ونقله حكى ذلك عن ابن جريج وطوائف من الحديث والفقهاء والاصوليين والظاهرين وبه قطع أبو نصر بن الصباغ من الشافعيين واختاره ولصره أبو العباس الوليد بن بكر العمري للمالكي في كتاب الوجازة في تجويز الاجازة وحكى القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي صاحب كتاب الفاصل بين الراوي والواحي عن بعض أهل الظاهر انه ذهب الى ذلك واحتج له وزاد وقال لو قال له هذه روايتي ولكن لا تروها عني كما لو سمع منه حديثاً ثم قال له لا تروه عني ولا أجيزه لك لم يضره ذلك ووجه مذهب هؤلاء اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ فانه اذا قرأ عليه شيئاً من حديثه وأقر بأنه روايته عن فلان بن فلان جاز له أن يرويه عنه وان لم يسمعه من لفظه ولم يقل له أروه عني كان له ان يرويه عنه أو أذنت ذلك في روايته عني والله أعلم والمختار ما ذكره عن غير واحد من الحديث وغيره من انه لا تجوز الرواية بذلك وبه قطع الشيخ أبو حامد الطوسي من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك وهذا لانه قد يكون ذلك مسموعه وروايته ثم لا يأذن في روايته عنه لكونه لا تجوز روايته عنه لخلل يعرفه ولم يوجد منه التامض ولا ما يتنزل به منزلة تلفظه به وهو تلفظ القاري عليه وهو يسمع ويقر به حتى يكون قول الراوي عنه السامع ذلك حديثنا وأخبرنا صدقاً وان لم يأذن له فيه وإنما هذا كالمشاور اذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادة شئ فليس ان يصح أن يشهد -



على شهادته إذا لم يأذن له ولم يشهد على شهادته وذلك مما تساوت فيه الشهادة والرواية لأن للمعنى يجمع بينهما في ذلك وإن اختلفا في غيره ثم أنه يجب عليه العمل بما ذكره إذا صح استناده وإن لم يجوز له روايته عنه لأن ذلك يكفي فيه صحته في نفسه والله أعلم

القسم السابع . من أقسام الأخذ والتحمل الوصية بالكتب أن يوصي الراوي بكتاب يرويّه عند موته أو سفره لشخص فروى عن بعض السلف رضي الله تعالى عنهم أنه جاز بذلك رواية للموصي له بذلك عن الموصي الراوي وهذا بعيد جداً وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة التي يأتي شرحها إن شاء الله تعالى وقد احتج بعضهم لذلك فقشه بقسم الإيلاء وقسم المناولة ولا يصح ذلك فإن لقول من جاز الرواية بمجرد الإيلاء والمناولة مستنداً ذكرناه لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا والله أعلم

القسم الثامن . الوجادة وهي مصدر لوجد يجد مولد غير مسموع من العرب روي عن المعاني بن زكريا النهرواني العلامة في العلوم أن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة يعني وجد ضالته وجدانا ومطلوبه وجوداً وفي الغضب موجوده وفي الغنى وُجنداً وفي الحب وَجنداً مثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجد بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها فله أن يقول وجدت بخط فلان أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان ويذكر شيخه ويسوق سائر الاستناد والمتن أو يقول وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان ويذكر الذي حدثه ومن فوقه هو الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال لقوله وجدت بخط فلان وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه عن فلان أو قال فلان وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس وجازف بعضهم فأطلق فيه حديثاً وأخبرنا واشتد ذلك على قاعه وإذا وجد حديثاً في ألفيد شخص وليس بخطه

قله أن يقول ذكر فلان أو قال فلان أخبرنا فلان أو ذكر فلان عن فلان وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال وهذا كله إذا وثق بانه خط المذكور أو كتابه فان لم يكن كذلك فليقل بلغني عن فلان أو وجدت عن فلان أو نحو ذلك من العبارات أو ليفصح بالمستند فيه بأن يقول كذا ما قاله بعض من تقدم قرات في كتاب فلان بخطه وأخبرني فلان أنه بخطه ذا ويقول وجدت في كتاب ظننت أنه بخط فلان أو في كتاب ذكر كاتبه أنه فلان ابن فلان أو في كتاب قيل أنه بخط فلان وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل قال فلان كذا وكذا إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قائلها هو أو ثقة وغيره بأصول متعددة كما نبهنا عليه في آخر النوع الأول وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا ووجدت في نسخة من الكتاب الفلاني وما أشبه هذا من العبارات وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر وثبت فبطع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلها قال فلان كذا وكذا أو ذكر فلان كذا وكذا والصواب ما قدمناه فان كان المطالع عالماً فطناً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاسقاط والسقط وما أحيل عن جهته من غيرها رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك وإلى هذا فيما أحسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس والعلم عند الله تعالى هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجادة وأما جواز العمل اعتماداً على ما يوثق به منها فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك وحكي عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل بذلك قلت قطع بعض المحققين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به وقال لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لآبوه وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لاسد باب العمل بالمقول لتعذر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الأول والله أعلم

نوع الخامس والعشرون في كتابه الحديث وكيفية ضبط أم الكتاب وتعيينه



اختلف الصدر الاول رضى الله عنهم في كتابة الحديث فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم وأمروا بحفظه ومنهم من أجاز ذلك ومن رويناه عنه كراهة ذلك عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين وروينا عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عن شيئاً الا القرآن ومن كتب عن شيئاً غير القرآن فليبعه أخرجه مسلم في صحيحه ومن رويناه عنه إباحة ذلك أو فعله على وابنه الحسن وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين ومن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على جواز ذلك حديث أبي شاه الغنوي التماسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة وقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لأبي شاه ولعله صلى الله عليه وسلم أذن في الكتابة عنه لمن خشى عليه اللسان ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم وأذن في كتابته حين أمن من ذلك وأخبرنا أبو الفتح بن عبد المنعم الفراءى قراءة عليه بنيسابور حرسها الله أخبرنا أبو المعالي الفارسي أخبرنا الحافظ أبو بكر البيهقي أخبرنا أبو الحسين بن بشران أخبرنا أبو عمرو بن السماك حدثنا حنبل بن اسحق حدثنا سليمان بن أحمد حدثنا الوليد هو ابن مسلم قال كان الاوزاعي يقول كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله ثم انه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ولولا تدوينه في الكتب لدرس في العصر الآخر والله أعلم ثم على كتبة الحديث وطلبت صرف الهممة الى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي روه شكلاً وقطاً يؤمن معهما الالتباس وكثيراً ما يهاون بذلك الواثق بذهنه وثيقظه وذلك وخيم العاقبة فان اللسان معرض للبيان وأول ناسي أول الناس وأعجم المكشوب يمنع من استعجابه وشككه يمنع من اشكاله ثم لا ينبغي أن يثني بتقيد الواضع الذي لا يكاد يلتبس وقد أحسن من قال انما يشكل ما يشكل وقرأت بخط صاحب كتاب سمات الخط ورقومه على بن ابراهيم البغدادي فيه ان أهل العلم

يكرهون الإعجام والاعراب إلا في الملتبس وحكي غيره عن قوم أنه ينبغي أن يشكل ما يشك وما لا يشك وذلك لأن المبتدي وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يشك مما لا يشك ولا صواب الاعراب من خطائهم والله أعلم

﴿ وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك ﴾

أحدها ينبغي أن يكون اعتناؤه من بين ما يلتبس بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر فأنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل وما بعده والثاني يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها بأن يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة فإن ذلك أبلغ في إبانها وأبعد من التباسها وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخل لفظ غيره وشككه فيما فوقه ونحوه لأسباب عند دقة الخط وضيق الأسطر وبهذا إذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط والله أعلم . الثالث يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه رويانا عن حنبل بن اسحق قال رأيته أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأً دقيقاً فقال لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخويك وبأخنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطأً دقيقاً قال هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله والمذنب في ذلك هو مثل أن يوجد في الورق سعة أو يكون رحالاً يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه محل كتابه ونحو هذا . الرابع يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتعليق بأخنا عن ابن قتيبة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه شر الكتابة المشق وشر القراءة الهزومة وأجود الخط أئنه والله أعلم . الخامس كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامات الإهال ليدل على عدم إعجامها وسبيل الناس في ضبطها مختلف فمنهم من يقلب النقط فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاء كلها من المهملات فسقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفراً والتي فوق السين المعجمة تكون كالآثافي ومن الناس من يجعل علامة الإهال فوق الحروف المهملة كعلامة الظفر مضجعة على قفاها ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك فهذه وجوه من علامات الإهال شائعة معروفة



وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفتن له كثيرون  
 كعلامة من يجعل فوق الحرف للمهل خطاً صغيراً وكعلامة من يجعل تحت الحرف للمهل  
 مثل الهزة والله أعلم . السادس لا ينبغي أن يصطاح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره  
 فيوقع غيره في حيرة كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز الى رواية  
 كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك فإن بين في أول كتابه أو  
 آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ومع ذلك الأولى ان يتجنب الرمز  
 ويكتب عند كل رواية اسم راوٍها بكماله مختصراً ولا يقتصر على العلامة ببعضها والله  
 أعلم . السابع ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز ومن باغنا عنه  
 ذلك من الأئمة أبو الزناد وأحمد بن حنبل وإبراهيم بن اسحاق الحربي ومحمد بن جرير  
 الطبري رضي الله عنهم واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدوائر غفلاً فإذا عارض  
 فكل حديث يفرغ من صرحه بنقط في الدائرة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطاً  
 قال وقد كان بعض أهل العلم لا يعتمد من سماعه إلا بما كان كذلك أوفى معناه والله أعلم .  
 الثامن يكره له في مثل عبد الله بن فلان أن يكتب عبد في آخر السطر والباقي في أول  
 السطر الآخر وكذلك يكره في عبد الرحمن بن فلان وفي سائر الاسماء المشتملة على  
 التعبيد لله تعالى ان يكتب عبد في آخر سطر واسم الله مع سائر النسب في أول السطر  
 الآخر وهكذا يكره ان يكتب قال رسول في آخر سطر ويكتب في أول السطر الذي  
 يليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما أشبه ذلك والله أعلم . التاسع ينبغي له أن  
 يحافظ على كتبه الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند  
 ذكره ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها  
 طلبة الحديث وكتبته ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً وقد روينا لاهل ذلك منامات  
 سالحة وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يثبت له كلام يرويه فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية ولا  
 يقتصر فيه على ما في الأصل وهكذا الامر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه  
 نحو عز وجل وتبارك وتعالى وما ضاها ذلك وإذا وجد شيء من ذلك وقد جاءت به  
 الرواية كانت العناية بأنياته وضبطه أكثر وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل

رضي الله عنه من اغتال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فلعن سببه أنه كان يرى التقييد في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة قال الخطيب أبو بكر وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لطلقاً لا خطأ قال وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك ورواه عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالاً ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه وربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى يرجع إليه ثم ليثجنب في إثباتها تقيضين أحدهما أن يكتبها منقوصة صورة رامزا إليها بحرفين أو نحو ذلك والثاني أن يكتبها منقوصة يعني بأن لا يكتب (وسلم) وان وجد ذلك في خط بعض المتقدمين سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم يقرأن عليهما قالاً سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد النراوي لفظاً قال سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول سمعت عبد الله بن محمد بن اسحق الحافظ قال سمعت أبي سمعت بحجة الكتاني يقول كنت أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه ولا أكتب وسلم فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلاة على قال فما كتبت بعد ذلك صلى الله عليه إلا كتبت وسلم<sup>(١)</sup> قلت ويكره أيضاً الاختصار على قوله عليه السلام والله أعلم بالصواب العاشر على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة رويها عن هروية بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام كتبت قال نعم قال عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالاً من كتب ولم يعارض كمن دخل الماء ولم يستنج وعن الاخفش قال إذا نسخ الكتاب ولم يعارض بما نسخ خرج أعجباً ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحسده إياه كتابه لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها وما ذكرناه أولى من

(١) في النسخة المخطوطة وقع في الأصل شيخ المقرئ ظريف عبد الله وأما هو  
عبد الله بالتصغير ومحمد بن اسحاق أبو هو أبو عبد الله بن دندة فقوله الحافظ إذا مجرور



اطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ المروى قوله أصدق المعارضة مع نفسك ويستحب  
أنه ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة لاسيما إذا أراد  
النقل منها وقد روي عن يحيى بن معين أنه سئل ممن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ  
هل يجوز أن يحدث بذلك فقال أما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم  
•• قلت وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله  
تعالى والصحيح أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلا في الكتاب حالة  
القراءة وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي وإن لم  
يكن ذلك حالة القراءة وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه •• قلت  
وجائز أن تكون مقابله بغيره قد قبل المقابلة للمشرطة بأصل شيخه أصل السماع  
وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ للمقابل به أصل الشيخ لأن الغرض المطلوب أن  
يكون كتاب الطالب مطابقا لأصل سماعه وكتاب شيخه فسواء حصل ذلك بواسطة  
أو بغير واسطة ولا يجزي ذلك عند من قال لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ولا يقلد  
غيره ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً  
حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب  
أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا والله أعلم •• أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلاً فقد  
سئل الأستاذ أبو اسحق الأسفرائيني عن جواز روايته عنه فأجاز ذلك وأجازه الحافظ  
أبو بكر الخطيب أيضاً وبين شرطه فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل  
وإن تبين عند الرواية أنه لم يعارض وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر  
الاسمعيلى هل لرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله فقال نعم ولكن  
لا بد أن يبين أنه لم يعارض قال وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاني فإنه أدى لنا أحاديث  
كثيرة قال فيها أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل •• قلت ولا بد من شرط ثالث وهو أن  
يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط والله أعلم  
ثم أنه ينبغي أن يراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه مثل ما ذكرنا أنه يراعى  
من كتابه ولا يكون كطائفة من الطائفة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرؤوه عنه

من أي نسخة اتفقت والله أعلم . الحادي عشر المختار في كيفية تخرج الساقط في الحواشي ويسمى اللحق بفتح الحاء ان يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً ساعداً الى فوق ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة الى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق ويبدأ في الحاشية بكتبه اللحق مقابلاً للخط للتعطف وليكن ذلك في الحاشية ذات اليمين وان كانت تلي وسط الورقة ان اتسعت له فليكتبه ساعداً الى أعلا الورقة لا نازلاً به الى أسفل . . قلت واذا كان اللحق سطرين أو سطوراً فلا يبتدئ بسطوره من أسفل الى أعلا بل يبتدئ بها من أعلا الى أسفل بحيث يكون منتهاه الى جهة باطن الورقة اذا كان التخرج في جهة اليمين واذا كان في جهة الشمال وقع منتهاه الى جهة طرف الورقة ثم يكتب عند الى انتهاء اللحق صج ومنهم من يكتب مع صج رجع ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخرج ليؤذن باتصال الكلام وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد صاحب كتاب الفاصل بين الراوى والواعى من أهل المشرق مع طائفة وليس ذلك بمرضى اذ رب كلمة تمجيء في الكلام مكروية حقيقة فهذا التكرير يوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه واختار القاضي ابن خلاد أيضاً في كتابه ان يمد عطفة خط التخرج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق بالحاشية وهذا أيضاً غير مرضى فانه وان كان فيه زيادة بيان فهو تسخيم للكتاب وتسويد له لاسباب عند كثرة اللاحقات والله أعلم وانما اخترنا كتابة اللحق ساعداً الى أعلا الورقة لئلا يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الاول نازلاً الى أسفل واذا كتب الاول ساعداً فما يجد بعد ذلك من نقص ما يقابله من الحاشية فارغاً له وقلنا أيضاً يخرج في جهة اليمين لانه لو خرج الى جهة الشمال فربما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر فان خرج قدامه الى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريمين إشكال وان خرج الثاني الى جهة اليمين النقت عطفة تخرج جهة الشمال وعطفة تخرج جهة اليمين أو تقابلنا فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما بخلاف ما اذا خرج الاول الى جهة اليمين فانه حينئذ يخرج الثاني الى جهة الشمال لئلا يلتقيان ولا يلزم إشكال اللهم الا ان يتأخر النقص الى



آخر السطر فلا وجه حيائز الا تخريجه الى جهة الشمال لقربه منها ولا انتفاء العلة  
 للمذكورة من حيث انا لا نخشى ظهور نقص بعده واذا كانت النقص في أول السطر  
 تأكد تخريجه الى جهة اليمين لما ذكرناه من القرب مع ما سبق وأما ما يخرج في الحواشي  
 من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من  
 الاصل فقد ذهب القاضي الحافظ عياض رحمه الله الى انه لا يخرج لذلك خط تخريج  
 لئلا يدخل اللبس ويحسب من الاصل وانه لا يخرج الا لما هو من نفس الاصل لكن  
 وبما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج علامة كالضبة أو التصحيح ايذاناً به  
 •• قلت التخرج أولى وأدل وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الالباس ثم هذا التخرج  
 يخالف التخرج لما هو من نفس الاصل في ان خط ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين  
 بينهما سقط الساقط وخط هذا التخرج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج  
 المخرج في الحاشية والله أعلم • الثاني عشر من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح  
 والتضبيب والتريض أما التصحيح فهو كتابة صح على الكلام أو عنده ولا يفعل ذلك  
 الا فيما صح رواية ومعنى غير انه عرضة للشك أو للخلاف فيكتب عليه صح ليعرف  
 انه لم يفعل عنه وانه قد ضبط وصح على ذلك الوجه وأما التضبيب ويسمى أيضاً التريض  
 فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل غير انه فاسد لمظاً أو معنى أو ضعيف  
 أو ناقص مثله أن يكون غير جائز من حيث العربية أو يكون شاذاً عند أهلها بإباه أكثرهم  
 أو مصححاً أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك فيمد على مثل هذا  
 خط أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضرباً وكأنه صاد التصحيح  
 بعدتها دون جاء بها كثبت كذلك ليعرف بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها وبين  
 ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح وكتب حرف ناقص على  
 حرف ناقص إشعار بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته وتنبهاً بذلك لمن ينظر في كتابه  
 على انه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر له  
 بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضاً لما وقع  
 فيه غير واحد من المتعاصرين الذين غيروا ظهور السوابق فيما أشكروه وانفسادها أصابعهم

وأما نسبة ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد الغوي المعروف بابن الأقلبي أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها والله أعلم قال المؤلف رضي الله عنه ولانها لما كانت على كلام فيه خال أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل استعير لها اسمها ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات ومن مواضع التضييب أن يقع في الاسناد ارسال أو انقطاع فمن عادتهم تضييب موضع الارسال والانقطاع وذلك من قيل ما سبق ذكره من التضييب على الكلام الماقص ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الاسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين أسماؤهم فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيداً للعطف خوفاً من أن يجعل عن مكان الواو والعلم عند الله تعالى ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التجميع فجاءت صورة تشبه صورة التضييب واللفظة من خير ما أوتيها الإنسان والله أعلم • الثالث عشر إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فانه ينفي عنه بالضرب أو الحك أو المحو وغير ذلك والضرب خير من الحك والمحو رويناه عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال قال أصحابنا الحك تهمة وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال سمعت شيخنا أبا بجر سفيان بن القاضي الاسدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان يقول كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا ينشر شيء لأن ما ينشر منه ربما يصح في رواية أخرى وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما نشر وحك من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر فيحتاج الى الحاقه بعد ان نشر وحك وهو اذا خط عليه من رواية الاول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه لصحته ثم انهم اختلفوا في كيفية الضرب فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه بل يخط من فوقه خطأ جيداً يتنايدل على ابطاله ويقرأ من كتبه ما خط عليه وروينا عن القاضي عياض ما معناه ان اختيارات الضابطين اختلفت في الضرب فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ويسمى ذلك الشق أيضاً ومنهم من لا يخطاه ويثبت فوقه لكفه بخطوط طرية الخط على أول المضروب عليه وآخره ومنهم من يستقيم هذا



وسماه تسويداً وتطليساً بل يحق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره وقد يكتفى بالنحويط على أول الكلام وآخره أجمع ومن الأشياخ من يستتبع الضرب والنحويط ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ويسميا صفراً كما يسميها أهل الحساب وربما كتب بعضهم عليه لا في أوله ولا في آخره ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى والله أعلم . . وأما الضرب على الحرف المكرر فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي رحمه الله على تقدمه فروينا عنه قال قال بعض أصحابنا أولاً هما وإن يبطل الثاني لأن الأول كتب على صواب والثاني كتب على الخطأ والخطأ أولى بالابطال وقال آخرون إنما الكتاب علامة لما يقرأ فأولى الحرفين بالابقاء أدلها عليه وأجودهما صورة وجاء القاضي عياض آخرها ففصل تفصيلاً حسناً فرأى أن تكرر الحرف أن كان أول سطر فليضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن التسويد والتشويه وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها صيانة لآخر السطر فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر السطر فإن أول السطر أولى بالمراعاة فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك لم يراع حينئذ أول السطر وآخره بل يراعي الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط فلا يفصل بالضرب بينهما ويضرب على الحرف المتطرف من التكرار دون المتوسط وأما نحو فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره وتتنوع طرقه ومن أغربها مع أنه أسلمها ما روي عن سحنون بن سعد التتوخي الإمام المالكي أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه وهذا يوصى إلى ما رويناه عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد والله أعلم . . الرابع عشر ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما يختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشبه فيه مد عليه أمرها وسيله أن يجعل أولاً من كتابه على رواية خاصة ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحقها أو من نقص أعلم عليه أو من خلافه

كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها معينا في كل ذلك من رواه ذاكراً اسمه بتمامه فان رمز  
اليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره من انه بين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره  
كيلا يطول عهده به فينساه أو يقع كتابه الى غيره فيقع من رموزه في حيرة وهمي وقد  
يدفع الى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة واكتفى بعضهم في التمييز  
بان خص الرواية للملحقة بالحمرة فدل ذلك أبوذر الهروي من المشاركة وأبو الحسن  
القاسبي من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقييد فاذا كان في الرواية للملحقة زيادة  
على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة وان كان فيها نقص والزيادة في الرواية التي في متن  
الكتاب حوِّق عليها بالحمرة ثم على فاعل ذلك تبين من له الرواية المعلقة بالحمرة في أول  
الكتاب أو آخره على ما سبق والله أعلم . . الخامس عشر غلب على كتابة الحديث  
الاختصار على الرمز في قولهم حدثنا وأخبرنا غير انه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس  
أما حدثنا فيكتب منها شطرها الآخر وهو الاء والتون والالف وربما اقتصر على  
الضمير منها وهو النون والالف وأما أخبرنا فيكتب منها الضمير المذكور مع الالف  
أولا وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة أخبرنا بالالف مع علامة حدثنا المذكورة  
أولا وان كان الحافظ البيهقي ممن فعله وقد يكتب في علامة أخبرنا راء بعد الالف وفي  
علامة حدثنا دال في أولها وعن رأيت من خطأ الدال في علامة حدثنا الحافظ أبو  
عبد الله الحاكم وأبو عبد الرحمن السلمي والحافظ أحمد البيهقي رضي الله عنهم والله أعلم  
واذا كان للحديث اسنادان أو أكثر فاتهم يكتبون عند الانتقال من اسناد الى اسناد  
ما صورته ح وهي حاء مفردة موهلة ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لامرها غير اني  
وجدت بخط الاستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني والحافظ أبي مسلم عمر بن علي اللقي  
البخاري والفقهاء المحدث أبي سعد الخليلي رحمهم الله في مكانها بدلا عنها صح صريحة  
وهذا يشعر بكونها رمزا الى صح وحسن اثبات صح هنا لئلا يتوهم ان حديث هذا  
الاسناد سقط ولئلا يركب الاسناد الثاني على الاسناد الاول فيجعل اسناداً واحداً  
وحكي لي بعض من جمعتني واية الرحلة بخراسان عمن وصفه بالفضل من الاصهبانيين  
انها حاء موهلة من التحويل أي من اسناد الى اسناد آخر وذا كرت فيها بعض أهل العلم



من أهل المغرب وحكى له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا الحديث فقال أهل المغرب وما عرفت بينهم اختلافاً يجعلونها حاء مهملة ويقول أحدهم إذا وصل إليها الحديث وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة وإن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة حاء وعمر وسألت أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي رضى الله عنه فذكر أنها حاء من حائل أى تحول بين الأسنادين قال ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه وفيهم عدد كانوا يحفظون الحديث في وقته قال المؤلف واختار أنا والله الموفق أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها حاء وعمر فانه أحوط الوجوه وأعد لها والعلم عند الله تعالى . السادس عشر ذكر الخطيب الحافظ أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه قال وإذا كتب الكتاب المسموع فيلزم أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب كما قد فعله شيوخنا قلت كتبه التسميع حيث ذكرها أحوط له وأحرى بأن لا يثنى على من يحتاج إليه ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفي ظهري حيث لا يثنى موضعه وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط ولا خير حينئذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه فطال ما فعل الثقات ذلك وقد حدثني بمرور الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعيد المروزي عن أبيه عن عمه من الأصباتية أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرأ ببغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي وسأله خطه ليكون حجة له فقال له أبو أحمد يا بني عمايك بالصدق فأنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد وتصدق فيما تقول وتنقل وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك أهاذا خط أبي أحمد الفرضي ماذا تقول لهم ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه والحذر من إسقاط اسم واحد منهم لفرض فاسد فإن كان

(٩٩ معلوم)

ثبت السماع غير حاضراً في جميعه لكن أثبتته معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى ثم ان من ثبت سماعه في كتابه فقيسح كتابه اياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب واذا أعاده اياه فلا يبطئ به وروينا عن الزهري انه قال اياك وغلول الكتب قيل له وما غلول الكتب قال حبسها على أصحابها وروينا عن الفضيل بن عياض رضي الله عنه انه قال ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكماء ان يأخذ سماع رجل فيحبسه عنه ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه وفي رواية ولان فعال العلماء ان يأخذ سماع رجل وكتابيه فيحبسه عليه فان منعه اياه فقد رويانا ان رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه اياه فتشاجرا الى قاضيه حفص بن غياث فقال لصاحب الكتاب اخرج الينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل يخط يدك الزمناك وما كان يخطه أعفيناك منه قال ابن خلاد سألت أبا عبد الله الزيري عن هذا فقال لا يجي في هذا الباب حكم أحسن من هذا لان خط صاحب الكتاب دال على رضاه بسماع صاحبه معه قال ابن خلاد وقال غيره ليس بشيء وروى الخطيب الحافظ أبو بكر عن اسماعيل بن اسحاق القاضي انه نحوكم اليه في ذلك فأطرق ملياً ثم قال للمدعي عليه ان كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تغيره وان كان سماعه في كتابك بخط غيرك فأنت أعلم . . قلت جعفر بن غياث معدود في الطبقة الاولى من أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله الزيري من أئمة أصحاب الشافعي واسماعيل بن اسحق لسان أصحاب مالك وامامهم وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك ويرجع حاصلها الى أن سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه اعادته اياه وقد كان لا يتبين لي وجهه ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه اداؤها بما حوته وان كان فيه بذل ماله كما يلزم لتحصيل الشهادة اداؤها وان كان فيه بذل نفسه بالسعي الى مجلس الحكم لادائها والعلم عند الله تعالى ثم اذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه الى نسخه الا بعد المقابلة المرضية وهكذا لا ينبغي لاحد أن ينقل سماعاً الى شيء من النسخ أو يثبتها فيما عند السماع ابتداء الا بعد المقابلة المرضية بالمسموع كيلا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة الا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة والله أعلم



النوع السادس والعشرون . . في صفة رواية الحديث وشرط أدائها وما يتعلق بذلك وقد سبق بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله شدد قوم في الرواية فأفرطوا وتساهل فيها آخرون ففرطوا ومن مذاهب التشديد مذهب من قال لاحجة الا فيها رواه الراوي من حفظه وتذكره وذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وذهب اليه من أصحاب الشافعي أبو بكر الصيدلاني للروزي ومنها مذهب من أجاز الاعتماد في الرواية على كتابه غير انه لو أطار كتابه وأخرجه من يده لم ير الرواية منه لعيته عنه وقد سبقت حكايته للمذاهب عن أهل التساهل وإبطالها في ضمن ما تقدم من شرح وجوه الاختلاف والنحمل ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتباً مصنفة وتهاوتوا حتى اذا طعنوا في السن واحتج اليهم حكام الجبل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة فعدوهم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين قال وهم يتوهمون انهم في روايتها صادقون قال وهذا مما كثر في الناس ويتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح . . قلت ومن للتساهلين عبد الله بن طيبة المصري ترك الاحتجاج بروايته مع جلالة لتساهله ذكر عن يحيى بن حبان انه رأى قوماً معهم جزء سمعوه من ابن طيبة فنظر فيه فاذا ليس فيه حديث من حديث ابن طيبة فجاء الى ابن طيبة فأخبره بذلك فقال ما صنع يجيئوني الكتاب فيقولون هذا من حديثك فأحدثهم به ومثل هذا واقع من شيوخ زماننا يحيى الى أحدهم الطالب بجزء أو كتاب فيقول هذا روايتك فيمكنه من قراءته عليه مقلداً له من غير أن يبحث بحيث يحصل له الثقة بصحة ذلك والصواب ماعليه الجمهور وهو التوسط بين الافراط والتفريط فاذا قام الراوي في الاخذ والنحمل بالشرط الذي تقدم شرحه وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذي سبق ذكره جازت له الرواية منه وان أماده وغاب عنه اذا كان الغالب من أمره سلامته من التبديل والتغيير لاسيما اذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب لو غير شيء منه وبديل تغييره وتبديله وذلك لان الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن واذا حصل أجزاء ولم يشترط مزيد عليه والله أعلم . . تفريعات . أحدها اذا كان الراوي ضريراً ولم يحفظ حديثه من قم من حديثه واستعان بالأممونيين في ضبطه سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراءة

منه عليه واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغير تحت روايته غير أنه أولى بالخلاف وللمنع من مثل ذلك من البصير قال الخطيب الحافظ والسمع من البصير الأبي والضرير اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه لكنه كتب لها بثابة واحدة وقد منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيه بعضهم والله أعلم. الثاني إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه لم يجز له ذلك قطع به الإمام أبو نصر ابن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه وكذلك لو كان فيها سماع شيخه أو روى منها ثقة عن شيخه فلا تجوز له الرواية منها اعتماداً على مجرد ذلك إذ لا يؤمن أن يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه ثم وجدت الخطيب قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث فذكر فيها إذا وجد أصل الحديث ولم يكتب فيه سماعه أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها إن عامة أصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك وجاء عن أيوب السخيتاني ومحمد بن بكر البرساني الترخص فيه. قلت اللهم إلا أن تكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته ونحو ذلك فيجوز له حينئذ الرواية منها إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظ أخبرنا أو حدثنا من غير بيان بالإجازة فيها والامر في ذلك قريب يقع مثله في التسامع وقد حكينا فيما تقدم أنه لا غناء في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلمات أو أكثر مروياً بالإجازة وإن لم يذكر لفظها فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه أو هي مسموعة على شيخ شيخه أو مروية عن شيخ شيخه فيلغى له حينئذ في روايته منها أن يكون له إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه وهذا يسير حسن هداية الله له وله الحمد والحاجة إليه ماسة في زماننا جداً والله أعلم. الثالث إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه نظر فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه وإن كان حفظه من المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك وحسن أن يذكر الأمرين في روايته فيقول حفظي كذا وفي كتابي كذا هكذا فعل شعبة وغيره وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل حفظي كذا وكذا وقال فيه فلان أو قال فيه غيري كذا وكذا أو شبه هذا من الكلام كذلك فعل سفيان الثوري وغيره



والله أعلم . الرابع . إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاكر لسماعه ذلك فمن أبي حنيفة رحمه الله وبعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز له روايته ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد أنه يجوز له روايته . . قلت هذا الخلاف ينبغي أن يبنى على الخلاف السابق قريباً في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط مسمعه فان ضبط أصل السماع كضبط المسموع فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تجويز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له أن يروي ما فيه وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً كذلك ليكن هذا إذا وجد شرطه وهو أن يكون السماع بخطه ويخط من يثق به والكتاب مصون بحيث يغلب على الظن سلامة ذلك من طرق التزوير والتفسير إليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك وهذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى صحته فان تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه والله أعلم . الخامس . إذا أراد رواية مسمعه على معناه دون لفظه فان لم يكن عالماً عارفاً بالالفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك وعليه أن لا يروي مسمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير فأما إذا كان عالماً طارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والاصول فجوزوه أكثرهم ولم يجوزوه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والاصوليين من الشافعيين وغيرهم ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازه في غيره والاصح جواز ذلك في الجميع إذا كانت عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه رأى معنى اللفظ الذي بلغه لان ذلك هو الذي تشهد به احوال الصحابة والسلف الاولين وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بالفاظ مختلفة وما ذلك الا لان معولهم كان على المعنى دون اللفظ ثم هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب ولأن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصانيف غيره والله أعلم . السادس .

ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول أو كما قال أو نحو هذا وما أشبه ذلك من الالفاظ. روي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي رضى الله عنهم قال الخطيب والصحابة أرباب اللسان وأعلم الخلق بمعاني الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم في الرواية على المعنى من الخطر. قلت وإذا اشتبه على القارئ فيها يقرأ لفظة فقرأها على وجه يشك فيه ثم قال أو كما قال فهذا حسن وهو الصواب في مثله لأن قوله أو كما قال يتضمن اجازة من الراوى وإذا في رواية صوابها عنه إذا بان ثم لا يشترط إفراد ذلك بلفظ الاجازة لما بيناه قريباً والله أعلم. السابع هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض يختلف أهل العلم فيه فهم من منع من ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل وقد رويناه عن مجاهد أنه قال انقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه والصحيح التفصيل وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان متركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا يختلف الدلالة فيما نقله بتركه متركه فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجوز النقل والذي تركه والحالة هذه بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لاحدهما بالآخر ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تماماً ثم نقله ناقصاً أو نقله أولاً ناقصاً ثم نقله تماماً فاما إذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ أن من روى حديثاً على التمام وخاف أن رواه مرة أخرى على النقصان أن ينهم بانه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه أو أنه نسي في الثانية باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه وذكر الامام أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه وكان ممن ينهم بانه زاد في حديثه كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتمانها. قلت من كان هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروي الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه اداء تمامه لانه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويها أصلاً فيضيعه رأساً وبين أن



يرويه منهما فيضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه والعلم عند الله تعالى وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث ولا يخلو من كراهية والله أعلم . الثامن ينبغي للمحدث أن لا يروي حديثه بقراءة لحن أو مصحف رويناه عن النضر ابن شميل أنه قال لا يجوز لاحد أن يروي حديثه <sup>(١)</sup> وقد جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة أخبرنا أبو بكر بن أبي المعالي الفراءى قراءة عليه وقال أخبرنا الإمام جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراءى أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي أخبرنا الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي قال حدثني محمد بن معاذ قال أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي داود السنجي <sup>(٢)</sup> قال سمعت الأصمعي يقول إن أحوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخله في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على فليتبوأ مقعده من النار لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ياحن فيها رويت عنه ولحن في كذبت عليه . قلت فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتعريف ومعرثهما وروينا عن شعبة قال من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثلته مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال وعن حماد بن سلمة قال مثل الذي فطالب الحديث ولا يعرف النحو مثله الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها وأما التصحيف يسيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط فإن من حرم ذلك وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف والله أعلم . التاسع إذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد اختلفوا فمنهم من كان يرى أنه يرويه كما سمعه على الخطأ وذهب إلى ذلك من التابعين محمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سبرة وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب رويناه ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين والقول به في اللحن الذي لا يختلف

(١) من قوله أنه قال إلى وأوالعطف لم تثبت بالنسخة الخطية

(٢) في هامش نسخة الخط قال المؤلف السنج قرية من قرى مصر

به المعنى وأمثاله لازم على مذهب تجوز رواية الحديث بالمعنى وقد سبق أنه قول  
 الأكثرين وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتقرير ما وقع في  
 الأصل على ما هو عليه مع التضييق عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية فإن ذلك  
 أجمع للمصلحة وأنتى للمفسدة وقد رويناه أن بعض أصحاب الحديث رؤي في المنام وكأنه  
 قدم من شفته ولسانه شيء فقبل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم غيرتها برأيي ففعل بي هذا وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من  
 أهل العلم خطأ وربما غيروا صواباً ذا وجه صحيح وإن خفي واستغرب لا سيما فيما يعدونه  
 خطأ من جهة العربية وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها وروينا عن عبد الله بن  
 أحمد بن حنبل قال إذا مر بآبى لحن فاحش غيره وإذا كان لحناً سهلاً تركه وقال كذا  
 قال الشيخ وأخبرني بعض أشياخنا عن أخبره عن القاضي الحافظ عياض بما معناه  
 واختصاره أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم  
 ولا يغيروها في كتبهم حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها في الكتب على  
 خلاف التلاوة المجمع عليها ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ ومن ذلك ما وقع  
 في الصحيحين والموطأ وغيرها لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند  
 الرواية والسمع والقراءة وفي حواشي الكتب مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم  
 ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكنتاني  
 الوقتي فإنه لكثرة مطالعته وافتقاره وثقوب فهمه وحدة ذهنه جسر على الإصلاح  
 كثيراً وغلط في أشياء من ذلك وكذلك غيره ممن سلك مسلكه والاولى سد باب  
 التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين فيذكر ذلك  
 عند السماع كما وقع ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية  
 وإن شاء قرأه أولاً على الصواب ثم قال وقع عند شيخنا أو في روايتنا أو من طريق  
 فلان كذا وكذا وهذا أولى من الاول كيلا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما لم يقل وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح أن يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد في  
 أحاديث أخر فإن ذا كره آمن من أن يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم



ما لم يقل والله أعلم . العاشر اذا كان الاصلاح بزيادة شئ قد سقط فان لم يكن في ذلك مغايرة في المعنى فالامر فيه على ما سبق وذلك كنعجو ماروي عن مالك انه قيل له رأيت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يزداد فيه الواو والالف والمعنى واحد فقال أرجو ان يكون خفيفاً وان كان الاصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الاصل تأكد فيه الحكم بانه يذكر ما في الاصل مقرونا بالتنبية على ما سقط ليسلم من معرفة الخطأ ومن ان يقول على شيخه ما لم يقل حدث أبو نعيم الفضل بن دكين عن شيخ له بحديث قال فيه عن بحينة فقال أبو نعيم انما هو ابن بحينة ولكنه قال بحينة واذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوما انه قد أتى به وانما أسقطه من بعده ففيه وجه آخر وهو ان يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة يعنى كما فعل الخطيب الحافظ اذ روي عن أبي عمر ابن مهدي عن القاضي الحاملي باسناده عن عمرو بن عمرو بنت عبد الرحمن تعنى عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني الى رأسه فأرجله قال الخطيب كان في أصل ابن مهدي عن عمرو انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني الى رأسه فألحقنا فيه ذكر عائشة اذ لم يكن منه بد وعلمنا ان الحاملي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر وقلنا فيه تعنى عن عائشة رضى الله عنها لاجل ان ابن مهدي لم يقل لنا ذلك وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا ثم ذكر باسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه قال سمعت وكيعاً يقول انا للسنتين في الحديث بيعى . . قلت وهذا اذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ فأما اذا وجد ذلك في كتابه وغلب على ظنه ان ذلك من الكتاب لامن شيخه فينتجه هنا اصلاح ذلك في كتابه وفي روايته عند تحديثه به معاً ذكر أبو داود انه قال لاحمد بن حنبل وجدت في كتابي حجاج عن جريح عن أبي الزبير يجوز لي ان أصلحه ابن جريح فقال أرجو أن يكون هذا لا بأس به والله أعلم وهذا من قبيل ما اذا درس من كتابه بعض الاسناد والمتن فانه يجوز له استدراكه من كتاب غيره اذا عرف محنه وسكنت نفسه الى ان ذلك هو الساقط من كتابه وان كان من المحدثين من لا يستجيز ذلك وممن فعل ذلك نعيم بن حماد فيما روي عن يحيى بن معين عنه قال الخطيب الحافظ ولو

بين ذلك في حال الرواية كان أولى وهكذا الحكم في استنبات الحافظ ما شارك فيه من كتاب غيره أو من حفظه وذلك سهوي عن غير واحد من أهل الحديث منهم عاصم وأبو عوادة وأحمد بن حنبل وكان بعضهم يبين ما ثبت فيه غيره فيقول حدثنا فلان وثبتني فلان كما روي عن يزيد بن هارون أنه قال أخبرنا عاصم وثبتني شعبة عن عبد الله بن سرجس وهكذا الأمر فيما إذا وجد في أصل كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مقيدة وأشككت عليه فجاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويروونها على ما يخبرونه به روى مثل ذلك عن اسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيرهما رضي الله عنهم والله أعلم. الحادي عشر إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الإسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو وهذا لفظ فلان قال أو قال أخبرنا فلان أو ما أشبه ذلك من العبارات ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد قال أبو بكر حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش وساق الحديث فاعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة أشعار بأن اللفظ المذكور له فأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك وقال أخبرنا فلان وفلان وتقارباً في اللفظ قال أخبرنا فلان فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى وقول أبي داود صاحب السنن حدثنا مسدد وأبو توبة للمعنى قال حدثنا أبو الأحوص مع أشباه هذا في كتابه بمحتمل أن يكون من قبيل الأول فيكون اللفظ لمسدد ويوافقه أبو توبة في المعنى وبمحتمل أن يكون من قبيل الثاني فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه بالمعنى عن كليهما وهذا الاحتمال يقرب في قوله حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن اسمعيل المعنى واحداً قال حدثنا أبان وأما إذا أجمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى وليس ما أورد لفظ كل واحد منهم وسكت عن البيان لذلك فلهذا مما عيب به البخاري أو غيره ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى وإذا سمع كتاباً مصنفاً من جماعة ثم قابل نسخه بأصله بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر جميعهم في



الاسناد ويقول واللفظ لفلان كما سبق فهذا يَحْتَمِلُ ان يجوز كالاول لان ما أورده قد سمعته بنصه ممن ذكرناه بلفظه ويَحْتَمِلُ ان لا يجوز لانه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلع على رواية غير من نسب اللفظ اليه وهو على موافقتهما من حيث للمعنى فأخبر بذلك والله أعلم . الثاني عشر ليس له ان يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الاسناد على ما ذكره شيخه مدرجا عليه من غير فصل يميز فان أتى بفصل جاز مثل ان يقول هو ابن فلان الفلاني أو يعني ابن فلان ونحو ذلك وذكر الحافظ الامام أبو بكر البرقاني رحمه الله في كتاب اللقطات له باسناده عن علي بن الحسين قال اذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه وأُجِبت ان تنسبه لقل حدثنا فلان ان فلان بن فلان حدثه والله أعلم وأما اذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول كتاب أو جزء عند أول حديث منه واقتصر فيما بعده من الاحاديث على ذكر اسم الشيخ أو بعض نسبه مثاله ان أروى جزءا عن الفراوي فأقول في أوله أخبرنا أبو بكر منصور ابن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان وأقول في باقي أحاديثه أخبرنا منصور أخبرنا منصور فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء مني أن يروي عنى الاحاديث التي بعد الحديث الاول متفرقة ويقول في كل واحد منها أخبرنا فلان قال أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم ابن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان وان لم أذكر له ذلك في كل واحد منها اعتمادا على ذكره له أولا فهذا قد حكى الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم انهم أجازوه وعن بعضهم ان الاولى ان يقول يعني ابن فلان وروى باسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه انه كان اذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني ابن فلان وروى عن البرقاني باسناده عن علي بن الحسين ما قدمنا ذكره عنه ثم ذكر انه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن علي الاصبهاني نزيل نيسابور يفعل وكان أحد الحفاظ المجتهدين ومن أهل الورع والدين وانه سأله عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها أخبرنا أبو عمرو بن حمدان ان أبا يعلى أحمد بن علي ابن المثنى الموصلي أخبرهم وأخبرنا أبو بكر بن المقرئ ان اسحق بن أحمد بن نافع حدثهم وأخبرنا أبو أحمد الحافظ ان أبا يوسف محمد بن سفيان الصغار أخبرهم فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءة على شيخه في جملة نسخ لسبوا الذين جدنهم بها في أولها

واقصروا في بقيتها على ذكر أسماهم وقال وكان غيره يقول في مثل هذا أخبرنا فلان قال أخبرنا فلان هو ابن فلان ثم يسوق لسه إلى منتهاء قال وهذا الذي أستحبه لأن قوما من الرواة كانوا يقولون فيما أجيز لهم أخبرنا فلان أن فلانا حدثهم . . قلت جميع هذه الوجوه جائز وأولاهما أن يقول هو ابن فلان أو يعني ابن فلان ثم أن يقول أن فلان ابن فلان ثم أن يذكر المذكور في أول الجزء بعينه من غير فصل والله أعلم . الثالث عشر جرت العادة بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الاسناد خطأ ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظاً ومما قد يغفل عنه من ذلك ما إذا كان في أثناء الاسناد قريء على فلان أخبرك فلان فيلبي للقاريء أن يقول فيه قيل له أخبرك فلان ووقع في بعض ذلك قريء على فلان حدثنا فلان فهذا يذكر فيه قال فيقال قريء على فلان قال حدثنا فلان وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ هكذا في بعض ما روينا وإذا تكررت كلمة قال كما في قوله في كتاب البخاري حدثنا صالح بن حيان قال قال عامر الشعبي حذفوا أحدهما في الخط على القاريء بأن يلفظ بهما والله أعلم . الرابع عشر اللسخ المشهورة المشتملة على أحاديث باسناد واحد كنسخة همام بن منبه عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ونحوها من اللسخ والاجزاء ومنهم من يجدد ذكر الاسناد في أول كل حديث منها ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط ومنهم من يكتفي بذكر الاسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويديرج الباقي عليه ويقول في كل حديث بعده وبالاسناد أو وبه وذلك هو الأغلب الأكثر وإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد للمذكور في أولها جاز له ذلك عند أكثرين منهم وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الاسماعيلي وهذا لأن الجميع معطوف على الأول فالاسناد للمذكور أولاً في حكم المذكور في كل حديث وهو بمثابة تقطيع للآتين الواحد في أبواب باسناده المذكور في أوله والله أعلم ومن المحدثين من أبي أفراد شيء من تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد للمذكور أولاً ورأه تدليسا وسأل بعض أهل الحديث الاسناد أبا اسحق الاسفراييني الفقيه الأصولي عن ذلك فقال لا يجوز وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقه أن يبين



وبحكي ذلك كما جري كما فعله مسلم في صحيحه في صحيفة همام بن منبه نحو قوله  
حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا  
ما حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أدنى  
مقعد احدكم في الجنة ان يقول له ثمن الحديث وهكذا فعل كثير من المؤلفين والله أعلم  
الخامس عشر اذا قدم ذكر لمتن على الاسناد أو ذكر المتن وبعض الاسناد ثم ذكر  
الاسناد عقبه على الاتصال مثل ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا  
أو يقول روى عمرو بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا  
ثم يقول أخبرنا به فلان قال أخبرنا فلان ويسوق الاسناد حتى يتصل بما قدمه فهذا يلتحق  
بما اذا قدم الاسناد في كونه يصير به مسنداً للحديث لا مراسلاً له فلو أراد من سمعه منه  
هكذا ان يقدم الاسناد ويؤخر المتن ويلفقه كذلك فقد ورد عن بعض من تقدم من  
المحدثين انه جوز ذلك . قلت ينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض متن  
الحديث على بعض وقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى  
لا تجوز والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك والله  
أعلم وأما ما فعله بعضهم من اعادة ذكر الاسناد في آخر الكتاب أو الجزء بعد ذكره  
أولاً فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدم ذكره في افراد كل حديث لذلك الاسناد عند  
روايتها لكونه لا يقع متصلاً بكل واحد منها ولكنه يفيد تأكيذاً واحتياطاً ويتضمن  
اجازة بالغة من أعلا أنواع الاجازات والله أعلم . السادس عشر اذا روى المحدث الحديث  
باسناد ثم اتبعه باسناد آخر وقال عند انتهائه مثله فأراد الراوي عنه ان يقتصر على  
الاسناد الثاني ويسوق لهظ الحديث المذكور عقب الاسناد الاول فالأظهر المنع من  
ذلك وروينا عن أبي بكر الخطيب الحافظ رحمه الله قال كان شعبة لا يجيز ذلك وقال  
بعض أهل العلم يجوز ذلك اذا عرف ان المحدث ضابط متحفظ يذهب الى تمييز الالفاظ  
وعد الحروف فان لم يعرف ذلك منه لم يجز ذلك وكان غير واحد من أهل العلم اذا  
روى مثل هذا يورد الاسناد ويقول مثل حديث قبله منه كذا وكذا ثم يسوقه  
وكذلك اذا كان المحدث قد قال نحوه قال وهذا هو الذي اختاره أخبرنا أبو أحمد

عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن أبي علي البغدادي شيخ الشيوخ بها بقراءته عليه  
بها أخبرنا والدي رحمه الله أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصريفي أخبرنا أبو القاسم  
ابن حبابه حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا  
وكيع قال قال شعبة فلان عن فلان مثله لا يجزي قال وكيع وقال سفيان الثوري يجزي  
وأما إذا قال نحوه فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال مثله نبئنا بأسناد عن وكيع قال  
سفيان إذا قال نحوه فهو حديث وقال شعبة نحوه شك وعن يحيى بن معين أنه أجاز  
ما قدمنا ذكره في قوله مثله ولم يجزه في قوله نحوه قال الخطيب وهذا القول على مذهب من لم  
يجز الرواية على المعنى فأما على مذهب من أجازها فلا فرق بين مثله ونحوه والله أعلم  
• قلت هذا له تعلق بما روينا عن مسعود بن علي السجزي أنه سمع الحاكم أباعبد الله  
الحافظ يقول إن مما يلزم الحديث من الضبط والاتقان أن يفرق بين أن يقول مثله أو يقول  
نحوه فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد ويحل أن يقول نحوه  
إذا كان على مثل معانيه والله أعلم • السابع عشر إذا ذكر الشيخ اسناد الحديث ولم يذكر  
من منته الاطراف ثم قال وذكر الحديث أو قال وذكر الحديث بطوله فأراد الراوي عنه أن  
يروى عنه الحديث بكامله وبطوله فهذا أولى بالمتع مما سبق ذكره في قوله مثله أو نحوه  
فطريقه أن يبين ذلك بأن يقتصر ما ذكره الشيخ على وجهه فيقول قال وذكر الحديث  
بطوله ثم يقول والحديث بطوله هو كذا وكذا ويسوقه إلى آخره وسأل بعض أهل  
الحديث أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الشافعي لنقدم في الفقه والاصول عن ذلك فقال لا يجوز  
لنسمع على هذا الوصف أن يروى الحديث بما فيه من الالفاظ على التفصيل وسأل أبو بكر  
البرقاني الحافظ الفقيه أبا بكر الاسعدي الحافظ الفقيه عن قرأ اسناد حديث على الشيخ  
ثم قال وذكر الحديث هل يجوز أن يحدث بجميع الحديث فقال إذا عرف الحديث والقارئ  
ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك والبيان أولى أن يقول كما كان • قلت إذا جوزنا  
ذلك فلنتحقق فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم يذكره الشيخ لكنها إجازة أكيدة قوية  
من جهات عديدة فجاز لهذا مع كون أوله سماعاً إدراج الباقي عليه من غير أفراد له بلفظ  
الإجازة والله أعلم • الثامن عشر الظاهر أنه لا يجوز تغيير عن النبي إلى عن رسول الله



صلى الله عليه وسلم وكذا بالعكس وإن جازت الرواية بالمعنى فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى والمعنى في هذا مختلف وثبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه رأى أباه إذا كان في الكتاب عن النبي فقال المحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب وكتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطيب أبو بكر هذا غير لازم وإنما استحب أحد أتباع المحدث في لفظه والا فذهب به الترخيص في ذلك ثم ذكر بإسناده عن صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي يكون في الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجعل الإنسان قال النبي صلى الله عليه وسلم قال أرجو أن لا يكون به بأس وذكر الخطيب بإسناده عن حماد بن سلمة أنه كان يحدث وبين يديه عفان وبهر فجعلنا يغيران النبي صلى الله عليه وسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما حماد أما أنهما فلا تفقها أن أبدأ والله أعلم . التاسع عشر إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية فإن في اغفالها نوعاً من التدليس وفيها مضي لما أمثلة لذلك ومن أمثلته ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل حدثنا فلان ماذا كره أو حدثناه في المذاكرة فقه كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يجعل عنهم في المذاكرة شيء منهم عبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة الرازي ورويناه عن ابن المبارك وغيره وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة مع أن الحفظ خوان ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين والله أعلم . العشرون إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح مثل أن يكون عن ثابت البناني وأبان بن أبي عياش عن ألس فلا يستحسن إسقاط المجروح من الإسناد والاقتصار على ذكر الثقة خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثقة قال نحو أن ذلك أحمد بن حنبل ثم الخطيب أبو بكر قال الخطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح من الإسناد ويذكر الثقة ثم يقول وآخر كناية عن المجروح قال وهذا القول لا فائدة فيه . قلت وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن رجلين فحينئذ إن لا يسقط أحدهما منه لتطرق مثل الاحتمال المذكور إليه وإن كان محذور الإسقاط فيه أقل ثم لا يمتنع ذلك في الصوريين امتناع تحريم لأن الظاهر اتفاق الراويين

وما ذكر من الاحتمال تادر بعيد فانه من الادراج الذي لا يجوز اعمده كما سبق في نوع المدرج والله أعلم . الحادي والعشرون اذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر فخلطه ولم يميزه وعزى الحديث جملة اليهما مبيناً ان عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه فذلك جائز كما فعل الزهري في حديث الامك حيث رواه عن عروة وابن السيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رضي الله عنها وقالوا كلهم حديثي طائفة من حديثها قالوا قالت الحديث ثم انه ما من شيء من ذلك الحديث الا وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الابهام حتى اذا كان أحدهما مجروحاً لم يجوز الاحتجاج بشيء من ذلك الحديث وغير جائز لاحد بعد اختلاط ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروي الحديث عن الآخر وحده بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالافصاح لان بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر والله أعلم

النوع السابع والعشرون . معرفة آداب الحديث وقد مضى طرف منها اقتضته الانواع التي قبله علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم وينافى مساوى الاخلاق ومشايخ الشيم وهو من علوم الآخرة لامن علوم الدنيا فمن أراد التصدي لاسماع الحديث أو لاقادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية واخلاصها وليطهر قلبه من الاغراض الدنيوية وادناسها وليعذر بلبية حب الرياسة ورعوناتها وقد اختلف في السن الذي اذا بلغه استحب له التصدي لاسماع الحديث والانتصاب لروايته والذي نقوله انه متى احتيج الى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان وروينا عن القاضي الفاضل أبي محمد بن خلاد رحمه الله انه قال الذي يصح عندي من طريق الاثر والنظر في الحد الذي اذا بلغه الناقل حسن به ان يحدث هو ان يستوفي الخمسين لانها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الاشد قال سحيم بن وثيل أخو حسين مجتمع أشد ونجذني مداورة الشؤون قال وليس بمنكر ان يحدث عند استيفاء الأربعين لانها أحد الاستواء ومنتهى الكمال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن الأربعين وفي الأربعين تنامي عزيمة الانسان قوته ويتوفر عقله ويجود رأيه وأنكر القاضي عياض ذلك علي ابن خلاد وقال كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحسنين من



لم يبقه الى هذا السن ومات قبله وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الاربعين وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين وكذلك ابراهيم النخعي وهذا مالك بن أنس جلس للناس ابن نيف وعشرين وقيل ابن سبع عشرة والناس متوافرون وشيوخه أحياء وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك والله أعلم . . قلت ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر وهو محمول على انه قاله فيمن يتصدي للحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره فهذا انما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكور فانه مظنة الاحتياج الى ما عنده وأما الذين ذكرهم عياض عن حدث قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ظهركم معها الاحتياج اليهم فحدثوا قبل ذلك أولانهم سئلوا ذلك اما بصرح السؤال وإما قرينة الحال وأما السن الذي اذا بلغه المحدث ينبغي له الامساك عن التحديث فهو السن الذي يخشي عليه فيه من الهرم والخرف ويخاف عايه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم وهكذا اذا عمى وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية وقال ابن خلاد أعجب الى أن يمسك في الثمانين لانه حد الهرم فان كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً يعرف حديثه ويقوم به ونحري أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً ووجه ما قاله إن من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب وخيف عليه الاختلال والاخلال أو ان لا يظن له الا بعد أن يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات منهم عبد الرزاق وسعيد ابن أبي عروبة (١) وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذا السن فساعدتهم التوفيق ومحببتهم السلامة منهم أنس بن مالك وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة ومالك واليث وابن عينة وعلي بن الجعد في عدد جم من المتقدمين والمتأخرين وفيهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة منهم الحسن بن عرفة وأبو القاسم البغوي وأبو اسحق الطنجيمي والقاضي أبو الطيب الطبري رضي الله عنهم أجمعين والله أعلم . . ثم انه لا ينبغي

(١) في هامش المخطوطة . . قال المؤلف ضعف حال عبد الرزاق في آخر عمره وعسى فكان يلقن ليعلمه أحمد بن حنبل وغيره حديثه بآخره والله أعلم (١٣٣ علوم)

للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتمع لم يتكلم إبراهيم بشيء وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أولى منه لسنه أو لغير ذلك رويناه عن يحيى بن معين قال إذا حدثت في بلد فيه مثل أبي مسهر فيجب للحق أن نحاق وعنه أيضاً أن الذي يحدث بالبلد وفيها من هو أولى بالتحديث منه فهو أحق وينبغي للمحدث إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره في بلده أو غيره بإسناد أعلى من أسناده أو أرجح من وجه آخر أن يعلم الطالب به ويرشده إليه فإن الدين النصيحة ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه فانه يرجي له حصول النية من بعده رويناه عن معمر قال كان يقال إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأتي عليه العلم حتى يكون لله عز وجل وليكن حريصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره وقد كان في السلف رضي الله عنهم من يتألف الناس على حديثه منهم عروة بن الزبير رضي الله عنهما وليقتد مالك رضي الله عنه في ما أخبرناه أبو القاسم الفراوي بنيسابور أخبرنا أبو المعالي الفارسي أخبرنا أبو بكر البيهقي الحافظ أنا أبو عبد الله الحافظ قال أخبرني اسمعيل ابن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني <sup>(١)</sup> حدثنا جدي حدثنا اسمعيل بن أبي أويس قال كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث قوفاً وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة وحدث فقيل له في ذلك فقال أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث إلا على طهارة متمكناً وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم أو يستعجل وقال أحب أن أقفم ما أحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي أيضاً عنه أنه كان يغتسل لذلك ويتبخر ويتطيب فإن رفع أحد صوته في مجلسه زجره وقال قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي صلى الله عليه وسلم فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ورويناه أو بلغنا عن محمد بن أحمد بن عبد الله البقي أنه قال القاري لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام لأحد فانه تكلم

(١) الشعراني نسبة إلى الشعر والمراد به الفضل جده كان يرسل شعره له من هاشم



بخطبة خطيبته ويستحب له مع أهل مجلسه ما ورد عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال أن من السنة إذا حدث الرجل لقوم أن يقبل عليهم جميعاً والله أعلم ولا يسرد الحديث سرداً يجمع السامع من ادراك بعضه ويفتتح مجلسه وليختتمه بذكر ودعاء يليق بالحال ومن أبلغ ما يفتتحه به أن يقول الحمد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال والصلاة والسلام الاثنان على سيد المرسلين كما ذكره اذا كرون وكما غفل عن ذكره الغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ويستحب للمحدث العارف عقد مجلس لأملاء الحديث فانه من أعلى مراتب الراوين والسماع فيه من أحسن وجوه العمل وأقواها وليتخذ مستملياً يبلغ عنه اذا كثر الجمع فذلك دأب أكابر المحدثين للتصديق لمثل ذلك ومن يروي عنه ذلك مالك وشعبة ووكيع وأبو عاصم ويزيد بن هارون في عدد كثير من أعلام السالفين وليكن مستمليه محصلاً مستيقظاً كيلا يقع في مثل ما روينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديث فقال حدثنا به عدة فصاح به مستمليه يا أبا خالد عدة ابن من فقال له عدة ابن فحدثك وليستمل على موضع مرتفع من كرسى أو نحوه فان لم يجده استمل قائماً وعليه ان يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف والفائدة في استملاء المستمل توصل من يسمع لفظ الممل على بعد منه الى تفهمه وتحققه بإبلاغ المستمل وأما من لم يسمع الالفظ المستمل فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن الممل مطلقاً من غير بيان الحال فيه وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارئ بشئ من القرآن العظيم فاذا فرغ استتمت للمستمل أهل المجلس ان كان فيه لفظ ثم يسمي ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرق الابلاغ في ذلك ثم يقبل على المحدث ويقول من ذكرت أو ما ذكرت رحمك الله أو غفر الله لك أو نحو ذلك وكل ما انتهى الى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه وذكر الخطيب انه يرفع صوته بذلك واذا انتهى الى ذكر الصحابي قال رضى الله عنه ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والعلماء كما روى عن عطاء بن أبي رباح انه كان اذا حدث عن ابن عباس رضى الله عنهما

قال حدثني البحر وعمر وكيع انه قال حدثنا سفيان أمير المؤمنين في الحديث واهم من ذلك الدماء له عند ذكره فلا يغفلن عنه ولا بأس بذكر من يروى عنه بما يعرف به من لقب كغندر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ولوين لقب محمد بن سليمان اللصيصي أو نسبة الى أم عرف بها كيعلي بن منية الصحابي وهو ابن أمية ومنية أمه وقيل جدته أم أبيه أو وصف بصفة نقص في جسده عرف بها سليمان الاعمش وطامم الاحول الا ما يكرهه من ذلك كما في اسماعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليّة وهي أمه وقيل أم أمه وروينا عن يحيى بن معين انه كان يقول حدثنا اسماعيل بن عليّة فنهاه أحمد بن حنبل وقال قل اسماعيل بن ابراهيم فانه باغى انه كان يكره ان ينسب الى أمه فقال قد قبلنا منك يا معلم الخبير وقد استعجب للمعالي ان يجمع في املائه بين الروايتين عن جماعة من شيوخه مقدما للاعلى اسناداً أو الأولى من وجه آخر وبمعلي عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً ويختار ما علل سنده وقصر مته فانه أحسن وأليق ويتقى ما يملية ويتجرى المستفاد منه وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة ويتجنب ما لا تحمله عقول الحاضرين وما يخشى فيه من دخول الوهم عليهم في فهمه وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الاملاء بشيء من الحكايات والنوادر والانشادات باسانيدها وذلك حسن واذا قصر الحديث عن تخرج ما عليه استعان ببعض حفاظ وقته فخرج له فلا بأس بذلك قال الخطيب كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك واذا نجز الاملاء فلا غناء عن مقابله واثقانه واصلاح ما فسد منه بزيغ العلم وطغيانه هذه عيون من آداب الحديث اجتزأنا بها معرضين عن التناول بما ليس من مهماتها أو هو ظاهر ليس من مشابهاها والله الموفق وللعين وهو أعلم

النوع الثامن والعشرون . . معرفة آداب طالب الحديث وقد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم قال ماعليه تحقيق الاخلاص والحذر من أن يتخذ وصلة الى شيء من الاغراض الدنيوية رويانا عن حماد بن سلمة رضى الله عنه انه قال من طلب الحديث لغير الله مكر به وروينا عن سفيان الثوري من انه قال ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به وروينا نحوه عن ابن المبارك رضى الله عنه ومن أقرب الوجوه في اصلاح النية فيه ما رويانا عن أبي هريرة اسمعيل بن نجيد انه سأل أبا جعفر أحمد بن



حمدان وكانا عبيدين صالحين فقال له بأى نية أكتب الحديث فقال ألتزم ترون ان عنده  
 ذكر الصالحين تنزل الرحمة قال نعم قال فرسول الله صلى الله عليه وسلم رأس الصالحين  
 وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد وليأخذ نفسه بالاخلاق الزكية  
 والآداب الرضية فقد رويناه عن أبي طاصم البكيل قال من طلب هذا الحديث فقد طلب  
 أعلا أمور الدين فيجب أن يكون خيرا للناس وفي السن الذي يستحب فيه الابتداء  
 بسماع الحديث وبكتبه اختلاف سبق بيانه في أول النوع الرابع والعشرين وإذا  
 أخذ فيه فليشمر عن ساق جهده واجتهاده ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره ومن  
 الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك وإذا فرغ من سماع  
 العوالي والمهمات التي يبلده فليرحل الى غيره رويناه عن يحيى بن معين انه قال أربعة  
 لا تؤنس منهم رشد حارس الدرب ومنادي القاضي وابن المحدث ورجل يكتب في بلده  
 ولا يرحل في طلب الحديث وروينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه انه قيل له أيرحل  
 الرجل في طلب العلو فقال بلى والله شديداً لقد كان علقمة والاسود يبلغهما الحديث  
 عن عمر رضى الله عنه فلا يمتنعان حتى يخرججا الى عمر فيسمعه منه وعن ابراهيم بن  
 أدهم رضى الله عنه انه قال ان الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الامة برحلة أصحاب الحديث  
 ولا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتحمل والاخلال بما يشترط عليه  
 في ذلك على ما تقدم شرحه وليستعمل ما يسمعه من الاحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح  
 وغيرها من الاعمال الصالحة فذلك زكاة الحديث على ما رويناه عن العبد الصالح بشر  
 ابن الحارث الحافى رضى الله عنه وروينا عنه أيضاً انه قال يا أصحاب الحديث أدوا زكاة هذا  
 الحديث اعملوا من كل مائة حديث بخمسة أحاديث وروينا عن عمرو بن قيس للملائي  
 رضى الله عنه قال اذا بلغك شئ من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله وروينا عن  
 وكيع قال اذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به وليعظم شيخه ومن يسمع منه فذلك  
 من اجلال الحديث والعام ولا يتقل عليه ولا يطول بحيث يضجره فانه ينجش على فاعل  
 ذلك أن يحرم الانتفاع وقد روي عن الزهرى انه قال اذا طال المجلس كان للشيطان  
 فيه نصيب ومن ظفر بين الطلبة بسماع شيخ فكتبه عن غيره ليتفرد به عنهم كان جديراً؟

بأن لا ينتفع به وذلك من اللؤم الذي يقع فيه جبهة الطلبة الوضعاء ومن أول فائدة طلب الحديث الافادة رويناعن مالك رضي الله عنه انه قال من بركة الحديث افادة بعضهم بعض ورويناعن اسحق ابراهيم بن راهويه انه قال لبعض من سمع منه في جماعة انسح من كتابهم ما قد قرأت فقال انهم لا يمكنوني قال اذا والله لا يفلحون أبداً قد رأيت أقواماً منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا . . . قالت وقصد رأينا نحن أقواماً منعوا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا ولسأل الله العافية ولا يكن ممن يمدحه الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب وقد رويناعن مجاهد رضي الله عنه انه قال لا يتعلم مستحي ولا مستكبر وروينا عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما انهما قالا من رق وجهه رق علمه ولا يأتي من أن يكتب إماماً من دون ما يستفيدة منه رويناعن وكيع بن الجراح رضي الله عنه انه قال لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه وليس بموفق من ضيع شيئاً من وقته في الاستكثار من الشيوخ بمجرد اسم الكثرة وصيتها وليس من ذلك قول أبي حاتم الرازي اذا كتبت فقمش وادا حدثت ففتش وليكتب وليسمع ما يقع اليه من كتاب أو جزء على التمام ولا ينتخب فقد قال ابن المبارك رضي الله عنه ما انتخب على عالم قط الا ندمت وروينا عنه انه قال لا ينتخب على عالم الا بذنب وروينا أو بلغنا عن يحيى بن معين انه قال سيندم للنتخب في الحديث حين لا تنفعه الدامة فان ضاقت به الحال عن الاستيعاب وأخرج الى الانتقاء والانتخاب تولى ذلك بنفسه ان كان أهلاً بميزاً عارضاً بما يصلح للانتقاء والاختيار وان كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ ليختب له وقد كان جماعة من الحفاظ متصددين للانتقاء على الشيوخ والطلبة تسمع ويكتب باستحاجهم منهم ابراهيم بن أرمه (أورمة) الاصبهاني وأبو عبد الله الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل وأبو الحسن الدارقطني وأبو بكر الجعاني في آخرين وكانت العادة جارية برسم الحفاظ علامة في أصل الشيخ على ما ينتخبه فكان النعماني أبو الحسن يعلم بصاد ممدودة وأبو محمد الخلال بطاء ممدودة وأبو الفضل الفلكي بصورة همزين وكلام يعلم بحبر في الحاشية اليمنى من الورقة وعلم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحرة وكان أبو القاسم النلال كافي الحفاظ يعلم بخط صغير بالحرة على أول



استاذ الحديث ولا حرج في ذلك ولكل الخبار ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتى نفسه من غير أن يفكر بطلان وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المتقوسين المتعطلين بما هم منه عاطلون أنشدني أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد السمعاني رحمه الله لفظاً بمدينة مرو قال أنشدنا والذي لفظاً أوقراءة عليه قال أنشدنا محمد بن ناصر السلمي من لفظه قال أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه شعر

يا طالب العلم الذي ذهبت بمدته الرواية

كن في الرواية ذا العناية بالرواية والدراية

وارو القليل وراعه فالعلم ليس له نهاية

وليتقدم العناية بالصحيحين ثم بسنن أبي داود وسنن النسائي وكتاب الترمذي ضبطاً لمشكلها وفهماً لظن معانيها ولا يخدم عن كتاب السنن الكبير للبيهقي فانا لا نعلم مثله في باب ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث اليه من كتب المسانيد كسند أحمد ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها وهو طأ مالك هو للمقدم منها ومن كتب عال الحديث ومن أحودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل وكتاب العلل عن الدارقطني ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين ومن أفضاها تاريخ البخاري الكبير وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ومن كتب الضبط لمشكل الاسماء ومن أكملها كتاب الأكمال لأبي نصر بن ما كولا وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشككة بحث عنها وأودعها قلبه فانه يجتمع له بذلك علم كثير في يسر وليكن تحفظه للحديث على التدرج قليلاً قليلاً مع الأيام والليالي فذلك أحرى بأن يتم بحفظه ومن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين شعبة وابن علية ومعر وروينا عن معمر قال سمعت الزهري يقول من طلب العلم جهلة فانه جهلة وانما يذكر العلم حديثاً وحديثين وليكن الاثنان من شأنه فقد قال عبد الرحمن بن مهدي الحفظ الاثنان ثم ان المذاكرة بما تحفظه من أقوى أسباب الامتناع به روينا عن عاقمة النخعي قال تذاكروا الحديث فان حياته ذكره عن ابراهيم النخعي قال من سهره أن يحفظ الحديث فليجهد به ولو أن

يحدث به من لا يشبهه وليشتغل بالتعريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له فانه كما قال الخطيب الحافظ يثبت الحفظ ويترك القلب ويشهد الطبع ويحيد البيان ويكشف اللبس ويكسب جميل الذكر ويخلده الى آخر الدهر وقل ما يتهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من فوائده الا من فعل ذلك وحدث الصوري الحافظ محمد بن علي قال رأيت أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام فقال لي يا أبا عبد الله خرج وصنف قبل أن يحال بينك وبينه ما أنك ترائي قد حيل بيني وبين ذلك وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان أحدهما التصنيف على الابواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيره وتنويعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب والثانية تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده وان اختلفت أنواعه ولمن اختار ذلك ان يرتبهم على حروف المعجم في أسماهم وله أن يرتبهم على القبائل فيبدأ ببني هاشم ثم بالاقرب قالاقرب نسباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أن يرتب على سوابق الصحابة فيبدأ بالعشرة ثم بأهل بدوهم بأهل الحديث ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديثية وقطع مكة ويحتم بأصغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه ثم بالنساء وهذا أحسن والاول أسهل وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك ثم ان من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرفه واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبه في مسنده ومما يعتنون به في التأليف جمع الشيوخ أي جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفرادهم قال عثمان ابن سعيد الدارمي يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث سفيان وشعبة ومالك وحماد بن زيد وابن عينة وهم أصول الدين وأصحاب الحديث يجمعون حديث خاق كثير غير الذين ذكرهم الدارمي منهم أيوب السخيتاني والزهري والاوزاعي ويجمعون أيضاً التراجم وهي أسانيد يخصوصون ما جاءها بالجمع والتأليف مثل ترجمة مالك عن نافع عن بن عمر وترجمة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها في أشباه ذلك كثيرة ويجمعون أيضاً أبواباً من أبواب الكتب للصنف الجامعة للأحكام فيفردونها بالتأليف فتصير كتباً مفردة نحو باب رؤية الله عز وجل وباب رفع اليدين وباب القراءة خاف الامام وغير ذلك



ويفردون أحاديث فيجمعون طرقها في كتب مفردة نحو طرق حديث قبض العلم وحديث الفسل يوم الجمعة وغير ذلك وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف وعليه في كل ذلك تصحيح القصد والتحذر من قصد المسكارة ونحوه بلغنا عن حمزة بن محمد الكنتاني أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مائتي طريق فأعجبه ذلك فرأى يحيى بن معين في منامه فذكر له ذلك فقال له أخشي أن يدخل هذا تحت الحكم التكاثر ثم ليحذر أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النظر فيه وتكريره • ولينق أن يجمع ما لم يتأهل بعد اجتناء ثمرته واقتناص فائدة جمعه كيلا يكون حكمه ما روينا عن علي بن للدينى قال اذا رأيت الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الفسل وحديث من كذب فاكذب على ققاء لا يفلح ثم ان هذا الكتاب مدخل الى هذا الشأن فمنع عن أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهائمهم التي ينقص الحديث بالجهل بها نقصاً فاحشاً فهو ان شاء الله جدير بأن تقدم العناية به ونسأل الله سبحانه فضله العظيم وهو أعلم

النوع التاسع والعشرون •• معرفة الاسناد العالى والنازل أصل الاسناد أو لاختصبة فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة بالغة من الدين المؤكدة روينا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك أنه قال الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ماشاء وطلب العلو فيه سنة أيضاً ولذلك استحببت الرحلة فيه على ما سبق ذكره قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه طلب الاسناد العالى سنة عن سلف وقد روينا أن يحيى بن معين رضى الله عنه قيل له في مرضه الذى مات فيه مات شهي قال بيت خالي واسناد عالى •• قلت العلو يبعد الاسناد من الخلل لان كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ففي قتلهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل وهذا جلي واضح ثم ان العلو المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة • أولها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم واسناد لطيف غير ضعيف وذلك من أجل أنواع العلو وقد روينا عن محمد بن أسلم الطوسي الزاهد العالم رضى الله عنه أنه قال قرب الاسناد قرب أو قرية الى الله عز وجل وهذا كما قال لان قرب الاسناد قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل . الثاني وهو الذي ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ  
 القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثرت العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فإذا وجد ذلك في إسناد وصف بالعلو نظراً إلى قرب من ذلك الإمام وإن لم يكن  
 عالياً بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الحاكم يؤهم أن القرب من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يمد من العلو المطلوب أصلاً وهذا غلط من قائله لأن القرب منه  
 صلى الله عليه وسلم بإسناد لطيف غير ضعيف أولى بذلك ولا ينافي في هذا من له  
 مسكة من معرفة وكأن الحاكم أراد بكلامه ذلك أثبات العلو للإسناد بقربه من إمام وإن  
 لم يكن قريباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والانكار على من لم يراعي في ذلك مجرد  
 قرب الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان إسناداً ضعيفاً ولهذا مثله ذلك  
 بحديث أبي هدية ودينار والاشعج وأشباههم والله أعلم . الثالث العلو بالنسبة إلى رواية  
 الصحيحين أو أحدهما أو غيرها من الكتب المعروفة المعتمدة وذلك ما شتر آخر من  
 للموافقات والابدال والمساواة والمصاحفة وقد كثرت اعتناء الحديث المتأخرين بهذا النوع  
 ومن وجدت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه وأبولصيرين  
 ما كولا وأبو عبد الله الحميدي وغيرهم من طبقهم ومن جاء بعدهم . أما الموافقة فهي أن  
 يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلاً عالياً بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك  
 الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه . وأما البديل فتدل أن يقع لك مثل  
 هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث وقد يرد البديل إلى  
 الموافقة فيقال فيما ذكرناه موافقة عالية في شيخ مسلم ولو لم يكن ذلك عالياً فهو أيضاً  
 موافقة وبديل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات إليه وأما المساواة فهي  
 في أعصارنا أن يقل العدد في إسنادك لآل إلى شيخ مسلم وأمثاله ولا إلى شيخ شيخه بل إلى  
 من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من قاربه وربما كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك  
 الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله . وأما المصاحفة فهي  
 أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشخصك لآل فيقع ذلك لك مصاحفة إذا تكون كأنك لقيته



مسلماً في ذلك الحديث وصاحفته به لكرئك قد لقيت لشيخك المساوي لمسلم فان كانت المساواة لشيخك كانت المصاحفة لشيخك فتقول كان شيخني سمع مسلماً أو صاحفه وان كانت للمساواة لشيخك فاصاحفه لشيخك فقول فيها كان شيخ شيخني سمع مسلماً وصاحفه ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبة بل تقول كأن فلانا سمعه من مسلم من غير أن تقول فيه شيخني أو شيخ شيخني ثم لا ينبغي على المتأمل أن في المساواة أو المصاحفة الواقعتين لك لا يلتقي اسنادك واسناد مسلم أو نحوه الا بعيداً عن شيخ مسلم قبلته بيان في الصحابي أو قريباً منه فان كانت المصاحفة التي تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال اسنادك أمكن انتقاد الاسنادين فهناك شيخ مسلم أو أشباهه وداخات المصاحفة حينئذ الموافقة فان معنى الموافقة راجع الى مساواة ومصاحفة مخصوصة اذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواية اسنادك العالي ساوي أو صافح مسلماً أو البخاري لكونه سمع ممن سمع من شيخهما مع تأخر طبقتهم عن طبقتهم ويوجد في كثير من العوالي المخرجة لمن تكلم أولاً في هذا النوع وطبقتهم للمصاحفات مع الموافقات والابدال لما ذكرناه ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لزول اذ لولا نزول ذلك الامام في اسناده لم تعل أنت في اسنادك وكنت قد قرأت بمرور على شيخنا المكثراً أبي المظفر عبد الرحيم بن الحافظ المصنف أبي سعيد السمعاني رحمه الله في أربي أبي البركات الفراوي حديثاً أدعي فيه أنه كان سمعه هو أو شيخه من البخاري فقال الشيخ أبو المظفر ليس لك بهال ولكننا لا بخاري نازل وهذا حسن لطيف بخدش وجه هذا النوع من العلو والله أعلم الرابع من أنواع العلو العلو المستفاد من تقدم وفاة راوي مثله ماأرويه عن شيخ أخبرني به عن واحد عن البيهقي الحافظ عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم وان تساوي الاسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خفاف لان البيهقي مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ومات ابن خفاف سنة سبع وثمانين وأربعمائة وروينا عن أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي الحافظ رحمه الله قال قد يكون الاسناد يلو على غيره بتقدم موت راويه وان كانا متساويين في العدد ومثل ذلك من حديث نفسه بمثل ما ذكرناه ثم ان هذا كلام في العلو المنبني على

تقدم الوقفة للمستفاد من نسبة شيخ الى شيخ وقياس راو براو وأما العلو للمستفاد من مجرد تقدم وقفة شيخك من غير نظر الى قياسه براو آخر فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة وذلك ما روينا عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال سمعت أحمد بن عمر الدمشقي وكان من أركان الحديث يقول اسناد خمسين سنة من موت الشيخ اسناد علو وفيما يروي عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ قال اذا مر على الاسناد ثلاثون سنة فهو عال وهذا أوسع من الاول والله أعلم . . الخامس العلو المستفاد من تقدم السماع أنبأنا عن محمد بن ناصر الحافظ عن محمد بن طاهر الحافظ قال من العلو تقدم السماع . . قلت وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله وفيه مالا يدخل في ذلك بل يمتاز عنه مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً وسماع الآخر من أربعين سنة فإذا تساوى السند إليهما في العدد فالاسناد الى الاول الذي تقدم سماعه أعلى فهذه أنواع العلو على الاستقصاء والايضاح الشافي والله سبحانه وتعالى الحمد كله . . وأما ما روينا عن الحافظ أبي طاهر الساني رحمه الله من قوله في آيات له

بل علو الحديث بين أول الخفظ والاتقان صحة الاسناد

وما روينا عن الوزير نظام الملك من قوله عندي ان الحديث العالي ماصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت رواه مائة فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف اطلاقه بين أهل الحديث وانما هو علو من حيث المعنى فحسب والله أعلم

﴿ فصل ﴾ وأما النزول فهو ضد العلو وما من قسم من أقسام العلو الخمسة الا وضده قسم من أقسام النزول فهو اذا خمسة أقسام وتقسيمها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه . وأما قول الحاكم أبي عبد الله لعل قتلاً يقول النزول ضد العلو فن عرف العلو فقد عرف ضده وليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرفها الا أهل الصنعة الى آخر كلامه . فهذا ليس نفيًا لكون النزول ضدًا للعلو على الوجه الذي ذكرته بل نفيًا لكونه يعرف بمعرفة العلو وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلو فانه قصر في بيانه وتفصيله وليس كذلك فيما ذكرناه نحن في معرفة العلو فانه مفصل تفصيلًا مفهوماً لمراتب النزول والعلم عند الله تبارك وتعالى . ثم أن النزول مفصول مرغوب عنه والفضيلة للعلو



على ما تقدم بيانه ودليله وحكي ابن خلدون عن بعض أهل النظر أنه قال التزل في الاسناد أفضل واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو ونحريجه<sup>(١)</sup> فكما ازدادوا كان الاجتهاد أكثر وهذا مذهب ضعيف ضعيف الحجة وقد روينا عن علي بن المديني وأبي عمرو المستمل النيسابوري أنهما قالوا النزول شؤم وهذا ونحوه مما جاء في ذم النزول مخصوص ببعض النزول فان النزول اذا تعين دون العلو طريقاً الى فائدة راجعة على فائدة العلو فهو مختار غير مردود والله أعلم

النوع الموفى ثلاثين \* معرفة المشهور من الحديث ومعنى الشهرة مفهوم وهو منقسم الى صحيح كقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال باليات وأمثاله والى غير صحيح كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسواق ليس لها أصل من بشرني بخروج آذر<sup>(٢)</sup> بشرته بالجنة ومن آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة ويوم نحركم يوم صومكم وللسائل حق وان جاء على فرس \* وينقسم من وجه آخر الى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم كقوله صلى الله عليه وسلم السلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأشباهه والى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم كالذي روينا عن محمد بن عبد الله الانصاري عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رجل وذكر ان فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح وله رواة عن أنس عن أبي مجلز ورواه عن أبي مجلز غير التيمي ورواه عن التيمي غير الانصاري ولا يعلم ذلك الا أهل الصنعة وأما غيرهم فقد يستغربونه من حيث أن التيمي يروي عن أنس وهو هنا يروي عن واحد عن أنس وهو من المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه الا باسمه الخاص للمعنى المعناه الخاص وان كان الخطيب الحافظ قد ذكره

(١) في النسخة المطبوعة ونحريجه

(٢) كذا في المخطوطة وفي الطبع بالزاي أخت الراء ووجدته في غير كتاب آذر

بين الذال والراء ألف \* وقوله ومن آذى ذمياً في نسخة الخط آدمياً والله أعلم

لنى كلامه ما يشعر بأنه أتبع فيه غير أهل الحديث ولعل ذلك لكونه لا يشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في روايتهم فانه عبارة عن الخبر الذي يتقوله من يحصل العلم بصدقه ضرورة ولا بد في اسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من أوله الى منتهاه ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من أهل الحديث أعياه أطلبه وحديث إنما الاعمال بالنيات ليس من ذلك لسبيل وان قل عدد التواتر وزيادة لان ذلك طرأ عليه في وسط اسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره نعم حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار نراه مثالا لذلك فانه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجلم وهو في الصحيحين مروي عن جماعة عنهم وذكر أبو بكر البزار<sup>(١)</sup> الحافظ الجليل في مسنده أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من أربعين رجلاً من الصحابة وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال وليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث الواحد . . قلت وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر ثم لم يزل عدد روايته في ازدياد وهو لم جراً على التوالي والاستمرار والله أعلم

النوع الحادي والثلاثون . . معرفة الغريب والعزير من الحديث رويناه عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ الاصبهاني أنه قال الغريب من الحديث كحديث الزهري وقنادة وأشباههما من الائمة ممن يجمع حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً فاذا روي عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً فاذا روي الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً . . قلت الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب<sup>(٢)</sup> وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما في متنه وإما في اسناده وليس كل ما يعد من أنواع الافراد معدوداً من أنواع الغريب كما في الافراد

(١) في المخطوطة الرازي

(٢) سقط في المخطوطة الى قوله وكذلك



المضافة الى البلاد على ما سبق شرحه ثم ان الغريب ينقسم الى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح والى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغريب . وروينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال غير مرة لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فانها منا كبر وطامها عن الضعفاء وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر فثمة ما هو غريب متناً واسناداً وهو الحديث الصحيح الذي تفرد برواية متنه راو واحد ومنه ما هو غريب اسناداً لا متناً كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب ومن ذلك غرائب الشيوخ في في أسانيد المتون الصحيحة وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه ولا أرى هذا النوع ينعكس فلا يوجد اذا ما هو غريب متناً وليس غريباً اسناداً الا اذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فانه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناً وغير غريب اسناداً لكن بالنظر الى أحد طرفي الاسناد فان اسناده متصف بالغرابة في طرفه الاول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث انما الأعمال بالنيات وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشهورة والله أعلم

النوع الثاني والثلاثون . . معرفة غريب الحديث وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الالفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لفظة استعمالها هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم طامة والخوض فيه ليس بالهين والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي وروينا عن أبي موسى قال سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال سلوا أصحاب الغريب فاني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فأخطئ وبلغنا عن التاريخي محمد بن عيسى للملك قال حدثني أبو قلابة عبيد الله بن محمد قال قلت للأصمعي يا أبا عبد الله ما معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة فقال أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم أن السقبة اللزيق ثم ان غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فأحسنوا وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال أول من صنف الغريب في الاسلام النضر ابن شميل ومنهم من خالفه فقال أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن لثمي وكتابها

صغيران وسنبت بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه للمشهور فجمع وأجاد واستقصى  
فوقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن ثم تتبع القتيبي ما فات أبا  
عبيد فوضع فيه كتابه المشهور ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك  
كتاب المشهور فمذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب للمؤلفة في ذلك ووراءها جامع تشتمل  
من ذلك على زوائد وفوائد كبيرة ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة  
وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير حريب الحديث أن يظفره مفسراً في بعض روايات الحديث  
فما هو قال الدخ فهذا خفي معناه وأعضل وفسره قوم بما لا يصح وفي معرفة علوم الحديث  
للحاكم أنه الدخ بمعنى الزخ الذي هو الجماع وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن وإنما  
معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له قد أضرت لك ضميراً فما هو فقال الدخ  
بضم الدال يعني الدخان والدخ هو الدخان في لغة إذ في بعض روايات الحديث ما نصه  
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى قد خبأت لك خبيثاً وخبأً له يوم تأتي السماء  
بدخان مبين فقال ابن صياد هو الدخ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إخصاً فلن  
تعدو قدرك وهذا ثابت صحيح خرج الترمذي وغيره فأدرك ابن صياد من ذلك  
هذه الكلمة فحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف  
على تمام البيان ولهذا قال له إخصاً فلن تعدو قدرك أي فلا مزيد لك على قدر ادراك  
الكهان والله أعلم

النوع الثالث والثلاثون . . . معرفة للسلسل من الحديث التسلسل من لعوت الاسانيد  
وهو عبارة عن تتابع رجال الاسناد وتواردتهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة  
واحدة ويتقسم ذلك الى ما يكون صفة للرواية والنحو والى ما يكون صفة للرواة أو  
حالة لهم ثم ان صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالا ونحو ذلك تنقسم الى ما يخصه وما  
لا يخصه ونوعه الحاكم أبو عبد الله الحافظ الى ثمانية أنواع والذي ذكره فيها إنما هو صور  
وأمثلة ثمانية ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما  
يقال بلسان سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً الى آخر الاسناد أو يتسلسل بمحدثنا أو أخبرنا الى



آخره ومن ذلك أخبرنا والله فلان قال أخبرنا والله فلان إلى آخره ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها استناد حديث اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك المسلسل بقولهم إني أحبك فقل • وحديث التشييك باليد • وحديث العدي في اليد في أشباه لذلك نزويها وتروي كثيرة وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ومن فضيلة التسلسل اشتباهه على مزيد الضبط من الرواة وقل ما تسلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن ومن المسلسل ما يتقطع تسلسله في وسط أسناده وذلك نقص فيه وهو كالمسلسل بأول حديث سمعته علي ما هو الصحيح في ذلك والله أعلم

النوع الرابع والثلاثون • معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه • هذا فن مهم مستعصب رويناه عن الزهري رضي الله عنه أنه قال أعيان الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه وكان للشافعي رضي الله عنه فيه يد طولى وسابقة أولى رويناه عن محمد بن مسلم بن وارة أحد أئمة الحديث أن أحمد بن حنبل قال له وقد قدم من مصر كتبت كتب الشافعي فقال لا قال فرطت ما علمنا الجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه حتى جالسنا الشافعي • وفيمن طأه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه خلفاء معنى النسخ وشرطه وهو عبارة عن رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر وهذا حد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساما • فمنها ما يعرف بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم به كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم في صحيحه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها في أشباه لذلك • ومنها ما يعرف بقول الصحابي كما رواه الترمذي وغيره عن أبي ابن كعب أنه قال الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهى عنها وكما أخرجه النسائي عن جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار في أشباه لذلك • ومنها ما عرف بالنسخ كحديث شداد بن أوس وغيره إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس

(١٩ - علوم)

ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم بين الشافعي ان الثاني ناسخ للاول من حيث انه روى في حديث شداد انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم وروى في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم فبان بذلك ان الاول كان زمن الفتح في سنة ثمان والثاني في حجة الوداع في سنة عشر \* ومنها ما يعرف بالاجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة فانه منسوخ عرف نسخه بالعقاد الاجماع على ترك العمل به والاجماع لا ينسخ ولا ينسخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره والله أعلم

النوع الخامس والثلاثون \* معرفة للمصحف من أسانيد الاحاديث ومتونها \* هذا فن جليل انما ينهض باعبائه الخذاق من الحفاظ والدارقطني منهم وله فيه تصنيف مفيد وروينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه انه قال ومن يعرى من الخطأ والتصحيح \* فنال التصحيح في الاسناد حديث شعبة عن العوام بن مزاحم عن أبي عثمان الفهدي عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتؤدب الحقوق الى أهلها الحديث صحف فيه يحيى بن معين فقال ابن مزاحم بالزاي والحاء فرد عليه وانما هو ابن مزاحم بالراء المهمة والجيم \* ومنه مارويناه عن أحمد بن حنبل قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت قال أحمد صحف شعبة فيه قائما هو خالد بن علقمة وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قال أحمد وبلغنا عن الدارقطني ان ابن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني سليم ومنهم عتبة بن البذر قاله بالباء والذال للمعجمة روى له حديثاً وانما هو ابن الندر بالنون والذال غير المعجمة \* ومثال التصحيح في المتن مارواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة اليه بإسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد وانما هو براء احتجم في المسجد بنحو أو حصير هجرة يصلى فيها فصحنه ابن لهيعة لكونه أخنسه من كتاب بغير سماع ذكر ذلك مسلم في كتابه التيميز له وبلغنا عن الدارقطني في حديث أبي سفيان عن جابر قال



ومى أبي يوم الاحزاب على أسكاه فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن غسراً  
قال فيه أبي وإنما هو أبي وهو أبي بن كعب وفي حديث أنس ثم يخرج من النار من قال  
لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة قال فيه شعبة ذره بالضم والتخفيف  
ويُسبب فيه إلى التصحيف وفي حديث أبي ذر تصبين الصالح قال فيه هشام بن عروة  
بالضاد للمعجمة وهو تصحيف والصواب ما رواه الزهري الصالح بالصاد المهملة ضد  
الآخرق وبلغنا عن أبي زرعة الرازي أن يحيى بن سلام هو المفسر حدث عن سعيد  
ابن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى (سأريكم دار الفاسقين) قال مصر واستعظم أبو  
زرعة هذا واستقبه وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة مصرهم وبلغنا عن الدارقطني  
أن محمد بن المنثري حدث بمحدث أبي النبي صلى الله عليه وسلم لا يأتي أحدكم  
يوم القيامة ببقرة لها خوار فقال فيه أو شاة تنع بالنون وإنما هو تبعر بالباء المثناة من  
تحت وأنه قال لهم يومئذ قوم لما شرف نحن من عنزة قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم  
الينا يريد ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة يومهم أنه صلى إلى قبلتهم  
وأنما العنزة ههنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها وأظرف من هذا ما روي عن الحاكم  
أبي عبد الله عن أعرابي زعم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه  
أي صحنها عنزة بإسكان النون وعن الدارقطني أيضاً أن أبا بكر الصولي أملاً في الجامع  
حديث أبي أيوب من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فقال فيه شيا بالشين والياء  
وأن أبا بكر الاسماعيلي الإمام كان فيما بلغهم عنه يقول في حديث عائشة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم في السكمان قر الزجاجة بالزاي وإنما هو قر الدجاجة بالدال وفي حديث  
يروي عن معاوية بن أبي سفيان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشقون  
الخطب تشقيق الشعر ذكر الدارقطني عن وكيع أنه قاله مرة بالحاء المهملة وأبو نعيم  
شاهد فرد عليه بالحاء المعجمة المضمومة وقرأت بخط مصنف أن ابن شاهين قال في  
جامع المصور في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تشقيق الخطب فقال  
بعض الملاحين يا قوم فكيف يعمل والحاجة ماسة . . . قلت فقد انقسم التصحيف إلى  
قسمين أحدهما في الهمزة والثاني في الالف والواو فلهذا قد أحري إلى قسمين أحدهما تصحيف

البصر كما سبق عن ابن طيبة وذلك هو الأكثر والثاني تصحيف السمع نحو حديث  
لعاصم الاحول رواه بعضهم فقال عن واصل الاحدب فذكر الدارقطني انه من  
تصحيف السمع لا من تصحيف البصر كأنه ذهب والله أعلم الى أن ذلك مما لا يشبه  
من حيث الكتابة وإنما خطأ فيه سمع من رواه ويتقسم قسمة ثالثة الى تصحيف  
اللفظ وهو الأكثر والى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ كمثل ما سبق عن محمد بن  
المثنى في الصلاة الى غزاة ونسبة بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجاز والله أعلم وكثير من  
التصحيف المنقول عن الاكابر الجلة لهم فيه اعذار لم ينقلها ناقلوه ونسأل الله التوفيق  
والعصمة والله أعلم

النوع السادس والثلاثون •• معرفة مختلف الحديث وإنما يكمل للقيام به الأئمة  
الجامعون من صناعات الحديث والفقه الفواصون على المعاني الدقيقة • اعلم ان ما يذكر في  
هذا الباب ينقسم الى قسمين • أحدهما أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر ابداء وجه  
ينبغي تنافيهما فيتعين حينئذ المصير الى ذلك والقول بهما معاً ومثاله حديث لا عدوى  
ولا طيرة مع حديث لا يورد ممرض على مصح وحديث فر من المجذوم فراك من الاسد  
وجه الجمع بينهما أن هذه الامراض لا تعدى بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة  
للمريض به الله صحيح سبباً لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الاسباب  
ففي الحديث الاول لى صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقد الجاهل من أن ذلك يعدى  
بطبعه ولهذا قال من أعدي الاول • وفي الثاني اعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك  
وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه ولهذا في الحديث  
أمثال كثيرة وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى ان يكن قد أحسن فيه  
من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها وآثي بما غيره أولى وأقوى وقد روينا  
عن محمد بن اسحاق بن خزيمة الامام انه قال لا أعرف انه روى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم حديثان باستنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لاؤلف بينهما القسم  
الثاني ان يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما وذلك على ضربين أحدهما أن يظهر كون أحدهما  
ناسخاً والآخر منسوخاً فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ والثاني ان لا تقوم دلالة على ان



الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما فينزع حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالارجح منهما والائت  
كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات وأكثر  
ولتفصيلها موضع غير ذا والله سبحانه أعلم

النوع السابع والثلاثون . معرفة المزيد في متصل الاسانيد مثله ما روى عن عبد  
الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بشر بن  
عبيد الله قال سمعت أبا ادريس يقول سمعت واثلة بن الاسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي  
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها  
فذكر سفيان في هذا الاسناد زيادة وهم وهكذا ذكر أبي ادريس أما الوهم في ذكر سفيان  
فمن دون ابن المبارك لا من ابن المبارك لان جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر  
نفسه ومنهم من صرح فيه بافظ الاخبار بينهما وأما ذكر أبي ادريس فيه فابن المبارك منسوب  
فيه إلى الوهم وذلك لان جماعة من الثقات روه عن ابن جابر فلم يذكر أبا ادريس  
بين بشر وواثلة وفيهم من صرح فيه بسماع بشر من واثلة قال أبو حاتم الرازي يرون  
أن ابن المبارك وهم في هذا قال وكثيراً ما يحدث بشر عن أبي ادريس فغلط ابن المبارك  
وظن ان هذا مما روى عن أبي ادريس عن واثلة وقد سمع هذا بشر من واثلة نفسه  
قلت قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه كتاب تمييز المزيد في متصل  
الاسانيد وفي كثير مما ذكره نظر لان الاسناد الخالي عن الراوي الزائد ان كان بلفظة  
عن في ذلك فينبغي أن يحكم بارساله ويجعل معدلاً بالاسناد الذي ذكر فيه الزائد لما  
عرف في نوع المال وكما يأتي ذكره ان شاء الله في النوع الذي يليه وان كان فيه  
تصريح بالسماع أو بالاخبار كما في امثال الذي أوردناه فجائز أن يكون قد سمع ذلك  
من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه فيكون بشر في هذا الحديث قد سمعه من أبي ادريس  
عن واثلة ثم أتى واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا اللهم الا أن يوجد  
قرينة تدل على كونه وهماً كنجو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور وأيضاً فالظاهر  
من وقع له مثل ذلك ان يذكر السماعين فاذا لم يجز عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة  
للمذكورة والله أعلم

## ٩٩٨ مقدمة ابن الصلاح - النوع الثامن والثلاثون مع التاسع والثلاثون

النوع الثامن والثلاثون . . معرفة المراسيل الخفى اوساها . هذا نوع مهم عظيم الفائدة يدرك بالانساع في الرواة والجمع لطرق الاحاديث مع للمعرفة التامة والخطيب الحافظ فيه كتاب التفصيل لمبهم المراسيل والمذكور في هذا الباب منه ما عرف فيه الارسال بمعرفة عدم السماع من الراوى فيه أو عدم اللقاء كما جاء في الحديث للروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر روى فيه عن أحمد بن حنبل انه قال العوام لم يلق ابن أبي أوفى ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر في المواضع المدعاة فيه الارسال كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي اسحق فانه حكم فيه بالانقطاع والارسال بين عبد الرزاق والثوري لانه روى عن عبد الرزاق قال حدثني السمان بن أبي شبة الجدي عن الثوري عن أبي اسحق وحكم أيضاً فيه بالارسال بين الثوري وأبي اسحق لانه روى عن الثوري عن شريك عن أبي اسحق وهذا وما سبق في النوع الذي قبله يتعرضان لأن يعترض بكل واحد منهما على الآخر على ما تقدمت الإشارة اليه والله أعلم

النوع التاسع والثلاثون . . معرفة الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة ومن أجلها وأكثرها فوائد كتاب الاستيعاب لابن عبد البر ولولا ما شابهه من إirاده كثيراً مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الاخباريين والمحدثين وغالب على الاخباريين الاكثار والتخليط فيها يروونه وأنا أورد نكثاً نافعة ان شاء الله تعالى قد كان ينبغي لمصنفي كتب الصحابة ان يتوجوها بها مقدمين لها في فوائدها أحدها اختلاف أهل العلم في أن الصحابي من فال معروف من طريقة أهل الحديث ان كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة قال البخاري في صحيحه من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أورآه من المسلمين فهو من أصحابه وبانواعه عن أبي المظفر السمعاني المروزي انه قال أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا كل من رآه حكم الصحابة ودكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة



والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية والأخذ عنه قال وهذا طريق الأصوليين . قال المؤلف وقد روينا عن سعيد ابن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين وكان المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين ولكن في عبارته ضيق موجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما شرطه فيهم من لا نعرف خلافاً في عدمه من الصحابة وروينا عن شعبة عن موسى السبلائي وأثنى عليه خيراً قال أئدت أس بن مالك فقلت هل بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد غيرك قال بقي ناس من الأعراب قد رأوه فاما من صحبه فلا اسناده جيد حدث به مسلم بحضرة أبي ذرعة ثم أن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالنواتر وتارة بالاستفاضة القاصرة عن النواتر وتارة بان يروي عن آحاد الصحابة أنه صحابي وتارة بقوله واخبراه عن نفسه بعد ثبوت عدالته بانه صحابي والله أعلم . الثانية للصحابة بأسرهم خصيصته وهي أنه لا يسئل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة واجماع من يعتمد به في الاجماع من الامة قال الله تبارك وتعالى ( كنتم خير أمة أخرجت للناس ) الآية قبل اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ) وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ وقال سبحانه وتعالى ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ) الآية وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة منها حديث أبي سعيد المتفق على صحته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أتفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه ثم ان الامة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا يس الفتن منهم فكذلك باجماع العلماء الذين يعتمد بهم في الاجماع احساناً لظن بهم ولظراً إلى ما تمرد لهم من المآثر وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الاجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله أعلم . الثالثة أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة روي ذلك عن سعيد بن أبي الحسن وأحمد بن حنبل وذلك من

الظاهر الذي لا يخفى على حديثي وهو أول صاحب حديث بلغنا عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال رأيت أبا هريرة في النوم وأنا بسجستان أصنف حديث أبي هريرة فقلت اني لأحبك فقال أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا وعن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أيضاً قال سنة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثروا الرواية عنه وعمرها أبو هريرة وابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وابن عباس وأنس وأبو هريرة أكثرهم حديثاً وحمل عنه الثقات ثم أن أكثر الصحابة فتياً تروى عن ابن عباس بلغنا عن أحمد بن حنبل قال ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس وروينا عن أحمد بن حنبل أيضاً أنه قيل له من العبادة فقال عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو قيل له فابن مسعود قال لا ليس عبد الله بن مسعود من العبادة قال الحافظ أحمد البيهقي فيما روينا عنه وقرأته بخطه وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى احتجج إلي علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادة أو هذا فعلهم . . قلت ويلتحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادة المسمين بعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين نفساً والله أعلم وروينا عن علي بن عبد الله المديني قال لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد له أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم كان لكل رجل منهم أصحاب يقولون بقوله ويفتون الناس وروينا عن مسروق قال وجدت علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى ستة عمر وعلي وأبي وزيد وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين علي وعبد الله وروينا نحوه عن مطرف عن الشعبي عن مسروق لكن ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء وروينا عن الشعبي قال كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضاً وكان يقتبس بعضهم من بعض وكان علي والاشعري وأبي يشبه علم بعضهم بعضاً وكان يقتبس بعضهم من بعض وروينا عن الحافظ أحمد البيهقي أن الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهل ثم قال وهم فرقنا في كل علم



واجتهاد وورع وعقل وأسر استدرك به علم واستدبط به وآراؤهم لنا أحد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم . الرابعة رويناه عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن عدة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ومن يضبط هذا شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع أربعون ألفاً وشهد معه ثبوك سبعون ألفاً ورويناه عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذلك قلل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روي عنه وسمع عنه وفي رواية ممن رآه وسمع منه قليله يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه قال أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والاعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة . . قال المؤلف ثم إنه اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم والنظر في ذلك إلى السبق بالاسلام والهجرة وشهود للمشاهد الفاضلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو صلى الله عليه وسلم وجعاهم الحاكم أبو عبد الله اثني عشرة طبقة ومنهم من زاد على ذلك ولسنا نطول بتفصيل ذلك والله أعلم . الخامسة أفضلهم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر ثم أن جمهور السلف على تقديم عثمان على علي وقدم أهل الكوفة من أهل السنة علياً على عثمان وبه قال بعض السلف منهم سفيان الثوري أولاً ثم رجع إلى تقديم عثمان روى ذلك عنه ومنهم الخطابي ومن نقل عنه من أدل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن اسحاق بن خزيمة وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة . وأما أفضل أصنافهم صنفاً فقد قال أبو منصور البغدادي النخعي أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقيون إلى تمام العشرة ثم البديون ثم أصحاب أحد ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية . . قلت وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والانصار<sup>(١)</sup> وهم الذين صلوا إلى القبتين في قول سعيد بن المسيب وطائفة وفي قول الشعبي هم الذين شهدوا بيعة الرضوان وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنهما

(١) سقط في النسخة المخطوطة والانصار ولعله الصحيح

قال لهم أهل بدر روى ذلك عنهما ابن عبد البر فيما وجدناه عنه والله أعلم السادسة اختلف في أولهم اسلاما فقبيل أبو بكر الصديق روى ذلك عن ابن عباس وحسان بن ثابت وإبراهيم النخعي وغيرهم وقيل عليّ أول من أسلم روى ذلك عن زيد بن أرقم وأبي ذر والمقداد وغيرهم وقال الحاكم أبو عبد الله لا أعلم خلافا بين أصحاب الثواربج أن علياً بن أبي طالب أولهم اسلاما واستنكر هذا من الحاكم وقيل أول من أسلم زيد ابن حارثة وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري وقيل أول من أسلم خديجة أم المؤمنين روى ذلك من وجوه عن الزهري وهو قول قتادة ومحمد بن إسحاق بن يسار وجماعة وررى أيضاً عن ابن عباس وادعى الثعلبي المفسر فيما رويناه أو بلغنا عنه اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها والاورع أن يقال أول من أسلم من الرجال الاحرار أبو بكر ومن الصبيان أو الاحداث عليّ ومن النساء خديجة ومن الموالي زيد بن حارثة ومن العبيد بلال والله أعلم السابعة آخرهم على الاطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة مائة من الهجرة وأما بالاضافة الى النواحي فاخر من مات منهم بالمدينة جابر بن عبد الله رواه أحمد بن حنبل عن قتادة وقيل سهل بن سعد وقيل السائب بن يزيد وآخر من مات منهم بمكة عبد الله بن عمر وقيل جابر بن عبد الله وذكر علي بن المديني أن أبا الطفيل مات بمكة فهو اذا الآخر بها وآخر من مات منهم بالبصرة أس بن مالك قال أبو عمر بن عبد البر ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أبا الطفيل وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى وبالشام عبد الله بن يسر وقيل بل أبو أمامة وتبسط بعضهم فقل آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله ابن الحارث بن جزء الزبيدي وبفلسطين أبو أبي ابن أم حرام وبدمشق واثلة بن الاسقع وبحمص عبد الله بن بشر وباليمامة الهرماس بن زياد وبالجزيرة العرس بن عميرة وبأفريقية ربيعة بن ثابت وبالبادية في الاعراب سلمة بن الأكوع رضي الله عنهم أجمعين وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم نذكره وقوله في ربيعة بأفريقية لا يصح انما مات في حاضرة بركة وقبره بها ونزل سلمة الى المدينة قبل موته بليال فمات بها والله أعلم



النوع للموفى أربعين •• معرفة التابعين هذا ومعرفة الصحابة أصل أصيل يرجع إليه في معرفة المرسل والمُسند قال الخطيب الحافظ التائي من محب الصحابي •• قلت ومطلقه مخصوص بالتابع بإحسان ويقال للواحد منهم تابع وتابى وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره مشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرواية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فهما •• وهذه مهمات في هذا النوع • أحدها ذكر الحافظ أبو عبد الله أن التابعين على خمس عشرة طبقة الأولى الذين لحقوا العشرة سعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم وأبو عثمان النهدي وقيس بن عباد وأبو ساسان حُضَيْن بن المنذر وأبو وائل وأبو رجاء العطاردي وغيرهم وعليه في بعض هؤلاء إنكار فان سعيد بن المسيب ليس بهذه المثابة لانه ولد في خلافة عمر ولم يسمع من أكثر العشرة وقد قال بعضهم لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبي وقاص •• قلت وكان سعد آخرهم موتاً وذكر الحاكم قبل كلامه للذكور أن سعيد أدرك عمر فمن بعده إلى آخر العشرة وقال ليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه لم يسمع من أبي حازم سمع العشرة وروى عنهم وليس في التابعين أحد روى عن العشرة سواء ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف بن حراش الحافظ فيما رويناه أو بلغنا عنه وعن أبي داود السجستاني أنه قال روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف وبني هؤلاء التابعون الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة كعبد الله بن أبي طلحة وأبي أمامة أسعد بن سهل ابن حنيف وأبي إدريس الخولاني وغيرهم • الثانية المخضرمون من التابعين هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا ولا صحبة لهم وأحدهم مخضرم بفتح الراء كأنه خضرم أي قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيره أذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً منهم أبو عمرو الشيباني وسويد بن غفلة الكندي وعمرو بن ميمون الأودي وعبد خير بن يزيد الحيواني وأبو عثمان النهدي وعبد الرحمن بن ملج وأبو الحسائل العنكي وسبعة بن دؤابة وعمن لم يذكر مسلم منهم أبو مسلم الخولاني

وعبد الله بن ثوب والاحنف بن قيس . الثالثة من أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار رينا عن الحافظ أبي عبد الله أنه قال هؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز وروينا عن ابن المبارك قال كان فقهاء أهل المدينة الذين يصدر عن رأيهم سبعة فذكر هؤلاء إلا أنه لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن وذكر بدله سالم بن عبد الله بن عمرو وروينا عن أبي الزناد تسميتهم في كتابه عنهم فذكر هؤلاء إلا أنه ذكر أبا بكر بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة وشالم . الرابعة ورد عن أحمد بن حنبل أنه قال أفضل التابعين سعيد بن المسيب فقيل له فعلقمة وابن أسود فقال سعيد بن المسيب وعلقمة وابن أسود وعنه أيضاً أنه قال أفضل التابعين قيس وأبو عثمان وعلقمة ومسروق هؤلاء كانوا فاضلين ومن عليّة التابعين وأعجبنى ما وجدته عن الشيخ أبي عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازي في كتاب له قال اختلف الناس في أفضل التابعين فأهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب وأهل الكوفة يقولون أويس القرني وأهل البصرة يقولون الحسن البصري وبلغنا عن أحمد بن حنبل قال ليس أحد أكثر فتوى من الحسن وعطاء يعني من التابعين وقال أيضاً كان عطاء مفتي مكة والحسن مفتي البصرة فهذان أكثر الناس عنهم رأيهم وبلغنا عن أبي بكر ابن أبي داود وقال سيدنا التابعين من النساء حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن وثالثتهما وليست كهما أم الدرداء والله أعلم . . الخامسة روي عن الحاكم أبي عبد الله قال طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة منهم إبراهيم بن سويد النخعي وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه وبكير بن أبي السميطة وبكير بن عبد الله ابن الأشج وذكر غيرهم قال وطبقة عداهم عند الناس في اتباع التابعين وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان لقي عبد الله بن عمر وأبى وهشام بن عروة وقد أدخل على عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وموسي بن عقبة وقد أدرك أنس بن مالك وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص وفي بعض ما قاله مقال . . قلت وقوم عدوا من التابعين وهم من الصحابة ومن أعجب ذلك عد الحاكم أبي عبد الله النعمان وسويداً ابني



مقرن المزني في التابعين عند ما ذكر الاخوة من التابعين وهما مجابيان معروفان  
مذكوران في الصحابة والله أعلم

النوع الحادي والأربعون \* معرفة الأَكْبَر الرواة عن الأصاغر ومن الفائدة فيه أنه  
لا يتوهم كون المروي عنه أكبر أو أفضل من الراوي نظراً إلى أن الأغلب كون المروي  
عنه كذلك فيجهل بذلك منزلتهما وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أمرنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نزل الناس منازلهم ثم إن ذلك يقع على ضرب منها  
أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة من المروي عنه كالزهرى ويحيى بن سعيد  
الانصاري في روايتهما عن مالك وكأبي القاسم عبد الله بن أحمد الزهرى من  
التأخرين أحد شيوخ الخطيب روى عن الخطيب في بعض تصانيفه والخطيب إذ ذاك  
في عنقوان شبابه وطلبه \* ومنها أن يكون الراوي أكبر قدراً من المروي عنه بأن يكون  
حافظاً عالماً والمروي عنه شيخاً راوياً فحسب كمالك في روايته عن عبد الله بن دينار  
وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن موسى في أشباه ذلك  
كثيرة \* ومنها أن يكون الراوي أكبر من الوجهين جميعاً وذلك كرواية كثير من العلماء  
والحفاظ عن أصحابهم وتلاميذهم كعبد الغني الحافظ في روايته عن محمد بن علي الصوري  
وكرواية أبي بكر البرقاني عن الخطيب وكرواية الخطيب عن أبي نصر بن موكولا  
ولظائر ذلك كثيرة ويندرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابي عن التابعي  
كرواية العبادة وغيرهم من الصحابة عن كعب الاحبار وكذلك رواية التابعي عن  
تابع التابعي كما قدمنا من رواية الزهرى والانصاري عن مالك وكعمر بن شعيب بن  
محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين وروى عنه أكثر من عشرين  
نفساً من التابعين جمعهم عبد الغني بن سعيد الحافظ في كتاب له وقرأت بخط الحافظ  
أبي محمد الطبرسي في تخريج له قال عمرو بن شعيب ليس بتابعي وقد روى عنه نيف  
وسبعون رجلاً من التابعين والله أعلم

النوع الثاني والأربعون \* معرفة المذبح وما عداه من رواية الاقران بعضهم عن بعض  
وهم المتقاربون في السن والاسناد وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله به بالتقارب في الاسناد

وان لم يوجد التقارب في السن اعلم ان رواية القرين عن القرين تنقسم . فمنها للمدح وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر مثاله في الصحابة عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر وفي التابعين رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر عن الزهري وفي أتباع التابعين رواية مالك عن الاوزاعي ورواية الاوزاعي عن مالك وفي أتباع الاتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن أحمد وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق ورواية عبد الرزاق عن أحمد وليس هذا بمرضي . ومنها غير المدح وهو ان يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما لعلم مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان ولا لعلم لمسعر رواية عن التيمي ولذلك أمثال كثيرة والله أعلم

النوع الثالث والأربعون . معرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة وذلك احدى معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف صنف فيها علي بن المديني وأبو عبد الرحمن اللسوي وأبو العباس السراج وغيرهم فمن أمثلة الأخوين من الصحابة عبد الله ابن مسعود وعتبة بن مسعود هما أخوان . ريد بن ثابت ويزيد بن ثابت هما أخوان . عمرو بن العاص وهشام بن العاص أخوان . ومن التابعين عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم بن شرحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود . هذيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان آخران من أصحاب ابن مسعود أيضاً ومن أمثلة ثلاثة الاخوة سهل وعباد وعثمان بنو حنيف اخوة ثلاثة . عمرو بن شعيب وعمر وشعيب بنو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص اخوة ثلاثة . ومن أمثلة الاربعة سهل بن أبي صالح السمان الزيات واخوته عبد الله الذي يقال له عباد ومحمد وصالح . ومن أمثلة الخمسة ما روي عن الحاكم أبي عبد الله قال سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ غير مرة يقول آدم بن عينة وعمران بن عينة ومحمد بن عينة وسفيان بن عينة وابراهيم بن عينة حدثوا عن آخرهم . ومثال الستة أولاد سيرين ستة تابعيون وهم محمد وألس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن اللسوي وثقاته من كتابه بخط الدارقطني فيما أحسب وروي ذلك أيضاً عن يحيى بن معين وهكذا ذكرهم الحاكم في



كتاب المعرفة لكن ذكر فيها ترويه من تاريخه بإسنادنا عنه أنه سَمِعَ أبا علي الحافظ يذكر بني سيرين خمسة أخوة محمد بن سيرين وأكبرهم معبد بن سيرين ويحيى بن سيرين وخالد بن سيرين وألس بن سيرين وأصغرهم حفصة بنت سيرين . . قلت وقد روي عن محمد بن يحيى عن ألس عن ألس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلىك حقاً حقاً تعبدوا ورقاً وهذه غريبة عالياً بعضهم فقال أي ثلاثة أخوة روي بعضهم عن بعض . ومثال السبعة النعمان بن مقرن وأخوته معقل وعقيل وسويد وسنان وعبد الرحمن وسابع لم يسم لنا بنو مقرن المزيون سبعة أخوة هاجروا وصحبوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشاركهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة في هذه المكرمة غيرهم وقد قيل أنهم شهدوا الخندق كلهم وقد يقع في الأخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم ولم يطول بما زاد على السبعة لندرة ولعدم الحاجة إليه في عرضنا هاهنا والله أعلم

النوع الرابع والأربعون . . معرفة رواية الآباء عن الأبناء والمخطيب الحافظ كتاب رويناه فيه عن العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة وروينا فيه عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل وهما ثقتان أحاديث منها عن ابن عينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرخوا الإحمال فإن اليد حلقة والرجل موققة قال الخطيب لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما لعلمه إلا من جهة بكر وابنه وروينا فيه عن معمر بن سليمان التيمي قال حدثني أبي قال حدثني أنت عني عن أيوب عن الحسن قال ويح كلمة رحمة وهذا طريق يجمع أنواعاً وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك وذلك أكثر ما رويناه لابن عن ابنه وآخر ما رويناه من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثني أبو المظفر عبد الرحيم ابن الحافظ أبي سعد المروزي رحمه الله بها من لفظه قال أنبأني والدي عني فيما قرأت بخطه قال حدثني والدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله قد ذكر بإسناده عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احضروا مواليكم البقل فإنه مطردة





## مقدمة ابن الصلاح - النوع السادس والأربعون مع السابع والأربعون ١٢٩

أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد السمعاني يروي الشاهجان عن أبي التضر عن عبد الرحمن بن عبد الجبار القاسمي قال سمعت السيد أبا القاسم منصور بن محمد العلوي يقول الاسناد بعنه عوال وبمعنه معال وقول الرجل حدثني أبي عن جدي من المعالي . الثاني رواية الابن عن أبيه دون الجدة وذلك باب واسع وهو نحو رواية أبي العشاء الدارمي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثه معروف وقد اختلفوا فيه فالأشهر ان أبا العشاء هو أسامة بن مالك بن قهطم وهو فيما نقله من خط البيهقي وغيره بكسر القاف وقيل فخطم بالحاء وقيل هو عطارد بن برز بتسكين الراء وقيل بجرىكما أيضاً وقيل ابن بلزم باللام وفي اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك والله أعلم

النوع السادس والأربعون . . معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تبين وقت وفاتيها تبيناً شديداً فحصل بينهما أمر بعيد وان كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الاول وذوي طبقة ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة علو الاسناد في المصنوع وقد أفرد الخطيب الحافظ في كتاب حسن سماء كتاب السابق واللاحق ومن أمثله أن محمد بن اسحق الثقفي السراج النيسابوري روي عنه البخاري الامام في تاريخه وروي عنه أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري وبين وفاتيها مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر وذلك ان البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين ومات الخفاف سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة وقيل مات في سنة أربع أو خمس وتسعين وثلثمائة وكذلك مالك بن انس الامام حدث عنه الزهري وذكريا بن دويد الكندي وبين وفاتيها مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر اذ مات مالك بن انس سنة تسع وتسعين ومائة ومات الزهري سنة أربع وعشرين ومائة ولقد حظي مالك بكثير من هذا النوع والله أعلم

النوع السابع والأربعون . . معرفة من لم يرو عنه الا راوا واحداً من الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضى الله عنهم ولمسلم فيه كتاب لم أره ومثاله من الصحابة وهب بن خنيس في كتابي الحاكم وأبي يعيم الاصماني في معرفة علوم الحديث هرم بن خنيس وهو رواية داود الاودي عن الشعبي وذلك خطأ صحابي<sup>(١)</sup> لم يرو عنه غير الشعبي

(١) أي وهب بن خنيس صحابي

وكذلك عامر بن شهر وعروة بن مضر ومحمد بن صفوان الأنصاري<sup>(١)</sup> ومحمد بن سيفي الأنصاري وليسوا بواحد وإن قاله بعضهم صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي وانفرد عنه قيس بن أبي حازم بالرواية عن أبيه وعن دكين بن سعيد المزني والصنابج بن الأعسر ومرداس بن مالك الأسدي وكلامهم صحابة وقدامة بن عبد الله الكلابي منهم لم يرو عنه غير أيمن بن نابل . . . وفي الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم منهم شكل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شتير ومنهم المسيب بن حزن الفرشي لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب ومعاوية بن حيدة لم يرو عنه غير ابنه حكيم والديهر وقرعة بن إياس لم يرو عنه غير ابنه معاوية وأبوليل الأنصاري لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن بن أبي ليلى ثم إن الحاكم أبا عبد الله حكم في المدخل إلى كتاب الأكليل بأن أحداً من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحهما وأذكر ذلك عليه ونقض عليه بإخراج البخاري في صحيحه حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسدي يذهب الصالحون الأول فالأول ولا راوي له غير قيس وإخراجه بل بإخراجهما حديث المسيب بن حزن في وفات أبي طالب مع أنه لا راوي له غير ابنه وإخراجه حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب أني لأعطي الرجل والذي أودع أحب إلى ولم يرو عن عمرو غير الحسن وكذلك أخرج مسلم في صحيحه حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت وحديث أبي رفاع العدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي وحديث الأغر المزني أنه ليغان على قلبي ولم يرو عنه غير أبي بردة في أشياء كثيرة عندهما في كتابهما على هذا النحو وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحدة عنه وقد قدمت هذا في النوع الثالث والعشرين ثم بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنجدة وأعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرد من ذلك

(١) هذان الحمدان قد قيل هما شخص واحد وقيل هما شخصان وهو الأشبه روي لمحمد بن صفوان أبو داود والنسائي وابن ماجه كذا بهاشي المخطوطة



قدامة بن عبد الله ذكر ابن عبد البر أنه روى عنه أيضاً حميد بن كلاب والله أعلم .  
ومثال هذا النوع في التابعين أبو العشاء الدارمي لم يرو عنه فيما أعلم غير حماد بن سلمة  
ومثل الحاكم لهذا النوع في التابعين بمحمد بن أبي سفيان الثقي و ذكر أنه لم يرو عنه  
غير الزهري فيما أعلم قال وكذلك تفرد الزهري عن ثيف وعشرين رجلاً من التابعين  
لم يرو عنهم غيره وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين وكذلك يحيى بن  
سعيد الأنصاري وأبو اسحاق السبيعي وهشام بن عروة وغيرهم وسمى الحاكم منهم في  
بعض لأوضح فيمن تفرد عنهم عمرو بن دينار عبد الرحمن بن معبد وعبد الرحمن بن  
فروخ وفيمن تفرد عنهم الزهري عمرو بن أبان بن عثمان و سنان بن أبي سنان الدؤلي  
وفيمن تفرد عنهم يحيى بن عبد الله بن أنيس الأنصاري . مثل في اتباع التابعين بالمسور بن  
رقاعة القرظي وذكر أنه لم يرو عنه غير مالك وكذلك تفرد مالك عن زهاء عشرة من  
شيوخ المدينة . . قلت وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي  
جعلها فيها معتمداً على الحسبان والتوهم والله أعلم

النوع الثامن والأربعون . . معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو لعوت متعددة فظن  
من لاخبرة له بها أن تلك الاسماء أو النعوت لجماعة متفرقين . هذا فن عويص والحاجة  
إليه حافة وفيه اظهر تدليس المدلسين فان أكثر ذلك انما نشأ من تدليسهم وقد صنف  
عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك مثاله محمد بن السائب الكلبي صاحب  
التفسير هو أبو النصر الذي روى عنه محمد بن اسحاق بن يسار حديث تميم الداري  
وعدي بن بدآء وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديث ذكاة كل  
مسك دباغه وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير يدلس به موهماً  
أنه أبو سعيد الخدري ومثاله أيضاً سالم الراوي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري  
وعائشة رضي الله عنهم هو سالم أبو عبد الله المديني وهو سالم مولى مالك بن أوس  
ابن الحذثان النصري وهو سالم مولى شداد بن الهاد النصري وهو في بعض الروايات  
مسمى بسالم مولى النصرين وفي بعضها بسالم مولى المهدي وهو في بعضها سالم بن  
سبلان وفي بعضها أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد وفي بعضها سالم أبو عبد الله الدوسي

وفي بعضها سالم مولى دوس ذكر ذلك كله عبد الغنى بن سعيد . قلت والخطيب الحافظ يروي في كتبه عن أبي القاسم الازهري وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي والجميع شخص واحد من مشايخه وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخلال وعن الحسن بن أبي طالب وعن أبي محمد الخلال والجميع عبارة عن واحد ويروي أيضاً عن أبي القاسم التنوخي وعن علي بن الحسن وعن القاضي أبي القاسم علي بن الحسن التنوخي وعن علي بن أبي علي المعدل والجميع شخص واحد وله من ذلك الكثير والله أعلم

النوع التاسع والاربعون . معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم . هذا نوع ملبس عزيز يوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعاً ومفرقاً في أواخر أبوابها وقد أفرد أيضاً بالتصنيف وكتاب أحمد بن هارون البرديجي البرذعي المترجم بالأسماء المفردة من أشهر كتاب في ذلك ولحقه في كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفاظ منهم أبو عبد الله بن بكير فن ذلك ما وقع في كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها آحاد وهي مثان ومثالث وأكثر من ذلك وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث ومن ذلك أفراد ذكرها اعتراض عليه فيها بأنها ألقاب لأسماء منها إلا جلع الكندي إنما هو لقب لجلحة كانت به واسمه يحيى ويحيى كثير ومنها صفدي بن سنان اسمه عمر وصفدي لقب ومع ذلك فلهم صفدي غيره <sup>(١)</sup> وليس يرد هذا على ما ترجعت به هذا النوع والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاص فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار . فمن أمثلة ذلك الاستفادة أحمد ابن عريان الهمداني بالجيم صحابي ذكره أبو يونس وعريان كنا نعرفه بالتشديد على وزن عريان ثم وجدته بخط ابن الفرات وهو حجة عريان بالتخفيف على وزن سفيان . أو سط ابن عمرو البجلي تميمي . تدوم بن صبيح الكلاعي عن نبيع بن عامر الكلاعي ويقال فيه يدوم بالياء وصوابه بالتاء المثناة من فوق . جيب بن الحارث صحابي بالجيم وبالباء الموحدة

(١) صفدي بن سنان البصري ضعيف وصفدي الكوفي ثقة روي عنه أبو نعيم



المكررة • جيلان بن فروة بالجيم المكسورة أبو الجليل الاخباري تاجي • الدجين بن ثابت  
 بالجيم مصفرا • أبو الفصن قيل انه جعي المعروف والاصح انه غيره • زر بن حبيش التاجي  
 الكبير • سدير بن الحسن انفرد في اسمه واسم أبيه • سندر الخمي مولى زنباع الجدامي له  
 صحبة • شكل بن حميد الصحابي بفتحين • شغنون بن زيد أبو ريحانة بالشين المنقوطة  
 والعين المهملة وبالفين المعجمة قال أبو سعيد بن يونس وهو عندي أصح أحد الصحابة  
 الفضلاء • صدي بن عجلان أبو أمامة الصحابي • صنابع بن الاعسر الصحابي ومن قال فيه  
 صنابحي فقد أخطأ • ضريب بن نقيز بن سمير بالتصغير فيها كلها أبو السليل القيسي البصري  
 روى عن معاذة العدوية وغيرها ونقيز أبو بالنون والقاف وقيل بالفاء واللام نقيز  
 • عزوان بن زيد الرقاشي بعين غير معجمة عبد صالح تاجي • فرثع الضبي بالثاء المثناة • كلدة  
 ابن حنبل بفتح اللام صحابي • لبي بن لبا الاسدي الصحابي باللام فيهما والاول مشدود  
 مصغر على وزان أبي والثاني مخفف مكبر على وزن عصا فاعله فانه يغلط فيه • مستمر بن  
 الريان رأى أنسا • نبشية الخير صحابي • نوف البكالي من بكال يعان من حمير بكسر الباء  
 وتخفيف الكاف وغاب على السنة أهل الحديث فيه فتح الباء وتشديد الكاف • وابصة  
 ابن معبد الصحابي • هيب بن مغفل مصغر بالباء الموحدة المكررة صحابي ومغفل بالفين  
 المنقوطة الساكنة • همدان بريد عمر بن الخطاب ضبطه ابن بكير وغيره بالذال المعجمة  
 وضبطه بعض من ألف على كتاب البرديجي بالذال المهملة واسكان الميم • وأما الكني المفردة  
 فمنها أبو العبيدين مصغر مثني واسمه معارية بن سبرة من أصحاب ابن مسعود له حديثان  
 أو ثلاثة • أبو العشرة الدارمي وقد سبق • أبو المدلة بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم  
 يوقف على اسمه روي عنه الاعمش وابن عينة وجاعة ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم  
 الحافظ في قوله ان اسمه عبيد الله بن عبد الله المدني • أبو مراية الدحلي عرفناه بضم الميم  
 وبعد الألف ياء مشاة من تحت واسمه عبد الله بن عمرو تاجي روى عنه قتادة • أبو معبد  
 مصغر مخفف الياء حنص بن غيلان الهمداني روى عن مكحول وغيره • وأما الافراد من  
 الألقاب فتألفا سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة لقب فرد واسمه  
 مهران علي خلاف فيه • مندل بن علي وهو بكسر الميم روى عن الخطيب وغيره ويقولونه

كثيراً بفتحها وهو لقب واسمه عمرو • سعدون بن سعيد التتوخي القيرواتي صاحب المدونة على مذهب مالك لقب فرد واسمه عبد السلام • ومن ذلك مطين الحضرمي • ومشكدة الجعفي في جماعة آخرين سند كرمهم في نوع الالقب ان شاء الله تعالى والله أعلم

النوع المئوي خمسين • • معرفة الاسماء والكنى • كتب الاسماء والكنى كثيرة منها كتاب علي ابن للديني وكتاب مسلم وكتاب النسائي وكتاب الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ وابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائعة والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوى الكنى والمصنف في ذلك يربوب كتابه على الكنى مبيناً أسماء أصحابها وهذا من المطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتقصون من جهله وقد ابتكرت فيه تقسيماً حسناً • فأقول أصحاب الكنى فيها على ضروب أحدها الذين سموا بالكنى فأسماءهم كناههم لا أسماء لهم غيرها وينقسم هؤلاء الى قسمين • أحدهما من له كنية أخرى سوى الكنية التى هي أسمه فعار كأن للكنية كنية وذلك طريق عجيب وهذا كآبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومي أحد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له راهب قریش أسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن وكذلك أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى يقال ان أسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد ولا نظير لهذين في ذلك قاله الخطيب وقد قيل انه لا كنية لابن حزم غير الكنية التى هي اسمه • ثانيهما من هؤلاء من لا كنية له غير الكنية التى هي اسمه مثاله أبو بلال الاشعري الراوي عن شريك وغيره روى عنه انه قال ليس لى اسم اسمى وكنيتى واحد وهكذا أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازى بفتح الحاء روى عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازى وسأله هل لك اسم فقال لا اسمى وكنيتى واحد • الضرب الثانى الذين هرفوا بكناهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هي كناههم أو غيرها مثاله من الصحابة أبو اناس بالون الكسائي ويقال الدثلى من رهط أبي الاسود الدثلى ويقال فيه الدؤلى بالضم والهمزة مفتوحة في النسب عند بعض أهل العربية مكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه وأبو مويبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو شيبة الخدري الذى مات في حصار القسطنطينية ودفن هناك مكانه ومن غير الصحابة أبو الابرص الراوي عن انس



ابن مالك أبو بكر بن نافع مولى بن عمر روي عنه مالك وغيره أبو النجيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاصي بالنون المفتوحة في أوله وقيل بالتاء المضمومة بأنتين من فوق أبو حرب بن أبي الأسود الدثلي أبو حريز الموقفي والموقف محبة بمصر روي عنه ابن وهب وغيره والله أعلم . الضرب الثالث الذين لقبوا بالكني ولهم غير ذلك كني وأسماء مثاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلقب بأبي تراب ويكنى أبا الحسن . أبو الزناد عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن وأبو الزناد لقب وذكر الحافظ أبو الفضل الفلكي فيها بلغنا عنه أنه كان يغضب من أبي الزناد وكان عالماً مفتناً . أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الالصارى كنيته أبو عبد الرحمن وأبو الرجال لقب لقب به لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال . أبو تيملة بتاء مضمومة مثناه من فوق يحيى بن واضح الالصارى للمروزي يكنى أبا محمد وأبو تيملة لقب وثقه يحيى بن معين وغيره وأنكر أبو حاتم الرازي على البخاري ادخاله إياه في كتاب "ضعفاء" . أبو الآذان الحافظ عمر بن إبراهيم يكنى أبا بكر وأبو الآذان لقب لقب به لأنه كان كبير الأذنين . أبو الشيخ الاصبهاني عبد الله ابن محمد الحافظ كنيته أبو محمد وأبو الشيخ لقب . أبو حازم العبدوي الحافظ عمر بن أحمد كنيته أبو حفص وأبو حازم لقب وإنما استفدناه من كتاب الفلكي في الألقاب والله أعلم . . الضرب الرابع من له كنيستان أو أكثر مثاله ذلك عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج كانت له كنيستان أبو خالد وأبو الوليد عبد الله بن عمر بن حفص العمري أحو عبيد الله روي أنه كان يكنى أبا القاسم فتركها وأكنى أبا عبد الرحمن . وكان لشيوخنا منصور بن أبي المعالي النيسابوري حفيد الفراءى ثلاث كني أبو بكر وأبو الفتح وأبو القاسم والله أعلم . . الضرب الخامس من اختلف في كنيته فذكر له على الاختلاف كنيستان أو أكثر واسمه معروف ولعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الأزدي من المتأخرين فيه مختصر مثاله أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل كنيته أبو زيد وقيل أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو خارجة . أبي بن كعب أبو المنذر وقيل أبو الطفيل . قبيصة بن ذؤيب أبو اسحق وقيل أبو سعيد . القاسم محمد بن أبي بكر الدابة أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد . سليمان بن بلال

المدني أبو بلال وقيل أبو محمد وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو في نفس الامر ملحق بالضرب الذي قبله والله أعلم . • الضرب السادس من عرفت كنيته واختلف في اسمه مثله من الصحابة أبو بصرة الغفاري على لفظ البصرة البلدة قيل اسمه جميل بن بصرة بالجم وقيل جميل بالحاء المهملة المنصومة وهو الأصح . أبو جعفر السوائي قيل اسمه وهب بن عبد الله وقيل وهب الله بن عبد الله . أبو هريرة الدوسي اختلف في اسمه واسم أبيه اختلاف كثير جداً لم يختلف مثله في اسم أحد في الجاهلية والاسلام وذكر ابن عبد البر ان فيه نحو عشرين قولة في اسمه واسم أبيه وانه لكثرة الاضطراب لم يصح عنده في اسمه شيء يعتمد عليه الا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن اليه القلب في اسمه في الاسلام وذكر عن محمد بن اسحق ان اسمه عبد الرحمن بن صخر قال وعلى هذا اعتمدت طائفة كثرة في الاسماء والكنى قال وقال أبو أحمد الحاكم أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر . ومن غير الصحابة أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أكثرهم على ان اسمه عامر وعن ابن معين ان اسمه الحارث . أبو بكر بن عباس راوى قراءة حاصم اختلف في اسمه على أحد عشر قولاً قال ابن عبد البر ان صح له اسم فهو شعبة لا غير وهو الذي صححه أبو زرعة قال ابن عبد البر وقيل اسمه كنيته وهذا أصح ان شاء الله لانه روي عنه انه قال مالي اسم غير أبي بكر والله أعلم . • السابع من اختلف في اسمه وكنيته معاً وذلك قليل مثله سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه عمير وقيل صالح وقيل مهران وكنيته أبو عبد الرحمن وقيل أبو البختری والله أعلم . • الثامن من لم يختلف في اسمه وكنيته وعرفاً جميعاً واشتهراً ومن أمثله أئمة المذاهب ذوو أبي عبد الله مالك ومحمد بن ادريس الشافعي وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري وأبو حنيفة النعمان بن ثابت في خلق كثير . • التاسع من اشتهر بكنيته دون اسمه واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث ولا بن عبد البر تصليف ملبس فيمن بعد الصحابة منهم . مثله أبو ادريس الخولاني اسمه عابد الله بن عبد الله . • أبو اسحاق السبكي اسمه عمرو بن عبد الله . أبو الاسود الصنعاني من صنعاء دمشق اسمه شهر جميل بن أدع بهزرة مخدومة بهذا داله موهلة مفتوحة عنفة ومنهم من شبهه



## مقدمة ابن الصلاح - النوع الحادي والخمسون والثاني والخمسون ٩٣٧

الادل ولم يعد . أبو الغضبي مسلم بن صبيح بضم الصاد المهمة . أبو حازم الاصرح الزاهد الراوى عن سهل بن سهل بن سعد وغيره اسمه سلمة بن دينار ومن لا يحصى والله أعلم النوع الحادي والخمسون . . معرفة كنى المعروفين بالاسماء دون الكنى وهذا من وجه ضد النوع الذي قبله ومن شأنه أن يبوب على الاسماء ثم تبين كناها بخلاف ذاك ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسما من أقسام ذاك من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى وقل من أفرد بالتصنيف وبلغنا أن لأبي حاتم بن حبان البستي فيه كتابا ولنجمع في التمثيل جماعات في كنية واحدة تقريبا على الضابط . فمن يكنى بأبي محمد من هذا القبيل من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين طلحة بن عبيد الله التيمي عبيد الرحمن بن عوف الزهري الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي ثابت بن قيس ابن النخاس عبيد الله بن زيد صاحب الاذان الانصاريان كعب بن عجرة الاشعث بن قيس معقل بن سنان الاشجعي عبيد الله بن جعفر بن أبي طالب عبيد الله بن بحينة عبيد الله بن عمرو بن العاصي عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق جبير بن مطعم الفضل ابن العباس بن عبد المطلب حويط بن عبد العزيز محمود بن الربيع عبد الله بن ثعلبة ابن صخير . ومن يكنى منهم بأبي عبد الله الزبير بن العوام الحسين بن علي بن أبي طالب سلمان الفارسي طاهر بن ربيعة العدوي حذيفة بن اليمان كعب بن مالك رافع بن خديج عمارة بن حزم النعمان بن بشير جابر بن عبد الله عثمان بن حنيف حارثة بن النعمان وهؤلاء السبعة أنصاريون ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة شرحبيل بن حسنة عمرو بن العاص محمد بن عبد الله بن جحش معقل بن يسار وعمر ابن طاهر المزنيان . ومن يكنى منهم بأبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود معاذ بن جبل زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب عبد الله بن عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة الانصاري عويم بن ساعدة علي وزن نعيم زيد بن خالد الجهني بلال بن الحارث المزني معاوية بن أبي سفيان الحارث بن هشام المخزومي المسور بن مخزومة وفي بعض من ذكرناه من قيل في كنيته غير ما ذكرناه والله أعلم

النوع الثاني والخمسون . . معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم وفيها كثرة ومن

لا يعرفها يوشك ان يظنها أسامي وان يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع  
 شخصين كما اتفق لكثير من ألف ومن صنفها<sup>(١)</sup> أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن  
 الشيرازي الحافظ ثم أبو الفضل بن الفلكي الحافظ وهي تنقسم الى ما يجوز التعريف به وهو  
 ما لا يكرهه الملقب والى ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقب. وهذا أنموذج منها مختار روينا عن  
 عبد القى بن سعيد الحافظ انه قال وجعلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان معاوية بن  
 عبد الكريم الضال وانما ضل في طريق مكة وعبد الله بن محمد الضعيف وانما كان  
 ضعيفاً في جسمه لاني حدينه. . . قات وثالث وهو عارم أبو النعمان محمد بن الفضل  
 السدوسي وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة والضعيف هو الطرسوسي أبو محمد سمع  
 أبا معاوية الضرير وغيره كتب عنه أبو حاتم الرازي وزعم أبو حاتم بن حبان انه قيل له  
 الضعيف لا تقاه وضبطه غندر لقب محمد بن جعفر البصري أبي بكر وسببه ما روينا ان  
 ابن جريج قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري وأنكروه عليه وشغبوا وأكث  
 محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له اسكت يا غندر وأهل الحجاز يسمون المشغب  
 غندراً ثم كان بعده غنادرة كل منهم يلقب بغندر منهم محمد بن جعفر الرازي أبو الحسن  
 غندر روى عن أبي حاتم الرازي وغيره ومنهم محمد بن جعفر أبي بكر البغدادي غندر  
 الحافظ الجوال حدث عنه أبو نعيم الحافظ وغيره ومنهم محمد بن جعفر بن دُرَّان  
 البغدادي أبو الطيب روى عن أبي خليفة الجمحي وغيره وآخرون لقبوا بذلك من  
 ليس بمحمد بن جعفر. غنجار لقب عيسى بن موسى التميمي أبي أحمد البخاري متقدم  
 حدث عن مالك والثوري وغيرها لقب لغنجار حمرة وجنتيه وغنجار آخر متأخر وهو  
 أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخاري مات سنة ثني عشرة  
 وأربعمائة والله أعلم. صاعقة هو أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ. روى عنه البخاري  
 وغيره قال أبو علي الحافظ انما لقب صاعقة لحفظه وشدة مذاكره ومطالبته. شباب لقب  
 خليفة بن خياط العصري صاحب التاريخ سمع غندراً وغيره. زنيج بالنون والجم لقب أبي  
 غسان محمد بن عمرو الاصبهاني الرازي روى عنه مسلم وغيره. رسته لقب عبد الرحمن بن

(١) كذا بالاسلي. . . واءله ومن صنف فيها الف



عمر الاصماني . سني لقب الحسين بن داود المصيصي صاحب التفسير روي عنه أبو زواعة  
وأبو حاتم الحافظان وغيرهما . بشار<sup>(١)</sup> لقب محمد بن بشار البصري روي عنه البخاري  
ومسلم والناس قال ابن الفلكي إنما لقب بهذا لانه كان بشار الحديث . قيسر لقب أبي النضر  
هاشم بن القاسم المعروف روي عنه أحمد بن حنبل وغيره . الاخفش لقب جماعة منهم  
أحمد بن عمران البصري النحوي متقدم روي عن زيد بن الحباب وغيره وله غريب  
للوطأ وفي النحويين أخفش ثلاثة مشهورون أكبرهم أبو الخطاب عبد الحميد بن  
عبد الحميد وهو الذي ذكره سيبويه في كتابه والثاني سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذي  
يروي عنه كتاب سيبويه وهو صاحبه والثالث أبو الحسن علي بن سليمان صاحب أبي  
العباس النحويين أحمد بن يحيى الملقب بشعلب ومحمد بن يزيد الملقب بالمبرد . صريع بفتح  
الباء المشددة هو محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي . جزرة لقب صالح بن محمد  
البغدادي الحافظ لقب بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما روي عن  
عبد الله بن بسر أنه كان يرقى بخزرة فصحفها وقال جزرة بالجيم فذهبت عليه وكان  
ظريفاً له نوادر تحكي . عبيداً العجل لقب أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي  
الحافظ<sup>(٢)</sup> . كيابة هو محمد بن صالح البغدادي الحافظ . ماغمة بلفظ النقي لفعل الغم  
وهو لقب علان بن عبد الصمد وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي  
الحافظ ويجمع فيه بين اللقبين فيقال علان ماغمة وهؤلاء البغداديون الخمسة  
روينا أن يحيى بن معين هو لقبهم وهم من كبار أصحابه وحفاظ الحديث . سجادة  
المشهور<sup>(٣)</sup> هو الحسن بن حماد سمع وكياباً وغيره . شكذانه ومعناه بالفارسية حبة للمسك

(١) في هامش الأصل . . . بشار أي مكثراً منه والبندار من يكون مكثراً من شيء  
يشتره ثم يبيعه قاله السمعاني أبو سعيد ووجدته بخطه اه مؤلف

(٢) قال المؤلف عبيد ينون ويضم العجل صفة له ولا يقال عبيد العجل بالإضافة  
كما عرف في إضافة الاسم إلى اللقب كما في قيس قفة وبابه والفرق ظاهر

(٣) قيده بالمشهور لأن ثمة سجادة أخرى اسمه الحسين بن أحمد روي عنه ابن  
عدي الجرجاني الحافظ وغيره

أبو عاصم المسك لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان . مطين بفتح الياء لقب أبي جعفر الحضرمي خاطبهما بذلك أبو نعيم الفضل بن دكين فلقبا بهما . عبدان لقب لجماعة أكبرهم عبد الله بن عثمان المروزي صاحب ابن المبارك ورويته رويناه عن محمد بن طاهر المقدسي أنه إنما قيل له عبدان لأن كنيته أبو عبد الرحمن واسمه عبد الله واجتمع في كنيته واسمه العبدان وهذا لا يصح بل ذلك من تغيير العامة للاسمي وكسرهم لها في زمان صغر المسمى أو نحو ذلك كما قالوا في علي علان وفي أحمد بن يوسف السلمي وغيره حمدان وفي وهب بن بقية الواسطي وهبان والله أعلم

النوع الثالث والخمسون . . معرفة للتوالت والمختلف من الاسماء والانساب وما يلتحق بها وهو ما يأتلف أي يتفق في الخط صورة ويختلف في اللفظ صيغته . هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعلم غنجلا وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفرع اليه وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفيدة ومن أكملها الاكمال لأبي نصر بن ما كولا على أعواز فيه وهذه أشياء مما دخل منه تحت الضبط مما يكثر ذكره والضبط فيها على قسمين على العموم وعلى الخصوص . . فن القسم الاول سلام وسلام جميع ما يرد من ذلك فهو بتشديد اللام الا خمسة وهم سلام والد عبد الله بن سلام الاسرائيلي الصحابي وسلام والد محمد بن سلام البيكندي البخاري شيخ البخاري لم يذكر فيه الخطيب وابن ما كولا غير التخفيف وقال صاحب المطالع منهم من خفف ومنهم من قل وهو الاكثر . . قلت التخفيف أثبت وهو الذي ذكره غنجار في تاريخ بخاري وهو أعلم بأهل بلاده وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي روى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني وسماه الطبراني سلامه وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبي علي المعتزلي وقال المبرد في كامله ليس في العرب سلام مخفف اللام الا والد عبد الله بن سلام وسلام بن أبي الحقيق قال وزاد آخرون سلام بن مشكم خماراً كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد والله أعلم . عمارة وعمارة ليس لنا عمارة بكسر العين الا أبي بن عمارة من الصحابة ومنهم من ضمه ومن عداه عمارة بالضم والله أعلم كرى وكريز حكى أبو علي الفسافي في كتابه تقييد للمهل عن محمد بن وضاح أن كرى بفتح الكاف في



تخراطة وكريزا بضمها في عبد شمس بن عبد مناف . . قلت وكريز بضمها موجود  
أيضاً في غيرها ولا نستدرك في المفتوح بأيوب بن كريز الراوي عن عبد الرحمن بن غنم  
ليكون عبد الغني ذكره بالفتح لأنه بالضم كذلك ذكر الدارقطني وغيره . حزام بالزاي في  
قريش وحرام بالراء المهملة في الاصدار والله أعلم ذكره أبو علي بن البردائي أنه سمع  
الخطيب الحافظ يقول العيشون بصريون والعيسيون كوفيون والعاسيون شاميون . . قلت  
وقد قاله قبله الحاكم أبو عبد الله وهذا على الغالب الاول بالسين المعجمة والثاني بالباء الموحدة  
والثالث بالنون والسين فيهما غير معجمة . أبو عبيدة كله بالضم بلقناعن الدارقطني أنه قال لا نعلم  
أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح . وهذه أشياء اجتهدت في ضبطها متبعاً من ذكرهم الدارقطني  
وعبد الغني وابن ما كولا منها السفر بالسكان الفاء والسفر بفتحها وجدت الكنى من ذلك  
بالفتح والباقي بالاسكان ومن المغاربة من سكن الفاء من أبي السفر سعيد بن محمد وذلك  
خلاف ما يقوله أصحاب الحديث حكاه الدارقطني عنهم . عسل بكسر العين المهملة واسكان  
السين المهملة وعسل بفتحهما وجدت الجميع من القبيل الاول ومنهم عسل بن سفيان  
الاعسل بن ذكوان الاخباري البصري فانه بالفتح ذكره الدارقطني وغيره ووجدته بخط  
الامام أبي منصور الازهرى في كتابه تهذيب اللغة بالكسر والاسكان أيضاً ولا أراه ضبطه  
والله أعلم . غنام بالعين المعجمة والنون المشددة وعتام بالعين المهملة والهاء المثلثة المشددة  
لا نعرف من القبيل الثاني غير عنام بن علي العامري الكوفي والد علي بن عنام الزاهد  
والباقون من الاول منهم غنام بن أوس صحابي بدري والله أعلم . . وغير الجميع بضم القاف  
ومنهم مكي بن قير عن جعفر بن سليمان الا امرأة مسروق بن الاعدع قير بنت عمرو فانها  
بفتح القاف وكسر الميم والله أعلم . مسور ومسوراما مسور بضم الميم وتشديد الواو وبفتحها  
فهو مسور بن يزيد المالكي الكاهلي له صحبة ومسور بن عبد الملك اليربوعي روى عنه وعن  
ابن عيسى ذكره البخاري ومن سواهما فيما نعلم بكسر الميم واسكان السين والله أعلم . .  
الحمال والجمال لا يعرف في رواية الحديث أو فيمن ذكر منهم في كتب الحديث المتداولة  
الحمال بالحاء المهملة صفة لاسماء الاثرون بن عبد الله الحمال والدموسي بن هرون الحمال  
الحافظ حكى عبد الغني الحافظ انه كان يزاراً فلما تزهد حمل وزعم الخليلي وابن الفلكي

انه لقب بالجمال لكثرة ما حمل من العلم ولا أرى ما قلناه يصح ومن عداه فالجمال بالجيم منهم محمد بن مهران الجمال حدث عنه البخاري ومسلم وغيرهما والله أعلم \* وقد يوجد في هذا الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللفظ فيه مصيبا كيف ما قال مثل عيسى بن أبي عيسى الحنط وهو أيضاً الخياط والحنط الا أنه اشتهر بعيسى الحنط بالحاء والنون كان خياطاً للثياب ثم ترك ذلك وصار حنطاً يبيع الحنطة ثم ترك ذلك وصار خياطاً يبيع الخبط الذي تأكله الابل وكذلك مسلم الخياط بالباء المنقوطة بواحدة اجتمع فيه الاوصاف الثلاثة حكى اجتماعها في هذين الشخصين الامام الدارقطني والله أعلم \* القسم الثاني ضبط ما في الصحاحين أو ما فيها مع اللوطاً من ذلك على الخصوص فمن ذلك بشار بالشين المنقوطة والد بندار محمد بن بشار وسائر من في الكتابين يسار بالياء للمثناة في أوله والسين للمهمل ذكر ذلك أبو علي الأنصاري في كتابه وفيهما جميعا سيار بن سلامة وسيار ابن أبي سيار وردان ولكن ليسا على هذه الصورة وان قاربوا والله أعلم \* جميع ما في الصحاحين واللوطاً مما هو على صورة بشر فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء الا أربعة قاتم بالسين للمهمل وضم الباء وهم عبد الله بن بسر المازني من الصحابة وبسر بن سعيد وبسر ابن عبيد الله الحضرمي وبسر بن محجن الدبلي وقد قيل في ابن محجن بشر بالشين المنقوطة حكاه أحمد بن صالح المصري عن جماعة من ولده ورهطه وبالأول قال مالك والأكثر والله أعلم \* وجميع ما فيها على صورة بشير بالياء للمثناة من تحت قبل الراء فهو بالشين المنقوطة والباء للموحدة المفتوحة الا أربعة قاتنان منهم بضم الباء وفتح الشين المعجمة وهما بشير بن كعب العدوي وبشير بن يسار والثالث يسير بن عمرو وهو بالسين للمهمل وأوله ياء مثناة من تحت مضمومة ويقال فيه أيضاً أسير والرابع قطن بن نسير وهو بالنون المضمومة والسين للمهمل والله أعلم \* وكل ما فيها على صورة يزيد فهو بالزاي والياء للمثناة من تحت الا ثلاثة أحدهما يزيد بن عبد الله بن أبي بردة فانه بضم الباء للموحدة وبالراء للمهمل والثاني محمد بن صرصة بن البرندن فانه بالياء للموحدة والراء للمهمل المكسورين وبعدهما نون ساكنة وفي كتاب عمدة المحدثين وغيره أنه بفتح الباء والراء والأول أشهر ولم يذكر ابن ما كولا غيره والثالث علي بن هاشم البرد فانه بفتح الباء للموحدة



والراء للمهمة المكسورة والياء المثناة من تحت والله أعلم \* كل ما يأتي فيها من البراء فهو تخفيف الراء إلا أبا معشر البراء وأبا العالية البراء فانهما بتشديد الراء والبراء الذي يرى العود والله أعلم \* ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم إلا جارية بن قدامة وزيد ابن جارية ومن عداها فهو حارثة بالحاء والثاء والله أعلم \* ليس فيها حريز بالحاء في أوله والزاي في آخره إلا حريز بن عثمان الرحبي الحمصي وأبو حريز عبد الله بن الحسين القاضي الراوي عن عكرمة وغيره ومن عداها جرير بالجيم وربما اشتبها بحدير بالدال وهو فيها والد عمران بن حدير ووالد زيد وزيد ابن حدير والله أعلم \* ليس فيها حراش بالحاء المهمة إلا والد ربي بن حراش ومن تقي من اسمه على هذه الصورة فهو خراش بالحاء للمهمة والله أعلم \* ليس فيها حصين بفتح الحاء إلا في أبي حصين عثمان بن عاصم الاسدي ومن عداه حصين بضم الحاء وجميعه بالصاد المهمة إلا حصين بن المنذر أبا ساسان فانه بالصاد المعجمة والله أعلم \* كل ما فيها من حازم وأبي حازم فهو بالحاء المهمة إلا محمد ابن حازم أبا معاوية الضرير فانه بخاء معجمة والله أعلم \* الذي فيها من حبان بالحاء المفتوحة والياء الموحدة المشددة حبان بن منقذ والد واسع بن حبان وجد محمد بن يحيى بن حبان وجد حبان بن واسع بن حبان وحبان بن هلال منسوب وغير منسوب عن شعبة وعن وهيب وعن همام بن يحيى وعن أبان بن يزيد وعن ساجان بن المغيرة وعن أبي عوانة \* والذي فيها من حبان بكسر الحاء حبان بن عطية وحبان بن موسى وهو حبان غير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك وابن العرفة اسمه أيضاً حبان ومن عدا هؤلاء فهو حيان بالياء المثناة من تحت والله أعلم \* الذي في هذه الكتب من خيب بالحاء المعجمة المضمومة خيب بن عدي وخيب بن عبد الرحمن بن خيب بن يساف وهو خيب غير منسوب عن حفص بن عاصم وعن عبد الله بن محمد بن معن وأبو خبيب عبد الله بن الزبير ومن عداها فبالحاء المهملة والله أعلم \* ليس فيها حكيم بالضم إلا حكيم بن عبد الله وزريق بن حكيم والله أعلم \* كل ما فيها من رياح فهو بالياء الموحدة إلا زياد بن رياح وهو أبو قيس الراوي عن أبي عميرة في أشراط الساعة ومفارقة الجماعة فانه بالياء المثناة من تحت \* لا أكثر من وقد حكى البخاري فيه الوجهين بالياء والياء

والله أعلم \* زيد وزيد ليس في الصحيحين الا زيد بالباء الموحدة وهو زيد بن الحارث البامي وليس في الموطأ من ذلك الا زيد بياثين مثنيتين من تحت وهو زيد بن الصلت بكسر أوله ويضم والله أعلم \* فيها سلم بفتح السين واحد وهو سلم بن حيان ومن عداه فيها فهو سلم بالضم والله أعلم \* وفيها سلم بن زوير وسلم ابن قتيبة وسلم بن أبي الذيان وسلم بن عبد الرحمن هؤلاء الاربعة باسكان اللام ومن عداهم فيها سلم بالالف والله أعلم \* وفيها سرج بن يونس وسرج بن النعمان وأحمد بن أبي سرج هؤلاء الثلاثة بالجيم والسين للمهمل ومن عداهم فيها فهو بالشين المنقوطة والحاء للمهمل والله أعلم \* وفيها سلمان الفارسي وسلمان بن عامر وسلمان الاغر وعبد الرحمن بن سلمان ومن عدا هؤلاء الاربعة سلمان بالياء وأبو حازم الاشجعي الراوي عن أبي هريرة وأبو رجاء مولي أبي قلابة كل واحد منهما اسم سلمان بغير ياء لكن ذكرا بالكنية والله أعلم \* فيها سلمة بكسر اللام عمرو بن سلمة الجرمي امام قومه وبنو سلمة القبيلة من الانصار والباقي سلمة بفتح اللام غير ان عبد الخلق بن سلمة في كتاب مسلم ذكر فيه الفتح والكسر والله أعلم \* وفيها سنان بن أبي سنان الدؤلي وسنان بن سلمة وسنان بن ربيعة أبو ربيعة وأحمد بن سنان وام سنان وأبو سنان ضرار بن مرة الشيباني ومن عدا هؤلاء الستة شيبان بالشين المنقوطة والباء والله أعلم \* عبدة بفتح العين ليس في الكتب الثلاثة الا عبدة الساماني وعبدة بن حميد وعبدة بن سفيان وعاصم بن عبدة الباهلي ومن عدا هؤلاء الاربعة فعبدة بالضم وادة أعلم \* عبدة بغير هاء التأنيث هو بالضم حيث وقع فيها وكذلك عبادة بالضم حيث وقع الا محمد بن عبادة الواسطي من شيوخ البخاري فانه بفتح العين وتخفيف الباء والله أعلم \* عبدة هو باسكان الباء حيث وقع في هذه الكتب الا عاصم بن عبدة في خطبة كتاب مسلم والا ببجالة بن عبدة على أن فيهما خلافا منهم من سكن الباء منها أيضاً وعند بعض رواة مسلم عاصم بن عبد بلاهاء ولا يصح وادة أعلم \* عبادة هو فيها بفتح العين وتشديد الباء الا قيس بن عبادة فانه بضم العين وتخفيف الباء والله أعلم \* وليس فيها عقيل بضم العين الا عقيل بن خالد ويحيى بن عقيل ويحيى بن عقيل للقبيلة ومن عدا هؤلاء عقيل بفتح العين والله أعلم \* وليس فيها والد بالفاء



أصلاً وجميع ما فيها واقد بالثقاف والله أعلم . ومن الالساب ذكر القاضي الحافظ عياض أنه ليس في هذه الكتب الا بلى بالباء للموحدة أي المضمومة وجميع ما فيها على هذه الصورة قائما هو الا بلى بالياء المنقوطة بأنتين من تحت . . قلت روي مسلم لكثير عن شيان بن فروخ وهو ا بلى بالياء للموحدة لكن اذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم يلحق عياضاً منه تحطئة والله أعلم \* لا أعلم في الصحيحين البزار بالراء المهملة في آخره الا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصباح البزار وأما محمد بن الصباح البزاز وغيره فهما فهو بزايين والله أعلم \* وليس في الصحيحين والموطأ النصري بالنون والصاد المهملة الا ثلاثة مالك بن أوس ابن الحذان النصري وعبد الواحد بن عبد الله النصري وسالم مولى النصريين وسائر ما فيها على هذه الصورة فهو بصري بالياء للموحدة والله أعلم \* ليس فيها التوزي بفتح التاء للثناة من فوق والواو المشددة المفتوحة والزاي الا أبو يعلى التوزي محمد بن الصلت في كتاب البخاري في باب الردة ومن عداه فهو الثوري بالثاء المثلثة ومنهم أبو يعلى منذر ابن يعلى الثوري خرجاً عنه والله أعلم سعيد الجريري وعباس الجريري والجريري غير مسمى عن أبي نصره هذا ما فيها بالجيم المضمومة وفيها الجريري بالحاء المهملة المضمومة يحيى بن بشر شيخ البخاري ومسلم والله أعلم وفيها بفتح الجيم يحيى ابن أيوب الجريري في كتاب البخاري من ولد جرير بن عبد الله والله أعلم . الجاري فيها بالجيم شخص واحد وهو سعد ملسوب الى الجار مرفقاً السفن بساحل المدينة ومن عداه الحارثي بالحاء والثناء والله أعلم . الحزامي حيث وقع فيها فهو بالزاي غير المهملة والله أعلم . السلمي اذا جاء في الانصار فهو بفتح السين نسبة الى أبي سلمة منهم ومنهم جابر بن عبد الله وأبو قتادة ثم ان أهل العربية يفتحون اللام منه في النسب كما في التمرى والصدفي وما يشابههما وأكثر أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل وهو لحن والله أعلم . ليس في الصحيحين والموطأ الهمداني بالذال المنقوطة وجميع ما فيها على هذه الصورة فهو الهمداني بالذال المهملة وسكون الميم وقد قال أبو نصر ابن ماكولا الهمداني في التندمين بسكون الميم أكثر وبفتح الميم في المتأخرين أكثر وهو كما قال والله أعلم هذه جملة نور رحمة الطالب فيها لسكانت رحمة رابحة ان شاء الله

ويحق على الحديثي ابداعها في سويداء قلبه وفي بعضها من خوف الانتقاض ما تقدم في الاسماء المفردة وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضي عياض ومعتصم بالله فيه وفي جميع أموري وهو سبحانه أعلم

النوع الرابع والخمسون •• معرفة المتفق والمفترق من الاسماء والانساب ونحوهما هذا النوع متفق لفظاً وخطاً بخلاف النوع الذي قبله فان فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه المشترك وزلق بسببه غير واحد من الاكابر ولم يزل الاشتراك من مضار الغلط في كل علم وللخطيب فيه كتاب المتفق والمفترق وهو مع انه كتاب حفيظ غير مستوف للاقسام التي اذكرها ان شاء الله تعالى • فأحدها للمفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم مثاله الخليل بن احمد ستوقات الخطيب منهم الاربعة الاخيرة فأولهم النحوي البصري صاحب العروض حدث عن حاتم الاحول وغيره قال أبو العباس المبرد قدس الله تعالى روحه فما وجد بعد نينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد وذكر التاريخي أبو بكر انه لم يزل يسمع لنا بين والاعخباريين يقولون انهم لم يعرفوا غيره واسترض عليه بأبي السفر سعيد ابن أحمد احتجاجاً بقول يحيى بن معين في اسم أبيه فانه اقدم وأجاب بأن أكثر أهل العلم انما قالوا فيه سعيد بن محمد والله أعلم والثاني أبو بشر المدني بصرى أيضاً حدث عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قرة روي عنه العباس العنبري وجماعة والثالث أصبغاني روي عن روح بن عباد والرابع أبو سعيد السنجري القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبعوي وغيرهم من الحفاظ المسندين والخامس أبو سعيد البستي القاضي المهابي فاضل روي عن الخليل السنجري المذكور وحدث عن أحمد بن المظفر البكري عن ابن أبي خيثمة بتاريخه وعن غيرها حدث عنه البيهقي الحافظ والسادس أبو سعيد البستي أيضاً الشافعي فاضل متصرف في علوم دخل الاتيسر وحدث ولد سنة ستين وثلاثمائة روي عن أبي حامد الاسفرايني وغيره وحدث عنه أبو العباس العنبري وغيره والله أعلم • القسم الثاني للمفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أمراً كثيراً من ذلك ومن أمثله أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم في عصر واحد



أحدهم القليبي البغدادي أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل الثاني السعدي البصري أبو بكر يروي أيضاً عن عبد الله بن أحمد ولكنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي الثالث دينوري روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفبان الثوري والرابع طرسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع • محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان كلاهما في عصر واحد وكلاهما روى عنه الحاكم أبو عبد الله وغيره فأحدهما هو المعروف بأبي العباس الاسم والثاني هو أبو عبد الله بن الأجزم الشيباني ويعرف بالحافظ دون الأول والله أعلم • القسم الثالث ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة مع مثاله أبو عمران الجوني اثنان أحدهما اليافعي عبد الملك بن حبيب والثاني اسمه موسى بن سهل بصري سكن بغداد روى عن هشام بن عمار وغيره روى عنه دعايج بن أحمد وغيره • ومما يقاربه أبو بكر بن عياش ثلاثة أولهم القاري المحدث وقد سبق ذكر الخلاف في اسمه والثاني أبو بكر بن عيسى الحمصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو مجهول وجعفر غير ثقة والثالث أبو بكر بن عيش السامي الباجداني صاحب كتاب غريب الحديث واسمه حسين بن عياش مات سنة أربع ومائتين بباجداء روى عنه علي بن جميل الرقي وغيره والله أعلم • انقسم الرابع شمس هذا ومثاله صالح بن أبي صالح أربعة أحدهم مولى التومة بنت أمية بن خناب والثاني أبوه أبو صالح السمان ذكره كوان الراوي عن أبي هريرة والثالث صالح بن أبي صالح السدوسي روى عنه علي وعائشة روى عنه خلاد بن عمر والرابع ابن صالح أبي صالح مولى عمرو بن حريث روى عنه أبي هريرة روى عنه أبو بكر بن عياش والله أعلم • القسم الخامس انفتق عن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم مثاله محمد بن عبد الله اللصاري اثنان متقاربان في الطبقة أحدهما هو اللصاري المشهور القاضي أبو عبد الله الذي روى عنه البخاري والناس والثاني كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث والله أعلم • انقسم السادس ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك مثاله مارويناه عن أبي خلاد القاضي الحافظ قال إذا قال عازم حدثنا حماد فهو حماد بن زيد وكذلك سليمان بن حرب وإذا قال

التبوذكي حدثنا حماد فهو حماد بن أسلمة وكذلك الحجاج بن منهال وإذا قال عفان حدثنا حماد أمكن أن يكون أحدهما ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذهلي عن عفان قال إذا قلت لكم حدثنا حماد ولم ألسبه فهو ابن سلمة وذكر محمد بن يحيى فيمن سوى التبوذكي ذكر ما ذكره ابن خلاد ومن ذلك ما روينا عن سلمة بن سليمان أنه حدث يوماً فقال أخبرنا عبد الله فقيل له ابن من فقال ياسبحان الله أما ترضون في كل حديث حتى أقول حدثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي الذي منزله في سكتة صغد ثم قال سلمة إذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن الزبير وإذا قيل بالمدينة عبد الله فهو ابن عمر وإذا قيل بالكوفة عبد الله فهو ابن مسعود وإذا قيل بالبصرة عبد الله فهو ابن عباس وإذا قيل بخراسان عبد الله فهو ابن المبارك وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني إذا قيل المصري عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عمرو يعني بن العاص وإذا قيل للمكي عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عباس . ومن ذلك أبو حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس إذا أطلق وذكر بعض الحفاظ أن شعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس وكلهم أبو حمزة بالحاء والزاي إلا واحداً فإنه بالجيم وهو أبو حمزة نصر بن عمران الضببي ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال عن أبي حمزة عن ابن عباس وأطلق فهو عن نصر بن عمران وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه والله أعلم . القسم السابع المشترك المتفق في النسبة خاصة ومن أمثلته الآملي والآملي فالاول إلى آمل طبرستان قال أبو سعيد السمعاني أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل والثاني إلى آمل جيحون شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملي روى عنه البخاري في صحيحه وما ذكره الحافظ أبو علي الغساني ثم القاضي عياض المغربيان من أنه منسوب إلى آمل طبرستان فهو خطأ والله أعلم . ومن ذلك الحنفي والحنفي فالاول نسبة إلى بني حنيفة والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة وفي كل منهما كثرة وشهرة وكان محمد بن طاهر المقدسي وكثير من أهل العلم والحديث وغيرهم يفرقون بينهما فيقولون في المذهب حنفي بالياء ولم أجد ذلك عن أحدهما من النحويين إلا عن أبي بكر بن الأنباري الإمام قاله في كتابه السكافي ومحمد بن طاهر في هذا القسم كتاب الألباب المتفقة ووراء هذه



الافسام أقسام أخر لا حاجة بنا الى ذكرها ثم ان ما يوجد من المتفق للمفترق غير مقرون  
ببيان فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته فكثيراً ما يأتي ممزاً في ذكر بعضها وقد يدرك  
بالنظر في حال الراوى والمروى عنه وربما قالوا بذلك بظن لا يقوى حدث القاسم المطرز  
يوما بحديث عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان فقال له أبو طالب بن  
النصر الحافظ من سفيان هذا فقال هذا الثوري فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ  
بل هو ابن عينة فقال له المطرز من أين قلت قال لأن الوليد قد روى عن الثوري  
أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بآين عينة والله أعلم

النوع الخامس والخمسون . . نوع يتركب من النوعين اللذين قبله وهو ان يوجد  
الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفاً في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا  
بها ويوجد في نسبهما أو نسبهما الاختلاف والاتلاف المذكوران في النوع الذي قبله  
أو على العكس من هذا بان يختلف ويأتلف أسماؤهما ويتفق نسبهما أو نسبهما اسمها  
وكنية ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارب في نسبته وان كان مختلفاً في بعض  
حروفه بصورة الخط وصنف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي سماه كتاب تلخيص  
للمتشابه في الرسم وهر من أحسن كتبه لكن لم يعرب باسمه الذي سماه به عن موضوعه  
كما أمر بنا عنه في أمثلة الازل موسى بن علي بفتح العين وموسى بن علي بضم العين  
فن الاول جماعة منهم أبو عيسى الخطيب الذي روي عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ وأبو  
علي الصواف وغيرهما وأما الثاني فهو موسى بن علي بن رباح الأحمى المصرى عرف  
بالضم في اسم أبيه وقد روي عنه تخرجه من يقوله بالضم ويقال ان أهل مصر كانوا يقولونه  
بالفتح لذلك وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم وكان بعض الحفاظ يحمله بالفتح اسماله وبالضم لقباً  
والله أعلم ومن المتفق من ذلك المختلف المؤتلف في النسبة محمد بن عبد الله الخزمي  
بضم الميم الاولى وكسر الزاي المشهورة مشهور صاحب حديث نسب الى الخزم من بغداد  
ومحمد بن عبد الله الخزمي بفتح الميم الاولى واسكان الخاء المعجمة غير مشهور روى  
عن الامام الشافعي والله أعلم . وما يتقارب ويشبهه مع الاختلاف في الصورة نور بن  
يزيد الكلامي الشامي ونور بن زبد بلاماء في أوله الديلم المدني وهو الذي روي عنه مالك

وحديثه في الصحيحين معاً والاول حديثه عند مسلم خاصة والله أعلم . ومن المتفق في الكنية المختلف لما وثقت في النسبة أبو عمرو والشيباني وأبو عمرو الشيباني تابعيان يفتقان في أن الاول بالشين المعجمة والثاني بالسين المهملة واسم الاول سعد بن اياس ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي اسحق بن مرار وأما الثاني فاسمه زرعة وهو والد يحيى ابن أبي عمرو الشيباني الشامي والله أعلم . وأما القسم الثاني الذي هو على العكس فمن أمثلته بنواعة عمرو بن زرارة بفتح العين وعمر بن زرارة بضم العين فالاول جماعة منهم أبو محمد النيسابوري الذي روى عنه مسلم والثاني يعرف بالحديث وهو الذي يروي عنه البغوي المنبئي وبلغنا عن الدارقطني انه من مدينة في الثغر يقال لها الحديث وروينا عن أبي أحمد الحافظ الحاكم انه من أهل الحديث منسوب اليها والله أعلم . عبيد الله بن أبي عبد الله وعبد الله بن أبي عبد الله الاول هو ابن الاغر سلمان أبي عبد الله صاحب أبي هريرة يروي عنه مالك والثاني جماعة منهم عبد الله بن أبي عبد الله المقرئ الاصبهاني روى عنه أبو الشيخ الاصبهاني والله أعلم . حيان الاسدي بالياء المشددة المضافة من تحت وحنان بالنون الخفيفة الاسدي فمن الاول حيان بن حصين التابعي الراوي عن عمار بن ياسر والثاني هو حنان الاسدي من بني أسد بن شريك بضم الشين وهو عم مسرهد والد مسدد ذكره الدارقطني يروي عن أبي عثمان النهدي والله أعلم

النوع السادس والخمسون . . معرفة الرواة للتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والاب مثاله يزيد بن الاسود والاسود بن يزيد فالاول يزيد ابن الاسود الصحابي الخزاعي ويزيد بن الاسود الجرجسي أدرك الجاهلية وأسلم وسكن الشام وذكر بالصلاح حتى استسقي به معاوية في أهل دمشق فقال اللهم انا نستشفع اليك اليوم بخيرنا وأفضلنا فمقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم والثاني الاسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل والله أعلم . ومن ذلك الوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد فمن الاول الوليد بن مسلم البصري التابعي الرازي عن جندب بن عبد الله البجلي والوليد ابن مسلم الدمشقي المشهور صاحب الاوزاعي روى عنه أحمد بن حنبل والناس والثاني مسلم بن الوليد بن رباح المدني حدث عن أبيه وغيره روى عنه عبد العزيز الدراوردي



وغيره وذ كره البخاري في تاريخه فقلب اسمه ونسبه فقال الوليد بن مسلم وأخذ عليه ذلك وصنف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه كتاب رافع الارتباب في المقلوب من الاسماء والانساب وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه كما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني وليس ذلك شرطاً فيه وأكثره ليس كذلك فما ترجناه به إذا أولى والله أعلم

النوع السابع والخمسون •• معرفة المنسوين إلى غير آباؤهم وذلك على ضروب أحدهما من نسب إلى أمه منهم معاذاً ومعوِّذ وعوذ بنو عفراء هي أمهم وأبوهم الحارث ابن رفاعة الأنصاري وذ كر ابن عبد البر أنه يقال في عوذ عرف وأنه الأكثر بلال بن حمالة المؤذن حمالة أمه وأبوه رباح • سهيل وأخوه سهل وصفوان بنو بيضاء هي أمهم واسمها دعد واسم أبيهم ودب • شرحبيل بن حسنة هي أمه وأبوه عبد الله بن المطاع الكندي • عبد الله بن بحنة هي أمه وأبوه مالك بن العثيب الأزدي الأسدي • سعد بن حبة الأنصاري هي أمه وأبوه بحير بن معارية جد أبي يوسف القاضي هؤلاء صحابة رضي الله عنهم • ومن غيرهم محمد بن الحنفية هي أمه واسمها خولة وأبوه علي بن أبي طالب رضي الله عنهم • واسماعيل بن عتبة هي أمه وأبوه إبراهيم أبو اسحق • إبراهيم ابن هراسة قال عبد الغني بن سعيد هي أمه وأبوه سلمة والله أعلم • الثاني من نسب إلى جدته منهم يعلى بن منية الصحابي هي في قول الزبير بن بكار جدته أم أبيه وأبوه أمية • ومنهم بشير بن الخصاصية الصحابي هو بشير بن معبد والخصاصية هي أم الثالث من أجداده ومن أحدث ذلك عهداً شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف بابن سكينه وهي أم أبيه والله أعلم • الثالث من نسب إلى جده منهم أبو عبيدة بن الجراح أحد العشرة هو طاس بن عبد الله بن الجراح • حمل بن النابغة الهذلي الصحابي هو حمل بن مالك بن النابغة • مجمع بن جارية الصحابي هو مجمع بن يزيد بن جارية • ابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج • بنو الماجشون بكسر الجيم منهم يوسف ابن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون قال أبو علي الفسائي هو لقب يعقوب بن أبي سلمة وجرا على بنه ونحو أخيه نهد الله بن أبي سلمة • • قات والنتار في معناه أنه الأبيضي

الاحمر والله أعلم • ابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب  
 • ابن أبي ليلى الفقيه هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى • ابن أبي مليكة هو عبيد  
 الله بن عبد الله بن أبي مليكة • أحمد بن حنبل الامام هو أحمد بن محمد بن حنبل  
 أبو عبد الله • بنو أبي شيبة أبو بكر وعثمان الحافظان وأخوهما القاسم أبو شيبة هو  
 جدهم واسمه ابراهيم بن عثمان واسطي وأبوهم محمد بن أبي شيبة • ومن المتأخرين  
 أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبيد الله  
 الصفدي والله أعلم • الرابع من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب • منهم المقداد بن  
 الاسود وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي وقيل البهراني كان في حجر الاسود بن  
 عبد يغوث الزهري وتبناه فنسب اليه • الحسن بن دينار هو ابن واصل ودينار زوج أمه  
 وكان هذا خفي على ابن أبي حاتم حيث قال فيه الحسن بن دينار بن واصل فجعل  
 واصلا جده والله أعلم

النوع الثامن والخمسون • معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي  
 هو السابق الى الفهم منها • من ذلك أبو مسعود البدري غيبة بن عمر ولم يشهد بدرا  
 في قول الاكثر ولكن نزل بدرا فلبس اليها • سليمان بن طرخان التيمي نزل في تيم  
 وليس منهم وهو مولى بني صرة • أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن هو أسدي مولى  
 لبني أسد نزل في بني دالان بطن من همدان فلبس اليهم • ابراهيم بن يزيد الخوزي ليس  
 من الخوز انما نزل شعب الخوز بمكة • عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي نزل جبالة عرزم  
 بالكوفة وهي قبيلة معدودة في فزارة فقبل عرزمي بتقديم الراء المهمة على الزاي • محمد  
 ابن سنان العوفي أبو بكر البصري باهلي نزل في العوفة بالقاف والفتح وهم بطن من  
 عبد القيس ونسب اليهم • أحمد بن يوسف السلمي جليل روي عنه مسلم وغيره هو  
 أزدي عرف بالسلمي لان أمه كانت سلمية ثبت ذلك عنه • وأبو عمرو بن نجيد السلمي  
 كذلك فانه حافده وأبو عبد الرحمن السلمي مصنف الكتب للصوفية كانت أمه ابنة  
 أبي عمرو المذكور فنسب سلمياً وهو أزدي أيضاً جده ابن عم أحمد بن يوسف • ويقرب  
 من ذلك ويلحق به مقسم مولى ابن عباس هو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل



لزم ابن عباس فقيل له مولى ابن عباس لازومه اياه . يزيد الفقير أحد التابعين وصف بذلك لانه أصيب في فغار ظهره فكان يألم منه حتى ينحني له . خالد الحذاء لم يكن حذاءه ووصف بذلك لجلوسه في الحذائين والله أعلم

النوع التاسع والخمسون . . معرفة المبهمات أى معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء وصنف في ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ والخطيب وغيره ويعرف ذلك بوروده مسمي في بعض الروايات وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم . وهو على أقسام . . منها وهو من أبهم ما قيل فيه رجل أو امرأة ومن أمثاله حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله الحج كل عام وهذا الرجل هو الاقرع ابن حابس بنته ابن العباس في رواية أخرى . حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا بحي فلم يضيفوهم ولدغ سيدهم فرقا رجل منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة الحديث الراقي هو الراوى أبو سعيد الخدري . حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى جبلا معدوداً بين ساريتين في المسجد فسأل عنه فقالوا فلانة تصلى فإذا غلبت تعلقت به قيل انها زينب بنت جحش زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل أختها حمزة بنت جحش وقيل ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين . المرأة التي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغسل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك هي أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية وكان يقال لها خطيبة النساء وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بنت شكل والله أعلم . . ومنها ما أبهم بأن قيل ان فلان الفلاني أو ابن فلان أو ابنه فلان أو نحو ذلك . من ذلك حديث أم عطية ماتت احدي بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلها بماء وسدر هي زينب زوجة أبي العاص بن الربيع أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وان كان قيل أكبر من رقية والله أعلم . ابن اللبابة ذكر صاحب الطبقات محمد بن سعد أن اسمه عبد الله وهذه نسبة الى بنى لثب بضم اللام واسكان التاء لثناة من فوق بطن من الأسد بالسكان السين وهم الازد وقيل فيه ابن الأنبية بالهمزة ولا صحة له . ابن مربع الانصاري الذي أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل عرفة وقال كونوا على مشاعركم اسمه زيد وقال الواقدي

وكتبه ابن سعد اسمه عبيد الله . ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن اسمه عبد الله بن زائدة  
وقيل عمرو بن قيس وقيل غير ذلك وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله . الابنة التي  
أراد بنو هاشم بن المغيرة أن يزوجه من علي بن أبي طالب رضى الله عنه هي العوراء  
بنت أبي جهل بن هشام بن المغيرة والله أعلم . . ومنها الم والعمة ونحوهما . من ذلك رافع  
ابن خديج عن عمه في حديث المخابرة عنه هو ظهير بن رافع الحارثي الانصاري .  
زياد بن علاقة عن عمه هو قطبة بن مالك الثعلبي بالشاء المثلثة . عمة جابر بن عبد الله  
الذي جعلت تبكي اياه يوم أحد اسمها فاطمة بنت عمرو بن حرام وسماها الواقدي هنداً  
والله أعلم . . ومنها الزوج والزوجة . من ذلك حديث سبيعة الأسلمية انها ولدت بعد  
وفاة زوجها بليال هو سعد بن خولة الذي رثى له النبي صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة  
وكان بدريا . زوج بروع بنت واشق وهي بفتح الباء عند أهل اللغة وشاع في السنة أهل  
الحديث كسر هاء زوجها اسمه هلال بن مرة الأشجعي علي مارويناه من غير وجه . زوجة  
عبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي التي كانت تحت رفاعة بن سيموال القرظي فطلقها اسمها  
نميعة بنت وهيب وقيل نميعة بضم التاء وقيل سميعة والله أعلم

النوع الموفى ستين . . معرفة تواريخ الرواة وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين  
والعلماء ومواليهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك رويناه عن سفيان الثوري انه قال  
لما استعمل الرواة الكذب استعملناهم التاريخ أو كما قال وروينا عن حفص بن  
غيث انه قال اذا اتهم الشيخ فحاسبوه بالسنين يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه  
وهذا كنفحو مارويناه عن اسمعيل بن عياش قال كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث  
فقالوا ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيت فقلت أي سنة كتبت عنه فقال سنة  
ثلاث عشرة يعني ومائة فقلت أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته  
بستين سنين قال اسمعيل مات خالد سنة ست ومائة . . قلت وقد رويناه عن عفير بن  
معدان قصة نحوه هذه جرت له مع بعض من حدث عن خالد بن معدان ذكر عفير  
فيها أن خالد مات سنة أربع ومائتين وروينا عن الحاكم أبي عبد الله قال لما قدم علينا أبو  
جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سأله عن مولده فذكر انه



ولد سنة ستين ومائتين ففاته لأصحابنا سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة . وبلغنا عن أبي عبد الله الحميدي الأندلسي أنه قال في تحريره ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التمهيد بها ، العلل وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني . والمؤتلف والمختلف وأحسن كتاب وضع فيه كتاب ابن ماكولا . ووفيات الشيوخ . وأيسر فيه كتاب . . قلت فيها غير كتاب ولكن من غير استقصاء وتعميم وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات ولذلك سميت تواريخ . وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما فلا يناسب هذا الاسم والله أعلم . . ولقد ذكر من ذلك عيوننا . أحدها الصحيح في سنن سيدنا سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبو بكر وعمر ثلاث وستين سنة وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين خفي لاثني عشر ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة وتوفي أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة وعمر في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وعثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة وقيل ابن تسعين وقيل غير ذلك وعلى في شهر رمضان سنة أربعين وهو ابن ثلاث وستين وقيل ابن أربع وستين وقيل ابن خمس وستين وطلحة والزبير جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين . وروينا عن الحاكم أبي عبد الله أن منهما كان واحداً كانا ابني أربع وستين وقد قيل غير ما ذكره الحاكم وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح وهو ابن ثلاث وسبعين سنة وسعيد بن زيد سنة إحدى وخمسين وهو ابن ثلاث أو أربع وسبعين وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن خمس وسبعين سنة وأبو عبيدة بن الجراح سنة ثمانين عشرة وهو ابن ثمان وخمسين سنة وفي بعض ما ذكره خلاف لم أذكره والله أعلم . . الثاني شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين أحدهما حكيم بن حزام وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة والثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري وروى ابن اسحق أنه وأبناؤا ثابتاً والمنذر وحراما عاش كل واحد منهم عشرين ومائة سنة . وذكر أبو نعيم الحافظ أنه لا يعرف في العرب مثلاً ذلك لغيرهم وقد قيل إن حسان مات سنة

خمين والله أعلم . الثالث أصحاب المذاهب الخمسة للمتبوعة رضي الله عنهم فسفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله مات بلا خلاف بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وكان مولده سنة سبع وتسعين . ومالك بن أنس رضي الله عنه توفي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قبل الثمانين بسنة فاختلف في ميلاده فقل في سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة احدى وقيل سنة أربع وقيل سنة سبع . وأبو حنيفة رحمه الله مات سنة خمسين ومائة ببغداد وهو ابن سبعين سنة . والشافعي رحمه الله مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر وولد سنة خمسين ومائة . وأحمد بن محمد بن حنبل مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة احدى وأربعين ومائتين وولد سنة أربع وستين ومائة . الرابع أصحاب كذب الحديث الخمسة المعتمدة رضي الله عنهم قال بخاري أبو عبد الله ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ومات بخرتلك قريباً من سمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين فكان عمره اثنين وستين سنة الا ثلاثة عشر يوماً . ومسلم بن الحجاج النيسابوري مات بها لخمس بقين من رجب سنة احدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة . وأبوداود السجستاني سليمان بن الأشعث مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين . وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي مات بها لثلاث عشرة خلت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين . وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسوي<sup>(١)</sup> مات سنة ثلاث وثلثمائة والله أعلم . الخامس سبعة من الحفاظ في ساقهم أحسنوا التصليف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا . أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي مات بها في ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة ولد في ذى القعدة سنة ست وثلثمائة . ثم الحاكم أبو عبد الله بن الربيع النيسابوري مات بها في صفر سنة خمس وأربعمائة وولد بها في شهر ربيع الاول سنة احدى وعشرين وثلثمائة . ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي حافظ مصر ولد في ذى القعدة سنة اثنين وثلاثين وثلثمائة ومات بمصر في صفر سنة تسع وأربعمائة . ثم أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ ولد سنة أربع وثلاثين وثلثمائة ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصهان . ومن الطبقة الاخرى أبو عمر بن عبد البر الفري حافظ أهل الغرب

(١) هكذا في الاصل وهو الامام النسائي ويقال النسوي نسبة الى نسا



ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلثمائة . ومات بشاطبة من بلاد الاندلس في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة . ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة ومات بنيسابور في جمادى الاولى سنة ثمان وخسين وأربعمائة ونقل الى بهق فدفن بها . ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة رحمهم الله وإيانا والمسلمين أجمعين والله أعلم

النوع الحادي والستون . . معرفة الثقة والضعفاء من رواة الحديث . هذا من أجل نوع وأخفه فانه للرقاة الى معرفة صحة الحديث وسقمه ولاهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة منها ما أفرد في الضعفاء ككتاب الضعفاء للبخاري والضعفاء للنسائي والضعفاء للعقيل وغيرها ومنها في الثقات فحسب ككتاب الثقات لأبي حاتم بن حبان ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كتاريخ البخاري وتاريخ ابن أبي خيثمة وما أغزر فوائده وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي وروينا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . . . قلت وهؤلاء يعنى أول من تصدى لذلك وعنى به والا فالكلام فيه جرحا وتعديلا . . . تقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك صوتا للشريعة ونفيا للخطأ والكذب عنها وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة ورويت عن أبي بكر بن خالد قال قلت ليحيى بن سعيد أما نخشى ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماؤك عند الله يوم القيامة فقال لئن يكونوا خصمائي أحب الي من أن أكون خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لي لم تذب الكذب عن حديثي وروينا أو باغتنا ان أبا تراب النخشي الزاهد سمع من أحمد بن حنبل شيئا من ذلك فقال له يا شيخ لا تغتاب العلماء فقال له ويحك هذه نصيحة ليس هذه غيبة . . . ثم ان على ألا خذ في ذلك ان يتقى الله تبارك وتعالى ويثبت ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليبا أو يسم بريا بسمة سوء يبتغى عليه الدهر عازها واحسب أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم وقد قيل انه كان يعد في الإبدال من

مثل ما ذكرناه خاف فيها رويته أو بلغناه ان يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل فقال له كم من هؤلاء القوم قد حطوا وراحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تكذبهم وتفتابهم فبكي عبد الرحمن . وبلغنا أيضاً انه حدث وهو يقرأ كتابه ذلك على الناس عن يحيى بن معين انه قال انا لنعلم على أقوام لعلمهم قد حطوا راحلهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة فبكي عبد الرحمن وارتعدت يده حتى سقط الكتاب من يده . قال المؤلف وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد فخر حودم بما لاصحة له من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح وهو امام حافظ ثقة لا يعاق به جرح أخرجه عنه البخاري في صحيحه قد كان من أحمد الى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه . وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدح كلام أمثاله فيه . . قلت النسائي امام حجة في الجرح والتعديل واذا نسب مثله الى مثل هذا كان وجهه ان عين السخط تبدي مساويها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بمحجبات الخط إلا أن ذلك يقع من مثله لعدم القبح يعلم بطلانه فاعلم هذا فانه من النكت النفيسة المهمة وقد مضى الكلام في أحكام الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرون والله أعلم

النوع الثاني والستون . . معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات . هذا من عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرد به بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقة بذلك جدا وهم منقسمون فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك والحكم فيهم انه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده . فمنهم عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة لان سماعهم منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخره وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة الا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بالآخرة عن زاذان . أبو اسحق السيبتي اختلط أيضاً ويقال ان سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي . سعيد بن اباس الجريدي اختلط وتغير حفظه



قبل موته قال أبو الوليد الباجي المالكي قال النسائي أنكر أيام الطاعون وهو أثبت عندنا من خالده الحذاء ما سمع منه قبل أيام الطاعون . سعيد بن أبي عروبة قال يحيى بن معين خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن سنة اثنين وأربعين يعني ومائة ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء . يزيد بن هارون صحيح السماع منه سمع منه بواسطة وهو يريد الكوفة وأثبت الناس سماعا منه عبدة بن سليمان . قلت ومن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه وكيع والمعافى بن عمران الموصلي بلغنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ . أنه قال ليست روايتهما عنه بشيء إنما سماعهما بعد ما اختلط وقد روينا عن يحيى بن معين أنه قال لو كيع تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط فقال رأيتني حدثت عنه إلا بمحدث مستور . المسعودي ممن اختلط وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي وهو أخو أبي العباس عتبة المسعودي ذكر الحاكم أبو عبد الله في كتاب المزيكين للرواة عن يحيى بن معين أنه قال من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء . وذكر حنبل بن اسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال سماع عاصم هو ابن علي وأبي الضر وهو لاء من المسعودي بعد ما اختلط . ربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن أستاذ مالك قيل أنه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك . صالح بن نهان مولى النوأمة بنت أمية بن خلف روى عنه ابن أبي ذئب والناس قال أبو حاتم ابن حبان تغير في سنة خمس وعشرين ومائة واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك . حصين بن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتغير ذكره النسائي وغيره والله أعلم . عبد الوهاب الثقفي ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال اختلط بأخرة . سفيان بن عيينة وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين فمن سمع منه في هذه السنة وبعد هذه فسماعه لا شيء . قلت توفي بعد ذلك نحو ستين سنة تسع وتسعين ومائة . عبد الرزاق بن همام ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان ياتن فيتلقي فسماع من

سمع منه بعد ما عني لا شيء قال النسائي فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة .. قلت  
وعلى هذا نحمل قول عباس بن عبد العظيم لما رجع من صنعاء والله لقد نجشمت الى  
عبد الرزاق وانه لكذاب والواقدي اصدق منه .. قلت وقد وجدت فيما روي عن  
الطبراني عن اسحق بن ابراهيم الديري عن عبد الرزاق احاديث استكثرت هاجداً فأحلت  
أمرها على ذلك فان سماع الديري منه متأخر جداً قال ابراهيم الحاربي مات عبد الرزاق  
والديري ابن ست سنين أو سبع سنين ويحصل أيضاً في نظر من كثير من العوالي الواقعة  
عن من تأخر سماعه من سفيان بن عيينة وأشجابه .. عارم محمد بن الفضل أبو النعمان  
اختلط بأخرة فيما رواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغى  
أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه .. أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي  
روينا عن الامام ابن خزيمة انه قال حدثنا أبو قلابة ببصرة قبل أن يختلط ويخرج الى  
بغداد ومن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد الغمارني الجرجاني وأبو طاهر حفيد  
الامام ابن خزيمة ذكر الحفاظ أبو علي البردعي ثم السمرقندي في معجمه انه بلغه أنهما  
اختلطا في آخر عمرهما وأبو بكر بن مالك القطيعي راوى مسند أحمد وغيره اختلط في  
آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه .. واعلم ان من كان من هذا  
الفيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فانا نعرف على الجملة ان ذلك مما يميز  
وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط والله أعلم

النوع الثالث والستون .. معرفة طبقات الرواة والعلماء وذلك من المهمات التي  
انضج بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم وكتاب الطبقات الكبير لمحمد  
ابن سعد كاتب الواقدي كتاب حفيظ كثير الفوائد وهو ثقة غير انه كثير الرواية فيه  
عن الضعفاء .. ومنهم الواقدي وهو محمد بن عمر الذي لا ينسب والطبقة في اللغة عبارة عن  
القوم المتشابهين وعند هذا قرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة الى  
جهة ومن طبقتين بالنسبة الى جهة أخرى لا تشابهان فيما فأس بن مالك الانصاري وغيره من  
أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة اذا نظرنا الى  
تشابههم في أصل صفة الصحبة وعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى والتابعون طبقة



ثانية واتباع التابعين طبقة ثالثة وهلم جرا . . . وإذا نظرنا الى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومهياتهم كانوا على ما سبق ذكره بضع عشرة طبقة ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة العشرة من الصحابة بل دونهم بطبقات والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج الى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك والله أعلم

النوع الرابع والستون . . . معرفة الموالى من الرواة والعلماء وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين الى القبائل بوصف الاطلاق فان الظاهر في المنسوب الى قبيلة كما اذا قيل فلان القرشي انه منهم صليبة قادراً بيان من قيل فيه قرشي من أجل كونه مولى لهم مهم . . . واعلم ان فيهم من يقال له مولى فلان أو لبني فلان والمراد به مولى العتاقة وهذا هو الاغلب في ذلك . . . ومنهم من أطلق عايشه لفظ المولى والمراد به ولاء الاسلام ومنهم أبو عبد الله البخاري فهو محمد بن اسمعيل الجعفي مولاهم نسب الى ولاء الجعفيين لان جده وأظنه الذي يقال له الاحنف أسلم وكان مجوسياً على يد اليان بن أخنس الجعفي جده عبد الله بن محمد المسندي الجعفي أحد شيوخ البخاري وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسي مولى عبد الله بن المبارك إنما ولاءه له من حيث كونه أسلم وكان نصرانياً على يديه . . . ومنهم من هو مولا بولاء الحلف والموالاته كمالك بن أنس الامام وفقيههم أصبحيون وهم خيريون صليبة وهم موالى لثيم قريش بالحلف وقيل لان جده مالك بن أبي عامر كان عسيفاً على طلحة بن عبيد الله التيمي أي أجيراً وطلحة يختلف بالتجارة فقيل هو مولى التيميين لكونه مع طلحة بن عبيد الله التيمي وهذا قسم رابع في ذلك وهو نحو ما أسلفناه في قسم انه قيل فيه مولى ابن عباس للزومه اياه . . . وهذه أمثلة للمنسوبين الى القبائل من مواليتهم أبو البختري الطائي سعيد بن فيروز التميمي هو مولى طي . . . أبو العالية رفيع الرباعي التيمي التميمي وكان مولى امرأة من بني رباح . . . عبد الرحمن بن هرمز الاعرج الهاشمي أبو داود الراوي عن أبي هريرة وابن بكينة وغيرهما هو مولى بني هاشم . . . الليث بن سعد المصري الفهمي مولاهم . . . عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي مولاهم . . . عبد الله بن وهب المصري القرشي مولاهم . . . عبد الله بن صالح المصري



كاتب الليث الجيني مولاهم • وربما نسب الى القبيلة مولى مولاها كآبي الحباب سعيد بن  
 يسار الهاشمي الراوي عن أبي هريرة وابن عمر كان مولى لمولى لبني هاشم لانه مولى  
 شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم • وروينا عن الزهري قال قدمت على عبد  
 الملك بن مروان فقال من أين قدمت يا زهري قلت من مكة قال فمن خلفت بها يسود  
 أهلها قلت عطاء بن أبي رباح قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من الموالي قال وبم  
 سادهم قلت بالديانة والرواية قال ان أهل الديانة والرواية ليتبعي ان يسودوا قال فمن  
 يسود أهل اليمن قال قلت طاوس بن كيسان قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من  
 الموالي قال وبم سادهم قلت بما سادهم به عطاء قال انه ليتبعي قال فمن يسود أهل مصر  
 قال قلت يزيد بن أبي حبيب قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من الموالي قال فمن  
 يسود أهل الشام قال قلت مكحول قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من الموالي  
 عبد نوبى أعتقته امرأة من هذيل قال فمن يسود أهل الجزيرة قلت ميمون بن مهران  
 قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من الموالي قال فمن يسود أهل خراسان قال  
 قلت الضحاك بن مزاحم قال فمن العرب أم من الموالي قال قلت من الموالي قال فمن  
 يسود أهل البصرة قال قلت الحسن بن أبي الحسن قال فمن العرب أم من الموالي قال  
 قلت من الموالي قال ويحك فمن يسود أهل الكوفة قال قلت ابراهيم النخعي قال فمن  
 العرب أم من الموالي قال قلت من العرب قال ويحك يا زهري فرجت عنى والله لتسودن  
 للموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها قال قلت يا أمير المؤمنين انما  
 هو أمر الله ودينه من حفظه سادوم من ضيعه سقط • • وفيما نرويه عن عبدالرحمن بن  
 زيد بن أسلم قال لما مات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان الى جميع الموالي الا المدينة  
 فان الله خصها بقرنى فكان فقيه أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع • • قلت وفي  
 هذا بعض الليل فقد كان حيثئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير منهم الشعبي  
 والنخعي وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب الاسلام بن يسار والله أعلم  
 النوع الخامس والستون • • معرفة أوطان الرواة وبلدانهم وذلك مما يفتقر حفاظ  
 الحديث الى معرفته في كثير من تصرفاتهم ومن مظان ذكره الطبقات لابن سعد وقد



كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن حدث فيها بينهم الانتساب إلى الأوطان كما كانت العجم تنسب وأضاع كثير منهم النساب فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم. ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد وأراد الجمع بينهما في الانتساب فليبدأ بالأول ثم بالثاني المنتقل إليه وحسن أن يدخل على الثاني كلمة ثم فيقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً فلان المصري ثم الدمشقي ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فحائز أن ينسب إلى القرية أو إلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً. ولنفقده بالحاكم أبي عبد الله الحافظ. فنروي أحاديث بإسنادها منبرين على بلاد رواتها ومستحسن من الحافظ. يورد الحديث بإسناده ثم يذكر أوطان رجاله واحداً فواحداً وهكذا غير ذلك من أحوالهم. (أخبرني) الشيخ المسند للعمر أبو حفص عمر بن محمد بن للمعمر رحمه الله بقراءتي عليه ببغداد قال أخبرنا أبو بكر محمد ابن عبد الباقي بن محمد الأنصاري قال أخبرنا أبو اسحق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي قال حدثنا أبو مسلم إبراهيم ابن عبد الله الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثنا سليمان الشيمي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام أو قال ثلاث ليال. (أخبرني) الشيخ المسند أبو الحسن المؤيد محمد بن علي المقرئ رحمه الله بقراءتي عليه بنيسابور عوداً على بدا من ذلك مرة على رأس قبر مسلم بن الحجاج قال أخبرنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي عند قبر مسلم أيضاً ح وأخبرتني أم المؤيد زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشعري بقراءتي عليها بنيسابور مرة وقرأه غيري مرة أخرى رحمه الله قلت أخبرك اسمعيل ابن أبي القاسم بن أبي بكر الفاري قراءة عليه قال أخبرنا أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور أخبرنا أبو عمرو اسمعيل بن نجيد السامي قال أخبرنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني حميد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قلت يا رسول الله انصره مظلوماً فكيف انصره ظالماً قال تمنعه من الظلم فذلك لعرك إياه. الحديثان عالين في



السباع مع لطافة السند وصحة المتن وألس في الأول فمن دونه الى أبي مسلم بصريون ومن بعد أبي مسلم الى شيخنا فيه بغداديون وفي الحديث الثاني أنس فمن دونه الى أبي مسلم كما ذكرناه بصريون ومن بعده من ابن نجيد الى شيخنا نيسابوريون (وأخبرني) الشيخ الزكي أبو الفتح منصور بن أبي عبد المنعم بن أبي البركات بن الامام أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي بقراءتي عليه بنيسابور رحمه الله قال أخبرنا جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل قال أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد البحري رحمه الله قال أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون قال أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان قال أخبرنا عبد الرحمن ابن بشر قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عبدة بن أبي لبابة ان وراداً مولى المغيرة بن شعبة أخبره ان المغيرة بن شعبة كتب الى معاوية كتب ذلك الكتاب له وراداًني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم لا مالع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجده المغيرة بن شعبة ووراد وعبدة كوفيون وابن جريج مكي وعبدة الرزاق صنعاني يمان وعبدة الرحمن بن بشر فشيخنا ومن بينهما أجمعون نيسابوريون . . . والله سبحانه الحمد الاثم على ما أسبغ من إفضاله والصلاة والسلام الافضالان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين وآل كل نهاية ما يسأل السائلون وغاية ما يأمل الآملون .

يقول متم تصحيحه العبد المسكين محمد أمين

بمحمد من له الحمد في الآخرة والاولى ثم طبع هذا الاثر الجليل المعروف بكتاب (مقدمات ابن الصلاح) ولم نألوا جهداً في تصحيحه الا ما سبق فيه القلم النظر وكان ذلك في العشر الاول من جمادي الآخرة سنة ١٣٢٦ هجرية وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



